

انتخابات الرئاسة الأمريكية

اليسار

رأية المستعفين في الأرض

■ العدد الخامس والعشرون / مارس ١٩٩٢ م / شعبان ١٤١٢ هـ / الثمن جنية مصرية ■

أنا باستغرب على
الولاد اللي بييسافروا
بره .. مع إن بلدنا
مليانه شغل



صراع الضعفاء
في السودان

حملة ناجحة
لمنع التعذيب

هل هناك فتوة
ثالثة في الجزائر؟

برنامج قومي
لمكافحة الغلاء

بدأ مراد بيع عموم عصر للخواجهات



كعبك العبيد!!

للفننان ناجي العلي

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية
العدد الخامس والعشرون / مارس ١٩٩٢ م

في هذا العدد

موقفنا

الرد على العنوان الإسرائيلي الأمريكي

حسن عبد الرازق ٤

الجو السياسي

ظاهر متميزة في انتخابات الأطباء ٦

فيليب جلاب .. وداعا

د. عبد العظيم أنيس ٨

نحو برنامج قومي لمكافحة الغلاء

د. رمزي زكي ٩

نحو الشمس

عن السجن وموم الكتابة

فاخ الطولونة ١٧

وجوه في الأبناء

جورج حبش .. الحكيم الثوري

فريدة النقاش ١٨

مصر

بدأ مزاد بيع عموم مصر للخواجهات

حسنى بدوى ٢٠

تصليحة نشاط القطاع العلم الصناعي

عمود الحضري ٢٢

البطالة .. ١٩٩٢

مصباح قطب ٢٥

مشروع قانون تشييت المستأجرين

فايز عقل ٢٨

شركات الصرافة ترتكب جرائم اقتصادية

عمود الحضري ٣٠

بعد مصادرة كتب د. سعيد العشماوى

محمد حسنين ٣٢

العرب

صراع الضملاء في الموداد

أمنية النقاش ٣٨

اليمن

هل هناك قوة نافذة في الجزائر ؟

حسين عبدالرازق ٤١

انتخابات الكنيست الاسرائيل

نظم مجمل ٤٥

كاريكاتير

ناجي العلي ٤٨

فضل جديد من صراع الحكم السعودي .. ٥٠

العالم

أضواء على انتخابات الرئاسة الأمريكية

سمير كرم ٥٢

قمة نيويورك .. والصراع على السلطة

الدولية ٥٦

كارم يحيى ٥٦

موسكو .. تأملات في أحداث أغسطس

احمد الحميس ٥٨

أرشيف اليسار

لويس اسحاق .. آخر شهيد

د. رفعت السيد ٦٢

لكسر

مفكرون غربيون يظنون على ماركس

د. ماهر الشريف ٦٥

الاستغراب .. البيان الثالث حسن حنفي

عيلة الروتين ٧٥

مداخلات

من ذا ادعو .. ومن ذا يستجيب ؟

عبدل عبدالكريم ٧٧

فن

رحلة الواقع والكابوس

احمد يوسف ٨٠

صراع دراما التلفزيون

ماجد موري ٨٤

يمين × شمال

..... ٨٧

مشاهدات

رسالة إلى أولاد الأقصى

صلاح عيسى ٩٠

مؤتمر حزب التجمع

من المفروض أن يكون المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، قد انعقد في قاعة جمال عبد الناصر يوم ٢٦ و٢٧ فبراير الماضي وتلاه في اليوم التالي انعقاد اللجنة المركزية. ليصدر المؤتمر أربعة تقارير.. تقريرا سياسيا.. وتقريراً عن صحافة الحزب.. وتقريراً تنظيمياً.. وتقريراً ماليًا، وبينما ختامها، وبعض التعديلات اللائحة، وينتخب رئيس الحزب واللجنة المركزية والأمانة العامة والأمانة المركزية.

وقد وضعنا تاريخ انعقاد المؤتمر في مئذنة التحرير تنتهي من تجهيز المادة وتسليمها للطباعة عادة يوم ٢١ أو ٢٢ من كل شهر. أي قبل انعقاد المؤتمر بأربعة أو خمسة أيام، والعدد يصدر في اليوم الأول من كل شهر، أي بعد انتهاء أعمال المؤتمر بيومين. ورغم المعلومات والمخاطبات التي جمعت لدينا من خلال متابعة مؤتمرات الانقسام والمخاطبات، ومناقشات الأمانة العامة والأمانة المركزية التحضيرية للمؤتمر، والاتصالات والمشاورات التي تحصلت مستشيرياتها القيادة الحالية للحزب، والتوقعات شبه المؤكدة الناجمة عن كل ذلك.. فلم تكن على إستعداد لنشر أي شيء عن حدث يصدر عددا بعد وقوعه ونكتب عنه قبل ذلك.. احتراماً للقارئ ولأفئتنا الحقيقية.

ونرجو من القراء أن يتقبلوا عذرنا عن خلق هذا العدد من أي كلمة عن هذا المؤتمر العام. ونغدم أن نقل اليكم في عددا القادم تغطية كاملة لمؤتمرا.

بقيت كلمة صغيرة واجبة. فبعد أيام يهل علينا شهر رمضان المعظم ونبدأ رحلة الصوم.. وكل ما نعتناه أن يهل علينا هذا الشهر ونحن أصبى عبدا وأقوى إصرارا على مساهلة طريق النضال.. طريق اليسار.. طريق الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية والقرمية

اليسار

BIbliOtheca ALEXandrina

مكتبة الإسكندرية

دوريات إهداء

الرد على العدوان الإسرائيلي الأمريكي

حسين عبد الرازق

غارات مكثفة على المخيمات الفلسطينية في
صدر وصيدا.

بعدما بدأ حشد المدرعات والأسلحة
الثقيلة قهيدا لعدوان إسرائيل جديد،
اجتاحت خلاله القوات الاسرائيلية قرى جديدة
في الجنوب اللبناني إضافة للمناطق المحتلة
قبلاً وللحزام الأمني، بعد أن اشتبكت مع
القوات الدولية وأصاب بعضها، واشتبكت في
قتال شرس مع ميليشيات حزب الله وأمل
والقائمة اللبنانية في الجنوب.

ولم يتجاوز رد الفعل العربي
والدولي بيانات احتجاج معارضة،
ودعوات لضبط النفس.

فلم نسع أي تهديد أمريكي بفرض
الحصار الاقتصادي أو استخدام القوة
العسكرية ضد إسرائيل مالم تسلم الراهبين
التي اغتالوا «عباس الموسوي» وأسرت
ومراقبة وتهاووا بهذه الجريمة.

فلم يصدر حكومة عربية في المطالبة بعقد
اجتماع طارئ للقمة العربية لبحث «القرو
الاسرائيلي، وعمليات القمع والارهاب
المتصاعدة.

ولم يصدر مجلس الأمن قراراً من أي نوع
يفرض أي عقوبات على إسرائيل.

بينما مازالت التهديدات الأمريكية ضد
ليبيا مالم تسلم مرافقها لأمرىكا لفضاحهم
بتهمة الارهاب، تتصاعد وتصل إلى حد
التلويح باستخدام القوة العسكرية، تحت راية
الأمم المتحدة مرة أخرى.

ومازال الحصار والتجريح مفروضاً على

في أسبوع واحد قدمت إسرائيل نموذجاً
متصاعداً لإرهاب الدولة، ولاستعانتها الكاملة
بالحكومات والأنظمة العربية جميعاً،
والمؤسسات الدولية والقانون الدولي، وسيادة
العالم المجديده. الولايات المتحدة الأمريكية.
بدأت بداية متواضعة ولكنها دالة،
باستئصال عنصرى الوفد الفلسطيني في
مباحثات واشنطن الثانية، معمره
المحوراني، ٣٣ عاماً، «وجمال
الشريكي» ٣٧ عاماً، وعلق «فهميل
الحسيبي» على العمليات الاستنزائية
والارهابية التي تمارسها إسرائيل، فقال: «
ازدادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة، ولم
تعد تقتصر على مصادرة الأراضي ومراوطة
الاستيطان فيها، وإصدار أحكام الإعدام،
وانتقلت إلى القتل خارج السجن ودخلها،
وبذأت قس أعضاء الوفد الذي يفترض أن يتم
اختياره فلسطينياً في شكل حرو أن تتأمن
حرية تحركه في الداخل والخارج». وكان قد
سبق اعتقال المحوراني إدرايا ثلاث مرات خلال
سنوات الانتفاضة الماضية لقرارات مجموعها
١٨ شهراً بينما حكم على الشريكي عام
١٩٨٠ عسكرياً بالسجن ثمانية أعوام.

رواكب هذا الإجراء تصعيد عسكري
اسرائيلي ضد جنوب لبنان وقصف بالمذائع
والطائرات، ثم قسأت إسرائيل علناً وعلى
رؤس الاشهاد باقتياله الشهيد «عباس
الموسوي» الأمين العام لحزب الله اللبناني،
واغتالت معه زوجته وأم ياسر» وابنتها
«حميد» ٦ سنوات وخمسة من مرافقيه،
عن طريق قذف مركبه من الطائرات الحربية.
وأعلنت إسرائيل في بيان عسكري إن هذه
العملية (الارهابية) كانت مخططة ومروسة
ومقصودة تماماً، وسبق هذه العملية الارهابية،

رئيس التصدير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندي
المستشارون:
إبراهيم بدرأوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الفتى أبو المينين
محمود أمين العالم
شاره ن التماسين:
د. فؤاد عرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر
عن حزب التجمع الوطني التقدمي
الرحدوى في اليوم الأول من كل
شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:

١٢ جنيماً للأفراد ٣٠ جنيماً
للهيئات.

الوطن العربي: ٥٠ دولاراً
أمريكا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولاراً أمريكي أو
ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو
حواله بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ٣ ميدان
الملك زبدة شقة ٣ - مدينة
الطبية - رقم بريدى ١٢٤١١ -
إسبانية جيزة.

ت: ٣٤٤٧٩٠٠ فاكس ٣٤٤٧٠١٣

ولما تضرب ليبيا جيعرف القذافي إن الحرب وحشة والسلام حلو.. ويهجر معارض مؤتمر السلام تأتي..!



استمرار الحصار للشعب العراقي، والعمل على إلغاء قرارات المقاطعة والحصار لشعب العراق، واتخاذ كل الإجراءات لأسقاط هذا الحصار.

* تقديم الدعم المادي والاصلاحي والبيروميا لتتفاد الشعب الفلسطيني، وكافة أشكال مقاومة للاحتلال الاسرائيلي

* دعم مادي وسياسي للمقاومة اللبنانية في الجنوب.

* عقد قمة لدول الطرق المحسة (سوريا- فلسطين- مصر- الاردن- لبنان) لتوحيد مواقفها في مباحثات التسوية، على أساس وقف المباحثات المتعددة الاطراف لحين تحقيق تقدم حقيقي في المباحثات الثنائية واستجابة اسرائيل للمطالب الفلسطينية والسورية الخاصة بالانسحاب ووقف المستعمرات وعصليات القمع الاسرائيلي.. وأن تطالب باسقاط كافة القيود الواردة في اتفاقية الصلح بين السادات وبجسن.

* إعلان الجامعة العربية أن ميثاق الدفاع المشترك سيطبق اذا ما تعرضت ليبيا لأي عدوان عسكري

* تأكيد الدول العربية خاصة دول الجوار الليبي (مصر- السودان- تونس- الجزائر..) أن اراضيها مستعبر امتداداً للأراضي الليبية في حالة فرض حصار أو ترويع أي عقوبات اقتصادية عليها.

إن هذه المحطات المتواضعة تقع في نطاق الممكن المصري الآن.. فسيطرة أن تقاوم الشعوب العربية دورها وتبلغ حكوماتها إلى العمل.

التنازلات.

وفي هذا السياق نفسه لجأت الولايات المتحدة قبل أيام من مؤتمر مدريد وحتى الآن لفتح احتمال قضية اتهام ليبيا بالمسؤولية عن اسقاط طائرة، «بان أمريكا» في ديسمبر ١٩٨٨، رداً على المعارضة الليبية لمؤتمر السلام، ولوقفها الحاسر على النظام الأمريكي.

وتريد هذه الحقائق المؤسفة لايمن أن هواننا وعجزنا وضعفنا قدر الانكاس منه. فإذا كانت الحكومات العربية التابعة قد استكانت واستراحت لهذا الضعف والالحاق بالولايات المتحدة الأمريكية.. فإن الشعوب قادرة دائماً على تغيير مسار التاريخ.

وبالطبع فليس المطروح الآن التفسير السوفييتي الشامل، ويحث جديد غيوري حركة التصحر الوطني العربية.. فبين الاستكانة والتعذر والقوة هناك دائماً مساحة للعمل والفعل.

والتحديات التي تواجهها اليوم سواء على الساحة الفلسطينية (العربية) أو في ليبيا أو العراق، تطرح على الشعوب العربية وقواها وأحزابها الوطنية والقومية والتقدمية، ضرورة تكثيف الجهد لنفرض على حكامنا وفي مقدمتهم حكام مصر، العمل من أجل تحرك عربي قوي يرد على هذه التحديات، ويستند على الخطوات التالية:

* عقد مؤتمر قمة عربي طارئ يتخذ موقفاً مرجحاً من تهميش شعب العراق، ومؤتمر السلام، والتهديد الليبي.

* إعلان عربي واضح وممارس يرفض

شعب العراق، عقابها على تفكير حكامه في انشاء قوة عسكرية تروية تشبه بإسرائيل، والتسمره على حكام والبسيت الأبيض الأمريكي.

ومن حقنا أن نتساءل لماذا يختلف رد الفعل العالمي - والعربي الرسمي- تجاه هذه الأحداث.

لماذا الانقصار على الكلام والدعوة لضبط النفس، اذا كان الارهاب ممارسة اسرئيلية والصودان اسرئيلية، بالرغم من أن وجود اسرائيل في حد ذاته عدوان دائم وجسرة مستمرة، واربهاها متواصل منذ قيامها وحتى اليوم..!

ولماذا التحرك السريع والعنف والقرارات التي تطبق فوراً، والحصار والعمل العسكري- اذا كان العدوان عربياً أو الاتهام بالارهاب يظل يلدا عربياً..!

إن الإجابة تكمن في مجموعة الحقائق المرة التي نعيشها اليوم.

أول هذه الحقائق الأزمة التي تواجهها حركة التصحر العربي بعد سقوط التوازن الدولي الذي كان قائماً منذ نهاية الحرب العالمية، وانهيار الاتحاد السوفييتي، الخليف الرئيسي شركات التصحر الوطني، وانفراد العالم الرأسمالي الاستعماري، والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، بالساحة الدولية وسعيها لصياغة دول وشعوب المصرة كلها على عوارها وما يحقق مصالحها، أو مصلحة المجتمع الذي المصير السيطر فيها.

ثاني هذه الحقائق أن العرب بفضل حكوماتهم وموقفها من أزمة الخليج، قد فقدت من خلال هذه الحرب خاصة في مرحلتها الأخيرة تدبير البنية الاقتصادية والعسكرية لشعب العراق. ولجحت الولايات المتحدة في فرض هيمنة مطلقة على دول الخليج، وعلى بعض الحكومات التي ازدهت تهيمة لأمريكا. وأنهت مسررب الخليج- إلى حين- الدور الإيجابي المقترض للتحريك العربي والقروض المالية العربية الضخمة التي تحققت في فترة سابقة.

ثالث هذه الحقائق، أن الولايات المتحدة تسعى بكل قوة للاستفادة من هذه التطورات لتصفية قضية الشعب الفلسطيني. ولتشكل الارهاب والصودان الاسرائيلي تهديداً لهذا السعي الأمريكي. فبوش على ثقة من غياب رد الفعل العربي في ظل الحكومات القاسية، وربما يكون الارهاب الاسرائيلي، أداة للبع هذه الحكومات لزيد من

ظاهرة مثيرة في انتخابات نقابة الأطباء النافسة تخسر بين الفئات الدينية والمحافظات

حملة منع
التعذيب... حاكم
الحكومة..

قام بها في الشهور الأخيرة ويصل عدد أعضاء النقابة إلى نحو ١٠٠ ألف طبيب، وكان العدد في الانتخابات السابقة نحو ٨٥ ألف طبيب، لم يشارك منهم في العملية الانتخابية سوى ٢٢٪ فقط، وتبدو مخاوف شديدة من أن يتمكن أي تكتل صغير، في ضوء هذه الأوضاع، من الهيمنة على النقابة، على غرار تكتلات بعض أصحاب الاسم في الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، التي لا يهتم مجلس أعضائها بالمشاركة في عملها العام.

يذكر أن النسبة الغالبة من الأطباء المصريين تعمل في إطار وزارة الصحة، وإن عدد من يسمون «الأطباء الأحرار» العاملين خارج القطاع الرسمي، ضئيل للغاية، وغير مستقر.

نجحت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في فرض قضية التعذيب في مصر على الساحة السياسية المحلية والدولية، وأضطرت الحكومة المصرية- رغم إنكارها لوقوع التعذيب- إلى الرد على الاتهامات التي وردت في بيانات وتقارير مصرية ودولية وإلى السماح لمنظمة دولية بزيارة السجون المصرية. وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بياناً حول هذا التطور الجديد جاء فيه:

يهم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهي في بداية الشهر الثالث حملتها ضد التعذيب في مصر- التي بدأتها في ١٠ ديسمبر ١٩٩١، والتي من المقرر لها أن تستمر حتى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ أن تسجل للحللة لهاها من الممارسات في تسليم الأضرار بشكل غير مسروق على جريدة التعذيب في مصر، وفي وضع القضية على جدول أعمال الحكومة والبرلمان والصحافة القومية، وأبرز مظاهر ذلك هي:

١- ناقش مجلس الوزراء هذه المسألة في اجتماعه بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٢، تحت بند ماسي بـ «المزاماة الكاذبة بالخروج على مبادئ حقوق الإنسان»، وقرر المجلس تشكيل لجنة وزارية من وزارات الداخلية والعدل والمهاجرة والأعمال لدفع هذه المزاماة.

٢- تقدم النائب البرلماني كمال خالدة العامي (مستقل) باستجواب الشهر الماضي

تفجرت بين د. حمدي وبين الحزب الوطني، إبان الانتخابات النيابية، والتي عملها بعد ذلك الضيق الشديد في دوائر السلطة من مراقلة الاستقلالية الشجاعة. وقد شكل الحزب الوطني لجنة من د. راجح وديدار وزير الصحة، ود. محمود الشريف الأمين المساعد للحزب الوطني، ووزير الإدارة المحلية، ود. اسماعيل سلام رئيس اللجنة الصحية بالحزب، ود. محمود جبر نقيب الأطباء الحالي، للإشراف على العملية الانتخابية ومزاورة مرشحي الحزب الحاكم فيها، وقال مصدر مطلع، إن الحزب الحاكم اختار مرشحيه بطريقة عشوائية، وأنه اعتبر كل من ليس له انتماء حزبي، هو احتياطي استراتيجي له، وقد جاء بقرائمه الاختيار، من هذا المنطلق، عناصر كثيرة ذات علاقات قوية بالتيار الإسلامي!!.

وقال المصدر إن تحالف الأطباء الديمقراطي الذي استطاع الحصول على ٤٣٪ من أصوات الناخبين، بالقاهرة، في الانتخابات السابقة، مقابل ٤٥٪ للتيار الديني ما زالت صورته ومواقفه غير واضحة حتى الآن، واستثناء تأييد الدكتور حمدي السيد، وقال المصدر أنه لن المثلث أيضاً غياب دور حزب الوفد في الانتخابات، بشكل يكاد يكون شاملاً، رغم الحملة الطويلة /السياسية، التي

من المقرر أن تجري انتخابات نقابة الأطباء، الشهر القادم، وسط اهتمام خاص من المراقبين، لما تتطوى عليه من مؤشرات على تطور- أو انحصار- نفوذ الجماعات الدينية. ولفت النظر أن الحركة تكاد تحتفل إلى معركة التقيب وكانت أولى مساجات الانتخابات هي ترشيح أ. د. هاشم همد الفكار، لمنصب التقيب، والذي تلاها تكريم الرئيس السرداني البشير له، الأمر الذي فسر على وقوف التيار الاسلامي خلفه. وكانت قد جرت محاولات لإثبات د. عبد الفكار عن الترشيح، على اعتبار أن مكانته العلمية ومستوياته، وكوثره للكيد المصري على حد قول أحد المصادر، وشواغله المصرية والطبية، تنفح حالاً دون ضمان أن يتمكن من قيادة حملة انتخابية ناجحة، غير أن المحاولة لم تستمر.

على جانب آخر اختارت الدوائر السياسية الرسمية د. إبراهيم بدوان وزير الصحة الأسبق، والتقيب الأسبق، أيضاً مرشحاً، مراعاة بذلك على ما يتبعه به من تأييد من قبل بعض الجماعات المحافظة والدينية معاً. وكان أكثر المفاجآت إثارة استبعاد تبنى الحزب الحاكم للدكتور حمدي السيد نائب مصر الجديد، والتقيب الأسبق، كمرشح له، وذكر أن السبب يعود إلى الخلافات التي

الى وزير الداخلية حول شروع التعذيب في مصر، مستندا في ذلك على تقارير المنظمة المصرية لحقوق الانسان، وأشار في مذكرة الاستجواب إلى أن بلاغات المنظمة التوراتية إلى النائب العام والنيابات المختصة حول التعذيب لم يجر التحقيق فيها.

٣- أعلن وزير الداخلية ومدير مصلحة السجون فتح السجون أمام منظمات حقوق الانسان للاستماع إلى شكاوى المجرنين.

وفي هذا الإطار وافق وزير الداخلية على السماح لمنظمة «مراقبة حقوق الانسان» - وهي منظمة أمريكية دولية تعمل من نيويورك- على زيارة السجون المصرية وتقصى حقيقة الأوضاع داخلها، وقد بدأت البعثة في زيارة السجون بالعمل.

جدير بالذكر أن وزارة الداخلية كانت قد رفضت منذ نحو عامين، السماح لبعثة من ذات المنظمة جات إلى القاهرة خصيصا لهذا الغرض، بزيارة أي سجن مصري، وغادرت البعثة دون إنجاز مهمتها.

٤- تيسية لكل ذلك، طرحت مسألة التعذيب نفسها على صفحات الجرائد «القيومية» بصورة متكررة وكثيفة- بصرف النظر عن طريقة تناولها لل قضية- وذلك بعد أن كانت متعصبة على بعض صحف أحزاب المعارضة.

غير أن هذه المؤشرات الإيجابية جات في إطار حملة من التصريحات المؤسفة من بعض المسؤولين، ويكن إيجاز أبرز نقاطها في:

١- إنكار حدوث التعذيب في مصر.

٢- الادعاءات القائلة بالتعذيب تستهدف ضرب الاستقرار وتشويه نظام الحكم.

٣- الادعاءات القائلة بالتعذيب تستهدف تشويه الإساءة إلى سمعة مصر لدى الهيئات الدولية.

٤- إتهام المنظمة بإعداد منظمات أجنبية بعمليات تشهير مصر.

وبهم المنظمة المصرية لحقوق الانسان أن توضع لرأي العام ما يلي:

١- إن المنظمة تحسسا بما جاء في تقاريرها حول التعذيب في مصر، وتأسف المنظمة إذ تقر أنها لا تجد في التصريحات الصحفية المتكررة للتعذيب، نقيا جاذبه واستمراره، فالمنظمة لا تعتمد في تقاريرها على اقوال مرسله لضحايا التعذيب، أو على تقارير صحفية تتناول عنهم، بل على أحد أو بعض أو كل المصادر التالية: تقارير رسمية صادرة عن مصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل، تحقيقات اجهزها النيابة. أحكام قضائية صدرت من المحاكم، تحقيقات خاصة

أجرتها المنظمة بنفسها.

وتشير المنظمة إلى أن ظاهرة التعذيب أكبر من الطاقات المحدودة للمنظمة على التقصى والتحقيق والتوثيق، وأن ماتتشر، المنظمة هو مجرد «قطرة من محيط» هو مجرد حالات نموذجية موثقة ومحققة تشير إلى ابعاد الظاهرة ومدى شيعوها دون أن تستطيع الاحاطة بكل مظاهرها، والوصول إلى كل ضحاياها.

٢- إن المنظمة لم تصدر بيانا أو تقريرا يخصص فيه أي حالة تعذيب قبل مخاطبة السلطات المعنية، وخاصة السيد وزير الداخلية والسيد النائب العام، وأجابه الرد عليها بصحة أو عدم صحة المعلومات المتوفرة لديها، ولما كانت السلطات مازالت تتجاهل الرد على خطابات المنظمة فأنها تضطر أسفة لإذاعة معلوماتها على الرأي العام.

(في الحالات النادرة التي تلقت فيها المنظمة ما يقيد بأن أسباب الشكوى قد عولجت، استعنت المنظمة عن النشر، ووجهت خطابات شكر للمسؤولين، مثال ذلك النقل التعصلي المرشحين لأسباب سياسية، ومشكلة قرية (البرجات)

٣- إن المنظمة طلت في أكثر من مناسبة السماح لها بتقصي أحوال السجون في مصر، وأجرها بعد تصريحات مدير مصلحة السجون الذي أعلن في تصريحات صحفية الشروع الماضي فتح السجون أمام منظمات حقوق الانسان، ولكن المنظمة لم تتلق ردا بينما تم السماح بذلك لمنظمة أجنبية.

٤- إن المنظمة هي منظمة غير حكومية وغير سياسية وليس لها أية أهداف سياسية، وهي لا تستهدف من أذاعتها هذه التقارير، سوى وقف الجور، للتعذيب في مصر من خلال مخاطبة الرأي العام، وذلك بعد تجاهل السلطات المعنية لرسائلها وندائها وشكاواها.

وكانت المنظمة تغفل أن يشكل مجلس الوزراء، أولا لجنة للتحقيق في مزاعم التعذيب للتأكد من عدم صحتها، قبل الاندفاع إلى انكارها.

٥- إن المنظمة حريصة على سمعة مصر لدى الهيئات الدولية، ولذلك في تمجد من أجل وقف التعذيب الذي يشكل وصمة عار في جبينها، والمنظمة لا تستطيع أن تنهم وجهة النظر القائلة بأن استمرار التعذيب لايستمر إلى سمعة مصر، وأن فضحه اعلاميا هو فقط الذي يسيء لها.

إن إتهام المنظمة بالإساءة إلى سمعة مصر، هو إتهام يطول أيضا الأطباء الشرعيين الذين يقومون بإبراهيم بأمانة في وزارة العدل،

وعدا من رجال النيابة والقضاء الذين وثقروا وقائع التعذيب في مصر، أما في تحقيقات النيابة أو في أحكام قضائية تاريخية

٦- إن المنظمة المصرية لحقوق الانسان هي جزء فاعل من حركة حقوق الانسان العالمية، ورعيستها تنبثق في الأساس من تصديق مصر على الاتفاقية الدولية الرئيسية لحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة، وفي اللحظة التي يشكك فيها البعض في شرعية المنظمة، فأنه يشكك قبل كل شيء في مصداقية انضمام مصر لهذه الاتفاقيات ويعطي مصداقية للقائين بأن تصديق حكومة مصر عليها ليس سوى نوعا من العلاقات العامة، وأداة لتسهيل تقرير المهرات الخارجية إليها.

٧- تدبر المنظمة المصرية لحقوق الانسان عملها علانية، فتلقيها تصدق من القاهرة وتوزع على الصحف وكالات الأنباء... وترسل نسخ منها إلى السلطات المعنية، كما أن سلطات الأمن تعرف جيدا بطبيعة اتصالات المنظمة الداخلية والخارجية، خاصة من خلال رجال الأمن الذين يتسولون تأمين زيارة المسؤولين الأجانب لقر المنظمة، أو هؤلاء الذين يقرصون بتوقيف قيادات المنظمة في مطار القاهرة عند عودتهم من خارج البلاد، وفحص وتصوير التقارير التي يحملونها.

كما أن هذه المعلومات مرفقة في تقرير مجلس أمناء المنظمة الذي ترش في جميعتها المصرية في مايو الماضي بتقابة الصحفيين، وفي نشرات المنظمة والبيانات الصحفية الصادرة عنها.

٨- تشير المنظمة في هذا الإطار، إلى أن عددا من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة، تعطي الحق للمواطنين المصريين وغيرهم- أفرادا وجماعات، حق التقدم بشكاوى إلى الأمم المتحدة ضد حكوماتهم في حالة انتهاكها لحقوق الانسان مماثل ذلك عام ٢٠١٠.

اللاتفاقية الدولية، لمناهضة التعذيب التي صدقت عليها.

وأخيرا... فإن المنظمة المصرية لحقوق الانسان تود أن تتوقف عند المؤشرات الإيجابية التي جات في صدر هذا البهان، وترجو أن تكون مقدمة- مسهبا كانت محدودهها- لوضع حد لشروع برجة التعذيب في مصر، ووقفها نهائيا قبل حلول العاشر من ديسمبر، وتأمل أن يتحقق شعار حملة المنظمة أوقفوا التعذيب من اليوم... وليس غدا... وليس غدا...

اليوم... وليس غدا...

فيليب جلاب.. وداعاً

د. عبد العظيم أنيس

عرفت فيليب جلاب منذ خمسة وثلاثين عاماً تقريباً.. كنت آنذاك طالباً من بريطانيا على طريق الخرطوم إثر أحداث العدوان الثلاثي على مصر. وفي القاهرة عرض عليّ خالد محيى الدين العمل معه في صحيفة «المساء». ورحبت بهذا العرض الذي دفعني إلى عالم الصحافة المثير بعيداً عن حياتي الجامعية الرتيبة. وفي اليوم الأول لدخولي مقر الصحيفة بشوارع الصحافة -مصر- للشئون العربية والمخارجية- قابلت فيليب جلاب وأخبرني من الشباب الذين كانوا يعملون في القسم الخارجى بالصحيفة، ولفت نظري لأنه تحدث معي بحماسة عن تجربة الاشتراك في المقاومة الشعبية بالقناة، وكان يحكى تدريبه مع الآخرين في قرية لطفى واكد بالثقة «كل صبي».

كما لفت نظري إليه سبله إلى الدعاية والسخرية حتى في المناقشات الهادة. وعندما علمنا معا اكتشفت أنه يجيد اللغة الإنجليزية ويتقن في ذلك على خبىء قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب، ولذا كنت أحرص على أن يتولى فيليب جلاب ترجمة الأشياء الهامة في الصحيفة، ثم بدأت أكلفه بالإشراف على الآخرين من المبتدئين لتدريسيهم على أعمال الترجمة وكان موفيقاً في ذلك تماماً وإن لم تفتح التكتة من جراء مفارقات مثل هذا العمل.

ومثل ذلك الوقت دعمت صلتى بفيليب جلاب، خصوصاً بعد اعتقالنا في زمن عبد الناصر أول عام ١٩٥٩ إثر أحداث العراق الشهيرة والحملات التي جرت بين نظام عبد الناصر وقوى اليسار المصري حول الوحدة المصرية السورية وشروط إنجازها. ولقد قضينا سعة أكثر من خمس سنوات في معتقلات مصر وسجونها ابتداءً من سجن مصر وأوروي أبو زعبل وسجن الوحات المخبرية كان فيليب جلاب فيها نموذجاً للمناضل الصلب الذي لم تتصفقه قسرة الظروف ولا محاولات التعذيب ولا البعد عن الأهل والأحباب. لقد كان نموذجاً للصمود والمعتز برجرلته وكبريائه والذي يتحسب أن يصدر عنه أى شيء يوحى بالضعف ولو من بعيد، وفي هذه الظروف

والصداقة وفي النظر إلى حقبة الرئيس مبارك وفي بعض القضايا العربية. ولكن الاحترام المتبادل والحرص على هذه الصداقة ظل قائماً، وكثيراً ما كنت أأحاده غير الهاتف زمناً طويلاً ثم ينتهي الحديث بالتحليلات الساخرة والدعاية الحلو.

وكان آخر هذه المحادثات الهاتفية قبل وقته بأيام تعليقاً على بعض منشورته صحيفة الأمل عن الفساد في إحدى كليات جامعة عين شمس وكنت أنبهه إلى وقائع وخلفيات أعرافها بحكم وجودي بالجامعة ولا يعرفها هو فكان أن شكرني ووعد بمراجعة مآتيه الأمل في هذا الميدان.

لذا كانت صدمتي شديدة عندما اتصل بي أحد محرري والأعلى، بعد شهر الأربعة ٥ فبراير يبلغي أنني القابع دون أن تكون هناك أية مقدمات لذلك.

ولأن فيليب جلاب رجل غير عادى فقد كانت جنازته في كنيسة كيليوتاترا بمصر الجديدة حدثاً غير عادى أيضاً. كانت مظاهرة الوحدة الوطنية التي كانت هدفاً عزيزاً عليه في حياته، توحدت فيها قلوب الجميع على بكائه والإحساس بالخسارة الكبيرة للقد.

لقد رفض فيليب جلاب أن يعامل بالنظرة التي ينظر بها بعض المسلمين المتعصبين إلى الانباط. لم يرفض لهذا نفسه فقط بل رفض هذا لكل أقطاب مصر.

كأنه رفض أن يواجه هذا التعصب بتعصب قبطى مائل، وكثيراً ما كتب إليه بعض من المسلمين والانباط يسبونه بأقذع الألفاظ لكنه كان قادراً على احتضار الأذى في كبرياء الرجال.

إن من الملاحظات الغريبة إننى أسكن منذ عام ١٩٧٩ بمصر الجديدة في شارع والشهد فيليب حنا وهو ضابط قبطى مصرى قيل إنه أقحم في حرب ١٩٧٢ بكنيسته مدينة القنطرة شرق وقام بتحريرها. وكثيراً ما كان أصدقائى العرب يصلونون بى تليفونياً من سطر القاهرة قرو وصولهم يسألون من كيفية الوصول إلى منزلى فكنيت أعظمهم العدوان وأصف طريق الوصول وأقول لهم مديعاً وخدوا بالك... شارع الشهيد فيليب حنا وليس الشهيد فيليب جلاب فيضاحكون وأضحك غير الهاتف.

وكنت أحكى لفيليب جلاب هذه القصة فيضحك ويقول وليس بىء ولقد ذكرت هذه الواقعة وأنا في طريقى إلى كنيسة كيليوتاترا فسالت بعض رفاة عنى.

المأسوية لم تتخل عنه روح التكتة والفكاهة ودعاية الآخرين أبداً حتى في أسوأ الظروف في أوروي أبو زعبل.

وعندما تم الانسراج هنا في إبريل سنة ١٩٦٤ عاد فيليب جلاب إلى العمل الصحفى اليسرى ولم أعد أنا إليه رغم استمرارى في الكتابة بالصحف والمجلات.

فقد عينت مديراً عاماً لإدارة البحوث في وزارة الحزانية في يوليو عام ١٩٦٤ ثم عدت إلى الجامعة في يناير ١٩٦٦. ومع ذلك اتصلت صداقتنا ولم تنقطع، وكنت أتابع باهتمام كبير ما يكتبه فيليب جلاب في الصحف والمجلات وأستفيد منه كثيراً.

.. تلك كانت فترة نضج قلمه ويزور أسبويه الرصين في الكتابة الصحفية حتى أن بعض ما كتب فيليب يرقى إلى مستوى الأدب الرفيع. ويسبب هذه القدرة القريبة على أن يرى الجانب الساخر فى كل شيء، ويسبب أسبويه الأدبى الناصع في الكتابة اقتحرت عليه ربما أن يجرب حظه في كتابة القصة القصيرة، فلقد كان طنى أنه سيكون من الناجحين في هذا الميدان لو حاول. لكن مشاغله لم تسمح له بذلك، ومن يقرأ كتابه «هل تهدم السد العالي» أو من يتابع دبابسه في الأملى لسفر يلحظ صدق هذه الملاحظة.

ولقد مضت فترة ليست بالقصيرة سافرت إلى الخارج كثيراً ولدت طويلة وكنت أقعد صلتى به. على أن صداقتنا سرعان ما تجددت بعد عودتي من الكويت عام ١٩٨١. وساعد على هذا أن زوجته الدكتورة سهير إسكندر كانت تلميذة لأخي الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة. ومنذ ذلك الحين كانت لى مناقشات متصلة مع فيليب جلاب، اتفقتا فيها كثيراً واعتلنا أيضاً فيها كثيراً، في شئون السياسة

نحو برنامج قومي لمكافحة الغلاء

د. رمزي زكي

جهداً أن منظومة الأسعار والدخل في أي بلد هي انعكاس لأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولهذا لا يمكن أن تكون منظومة الأسعار في الدول الرأسمالية مرجعية لنا نظراً للبيرون الشاسع بين أحوالنا وأوضاعنا ومشكلاتنا وتلك التي تسود في هذه الدول. فالبلاء الرأسمالية التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم الصناعي يجعل نظام الأسعار فيها تحت ظروف مركبة تتأثر بالقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحكومية والمنظمات ذات المصالح المتباينة والتي لها تأثير على أحوال العرض والطلب ومن ثم مستويات الأسعار. فهناك الوحدات الانتاجية الكبيرة والمخروطة التي تعمل في ظروف الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية. وهناك الشركات الحكومية التي تخضع لقوى الاحتكار. وهناك المنظمات والمؤسسات التجارية. وهناك نظم الاعانات والضمانات الاجتماعية. وهناك الدعم الذي يقدم لبعض القطاعات لتبني بأسعار مناسبة (القطاع الزراعي ومنتجاته). وتفرق هذا وذلك هناك آليات العرض والطلب التي تعمل في سوق العمل وتؤثر في سعر العمل (الأجور) مثل تقايض العمال واتحاداتهم ودورها البالغ في تحديد معدلات الأجور. هناك نظم الاجور التعاقدية. هناك حق الاضراب والاعتصام الذي يكفل للمسال أبهة مشروعة للدفاع عن سعر السلعة

والاتصالات ومنتجات القطاع العام وللهاء الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات) ، فضلاً عن سياسة حفظ الاتفاقات العام الاستعماري والاتفاق الموحدة للخدمات الاجتماعية. ناهيك عن سياسة ترك الجبل على الغراب لقوى السوق الاحتكارية لتحديد الأسعار بعد أن وضعت الدولة يدها قماساً عن الرقابة على الأسواق أو التدخل في آليات العرض والطلب. وكل ذلك يتم تحت وهم كبح جماح انهيار الأسعار. ويبدو الآن من الواضح، أن فلسفة الحكومة تعتمد، إلى مقبولة على زيادات الأسعار، استناداً إلى مقبولة غريبة تقول، أنه كلما ارتفعت الأسعار، دل ذلك على أننا نتحرك على طريق الإصلاح المنشود الذي يستهدف جعل أسعار المنتجات والخدمات المصرية مساوية للأسعار العالمية. ويستفاد، أخطر وأهم سعر، وهو سعر العمل (الأجور). وهي مقبولة غريبة وغير منطقية، لانها تقتضي أن الأسعار العالمية التي تسود بالبلاء الرأسمالية الصناعية هي المرجعية الصحيحة، في حين أنه من المعلوم

كنت، ومما زلت، من المؤمنين بأن خطر التضخم الذي تعيشه مصر منذ بداية الانفتاح في السبعينات، والذي استفحل على نحو واضح في الآونة الأخيرة، يعد من أخطر الأمور التي تهدد كيان مصر الاقتصادي والاجتماعي. فالتضخم، أو الغلاء، أو التدهور المستمر في القوة الشرائية للمجني، سمه شامت، بات الآن بمثابة القنبلة التي أوشكت على الانفجار. ورغم الدخان الكثيف الذي أصبح يتصاعد منها ويكتم الانفاس، إلا أن الحكومة مازالت تغض النظر عن خطورة ذلك. وزاد الطين بلة، أن سياسات مايسى «بالاصلاح الاقتصادي» التي طبقتها الحكومة مؤخرًا بناءً على اتفاقها مع صندوق النقد الدولي وخضبط ناي باريس هي في حقيقتها سياسات تضخمية في المقام الأول، وفي نفس الوقت انكماشية، مما جعل مصر تقع مؤخرًا في مصيدة والتضخم الكروبي. ذلك أننا لو نظرنا إلى عناصر هذه السياسات فسوف نكتشف فوراً أن تأثيراتها المباشرة إما أنها ذات طابع تضخمي، أي تدفع الأسعار دوماً نحو الارتفاع، أو أنها ذات طابع انكشافي، لانها تكبح عجلات النمو الاقتصادي وتزيد من مشكلة البطالة. ويبدو هذا على وجه الخصوص في سياسات تخفيض القيمة الخارجية للمصري (سعر الصرف) والقاء الدعم، وزيادة سعر الفائدة وتعويمه وزيادة أسعار الطاقة وأجور النقل

الزوجة التي يتركها، وهي ثرة العمل.. إلى آخره. معنى هذا ببساطة شديدة، أن الأسعار السائدة في هذه الدول ليست نتيجة خالصة لتسيق السوق الحرة وحدها، بل هي إلى حد بعيد أسعار سياسية اجتماعية تعكس درجة قوى الاحتكار والنفاسة وتدخلات الدولة فضلا عن تأثير المنظمات العامة والأهلية. من هنا فالتفكر على هذه الحقائق والسعي لمحاكاة أسعار السوق العالمية فيه تصف غير مقبول. وبناء عليه، إذا شئنا وتحرير الأسعار بالمعنى الذي يفسد بالبلاد الرأسمالية الصناعية علينا أن نرفع تلك الظروف التي تعمل في ضررها من منظومة الأسعار والدخول في تلك البلاد. فلذلك هو لب التحرير الليبرالي للأسواق. فلا يجوز إذن أن نتحدث عن تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار المنتجات وأن نطلق العنان لها دون أن يواكب ذلك تحرير الأجور، وإلا فالنتيجة المحتمة مثل هذا «التحرير» هي حدوث تضخم جذري قسري في توزيع الدخل للملي أصحاب عوائد حقوق الملكية على حساب تدهور نصيب الأجور، وبخاصة إذا كانت عملية التحرير هذه تتم في إطار من الركود الاقتصادي، وهو الإطار الذي يطبع الآن حالة الاقتصاد المصري.

ومما يمكن من أم..

قد جاء بيان الحكومة الأخير أمام مجلس الشعب في جلسة ١٩٩١/١٢/٢٠ لشهر إبريل إلى أن الحكومة قد تكتت من تخفيض معدل التضخم من ٢٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ أو ١٧٪، وأنه من المتوقع أن يتخفيض إلى ١٥٪ في نهاية يونيو القادم وإلى ٧٪ في العام المالي ١٩٩٢/٩٢ ثم إلى ٣٪ في العام التالي له. وقد اتفقا إذا قلنا أن التكتيرين منا قد انتشروا تماما من هذه الأرقام. فرغم أن مصر تعيش منذ بداية السبعينيات في مناخ تضخمى زاحف ومستمر، إلا أن جميع المواطنين لم يشعروا بوطأة التضخم وضراوته قطعا شعروا به في العام السابق، وهو العام الذي بدأت فيه الحكومة المصرية في المضي قدما، وبشكل سريع، في تطبيق سياسات أساسية وبالاصلاح الاقتصادي، وكما وردت في خطاب التوايح مع صندوق النقد الدولي والتي عرستنا لأهم ملامحها سابقا، وكان من نتيجتها هذا التفجير العنيف في منظومة أسعار السلع والخدمات مع تجميد الأجور.

حقا، ليس من الضروري أن يكون المرء من رجال الاقتصاد حتى يدرك هذه الحقيقة. فكل مواطن عادي يتعامل مع الأسواق يوميا شعر بأن أسعار العام التصخم تمهيدا مايلسه من أسعار المراد الغلاتية اليومية (الخبز والأرز والمكرونة والالبان ومنتجاتها والبقوليات والخضروات والفواكه) وأسعار الملابس والأحذية، والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء، فضلا عن أسعار الأدوات المنزلية والخدمات المختلفة. ولم يكن المواطن العادي الذي يبحث عن توفير متطلبات استهلاكه العسري هو الذي شعر وحده بوطأة ارتفاع أسعار المواد المأخوذة من هناك المستور التي التي جابهته في هذا العام ارتفاعات شديدة في التكاليف الاستثمارية والانتاجية من جراء زيادة أسعار الفائدة وتكلفة الطاقة وارتفاع أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة من جراء ضريبة المبيعات. كما أحس بذلك أيضا المستورد الذي واجهته مشكلة تدهور القيمة الخارجية للجنينة المصري (سعر الصرف) في سوق العملات الأجنبية (الدولار، الإسترلينى، المارك الألماني...) بعد تعويم الأسعار في هذه السوق، وتطلب الحكومة من الجميع أن يتعاملوا مع هذا الانفجار العسري وأن يتكيفوا معه، ويتعايشوا مع الآثار التي تنجم عنه.

على أن خطورة التضخم المستمر والتعايش معه - بدلا من محاربهه - أنه يغزو صفة هيكلية لصيغة خصائص الاقتصاد القومي، ومن هنا يتحول ليصبح مناخا عاما تنعكس فيه كافة الوحدات الاقتصادية والاجتماعية.. وبالفعل أن من يتأمل قليلا أحوالنا من هذه الزاوية، سوف يدرك على الفور، أن ارتفاع الأسعار وتوقع ارتفاعاتها المستقبل أصبح من العوامل الجوهرية التي أصبحت تتحكم في سلوك وقرارات الجميع، ابتداء من المستهلك والمنتج والعامل المستورد.. بل وحتى الحكومة نفسها، وتلك في الواقع من أسوأ النتائج التي تنتج عن التضخم المتعايش مع التضخم، حيث تصبح والقرعاعات التضخمية من العوامل التي يعصب التحكم فيها، وتشكل فيما بعد آلية خبيثة تلقائية للارتفاع المستمر للأسعار. وبدون أن الاقتصاد المصري قد أصيب بهذا المرض الذي سيشكل مستقبلا أكبر عائق لمكافحة التضخم. لسوء حال، تبدو وطأة الانحسار وعلى أية حال، تبدو وطأة الانحسار

بلهيب الأسعار بشكل خاص لدى الفقراء ومحدودي الدخل من كاسي الأجور والمرتبات الذين يشكلون القاعدة العريضة لسكان مصر. فقد حرما من امتلاك آليات التكيف الإيجابي مع التضخم (زيادة الأجور مواكبة زيادة الأسعار) نظرا للتجميد القروض على أجورهم وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور أجورهم الحقيقية، فانخفض مستوى معيشتهم وتدهور نصيبهم النسبي من الناتج للملي الأجاسيا بشكل واضح في مقابل ارتفاع التصيب النسبي لأصحاب عوائد حقوق التملك (من يحصلون على دخول في شكل أرباح وفرائد ورواج). وطبقا لتقديرات البنك الدولي في تقريره الذي وضعه في يونيو ١٩٩٠ عن «تخفيف حدة الفقر والتكيف في مصر» فإن الأسر الفقيرة مصر تتراوح نسبها ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من مجسم السكان، وأن الارتفاعات الشديدة التي حدثت في أسعار المواد الغذائية قد أدت إلى تأثيرات عكسية على كمية وقيمة المواد التي تستهلكها هذه الأسر، خاصة إذا ما علمنا أن ٧٥٪ من الاتفاقات المأثلية لدى شرائع الدخل المنخفضة يذهب للطعام. وقد أشار تقرير البنك (صحة-١٠) إلى أن اكسفر المجموعات معاناة للفرغم النساء والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة: سوء التغذية والعروض للأرض وقله القرض المتاحة أمامهم للتعليم واضطرابهم للميل في سن مبكرة. وتعد محافظات الصعيد، بالاضافة إلى محافظة القليوبية والمقاولية، أكثر يحدد من هم الفقراء الذين تأثروا، وسيثأروا، ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ميز بين الريف والبلدية، ففى الريف يتحمل هؤلاء الفقراء في الفلاحيين اللذين لا يمكن أياه حيازات، أو من لهم حيازات زراعية صغيرة وفى العمال الزراعيين. أما في المدن، فالقفر يشيع بين عمال الصناعة والخدمات وشرائع كبيرة من يعملون في الادارات الحكومية، وقمن يعملون لحساب أنفسهم في القطاعات الهامشية وبالأدات العمال غير المؤهنة. كما يضال إلى جيش الفقراء نسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من مجسم السكان معلة في الأراض والمناطق والمناطق والمناطق يعيشون على الإعانات والتخفيضات المالية الهائلة (أصحاب المصانع والاصناعات الانصافية).

وتجلى مظاهر الفقر التي يكابدها هؤلاء في سوء التغذية وسوء أحوالهم الصحية وارتفاع نسبة وفيات الأطفال (ما زالت نسبة الوفيات في الأطفال الرضع أكبر من ٦٠ في الألف حسب تقرير البنك الدولي لاصلاح) وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال من تراوح أعمارهم ما بين ٤-٦ سنوات إلى ٢٤ في الألف، وتفتقر الأسر إليهم، وعدم توفر المياه الصحية وخدمات المجارى وتردى أحوال السكن، وشيوع البطالة بينهم.

وهنا يجب أن نتوقف قليلا عند مشكلة البطالة باعتبارها المرافق الكتيبة لمظاهر التضخم في مصر والتي تتفاقم عاما بعد الآخر ويزيد من حدتها الطابع التكماسي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. فالبطالة الآن باتت تفسر الملايين من خيرة أبناء مصر من المؤهلين والقيمين والعمال المهرة ونصف المهرة، ناهيك عن العمال العاديين. وهذا يشكل أكثر أشكال هدر الموارد في مصر. فمعظم هؤلاء تحملت الدولة ملايين ملايين الجنيهات في سبيل تعليمهم وتأهيلهم في الوقت الذي ترتفع الآن بأن يلتقي بهم في شارع البطالة المظلم ويضع على المجتمع حجم الاتعاج الممكن الذي يمكن لطاقتهم إنتاجه في حالة تشغيلهم وخطورة الأمر هنا، هي أن هؤلاء الصالحين لا يحصلون على أية مصروفات أو ضمانات اجتماعية (كما هو الحال في البلاد الرأسمالية الصناعية) بل يظلون عبئا ضاغطا باستمرار على عائلاتهم. كما أنه في حالات كثيرة تكون أزمة البطالة هي المجال

الطبيعي لإفراز ظاهرة الجريمة والعنف والتطرف التي تزايدت بمصر مؤخرًا.

ومن عجيب، أنه حتى الآن لا يوجد رقم حقيقي موثوق به يوضح لنا الحجم الحقيقي لمشكلة البطالة، رغم خيرة مصر في التخطيط على مدار الأربعين سنة الماضية ورغم قدم وعراقية أجهزة الإحصاء المصرية. ولكن من المؤكد أنها لا تقل عن ٢٤ مليون فرد. مع ملاحظة أن تزايدهم سريع للغاية خاصة إذا علمنا أن من يدخلون سوق العمل سنويا للبحث عن فرص للتوظيف يتراوح عددهم ما بين ٤٥٠-٥٠٠ ألف فرد. وقد بدأت مشكلة البطالة تلقي بظلالها القاتكة على مصر منذ بداية السبعينيات حينما تراجعت قوى الاستثمار والنمو. وخلال فترة السبعينيات والثمانينات التي قل فيها التوظيف الحكومي وتدهورت معدلات الاستثمار كان القطاع الهامشي هو القطاع المستوعب بشكل رئيسي للتوظيف الجديد فضلا عن أسواق العمل بالمحلي النطفي. وضاعف من حرج المشكلة، أنه حتى هذين المصدرين لاستيعاب العمالة الجديدة قد انحسرا بشكل واضح في الآونة الأخيرة. والمشكلة الرئيسية هنا هي أن السياسات الاقتصادية الجديدة التي تطبقها الحكومة قد أدت إلى انسداد إمكانات الأمصاص المحلي للبطالة التي كانت سائدة في الثمانينات. ففي ضوء التوجهات التضخمية والانكماشية التي انطوت عليها هذه السياسات أصبح من المتصور على القطاع الخاص (الذي تراهن الحكومة عليه في حل

معضلات التنمية والبطالة) أن يستوعب أية عمالة إضافية، إن لم يكن طاردا لها في الآونة الحالية. فكما يقول الدكتور أحمد أبو أسماعيل وزير المالية الأسبق (في جريدة الوفد بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٢): "وأنه بات واضحا لدى الكثير من رجال الأعمال أن العائد من المشروعات لا يغطي الفائدة الحالية للقروض. فالحاجة البعض منهم إلى استثمار أموالهم في أدوات الخزنة بدلا من الاتصاع في مشروعاتهم. وفي ظل هذه السياسة الانكماشية لا يمكن زيادة الطلب على العمالة؟". فإذا أضفنا إلى ذلك، ارتفاع تكاليف الانتاج الناجمة عن زيادة أسعار الطاقة والنقل والمواد الخام المحلية المستوردة - وضريبة المبيعات، فضلا عن ركود السوق المحلي لضعف أسعار مستلزمات الاجور وضباب مخرجات شرائع كبيرة من الطبقة المتوسطة بسبب مأساة شركات توظيف الأموال، لا نضع لنا على الفور مدى الصعوبة التي يعمل فيها القطاع الخاص وضعت قدرته على امتصاص البطالة الخزائية.

خطورة السكوت على التضخم الزكودي

يقول الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، فارس الليبرالية الجديدة، عن التضخم - أنه الكابخر الذي يسرى رويدا رويدا. فهو يبدأ بمعدل ٢٪ ليرتفع إلى ٤٪ ثم إلى ٦٪ وقد يصل إلى ١٠٪ أو أكثر. ولكن السهر في ركابه، بدلا من محاربهه، هو تأجيل للممر للصعب، ولكن على حساب جعل الشقاء الأخير منه أكثر إبلاعا. وهو قول صحيح. فالتضخم ذو طبيعة تراكمية لو تركت تتعبد بحرية في الجسد الاقتصادي والاجتماعي للبلد، من هنا، لم يكن من قبيل المصادفة، أن تركز البلدان الرأسمالية الصناعية إبان فترة الصعود السريع للبرلمانية الجديدة في الثمانينات (أيام تاتشر وريجان) على أن تضع على قسمة جدول السياسة الاقتصادية هدف محاربة التضخم باعتباره المشكلة رقم واحد. وقد نجحت هذه البلدان بالفعل في تخفيض معدلات التضخم بشكل مخسوس، ولهذا أصطلح على تسمية عقد الثمانينات عندم بأنه عقد تراجع التضخم، وإن كان ذلك قد حدث عن طريق ركود اقتصادي وبطالة متزايدة مازالت تعاني منها هذه البلدان حتى الآن. وعلى العكس من ذلك



في حالة مصر تركنا التضخم يركض ويهرع، واتهجنا سياسات اقتصادية تزيد عريته وجنوحا، أملا في أن تلك السياسات، ذات الطابع التقدي واللي، التي، سوف تكيهه فيما بعد، وعلى أمل أن السروق بعد دمجها، سوف تصبح نفسها ينشأ ويعد الهوى حركة الأعمار بعد أن تستقر وتصبح اسماها حقيقية. وهو أمر لا نعتقد في استحوا. بل الأمر الراجح لدينا، أن جنح الأسعار سوف يستعمر تحت تأثير هذه السياسات.

وقبل أن نشير لذلك، وللميل الذي نطره التغلب على مشكلة التضخم في ضوء الدعوة التي نعمل لها، وبضرورة وضع برنامج عاجل لمعالجة التضخم، أرد أن نشير إلى المخاطر الجمة التي تتعرض لها مصر من جراء سياسة التجايل التي تتبعها الحكومة في مجال مشكلة التضخم، بل وأصرارها على السير في طريق الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار. ويجب، بادئ ذي بدء، أن نقر بحقيقة أن مصر الآن تكاد تكون قد دخلت مرحلة التضخم شبه الجامع الذي لا يبريد فيه أي ضبط أو تحكم في حركة الأسعار، وأن خطانا تتسارع في هذه المرحلة في ظل مناخ ركودي واضح. من هنا، فإن الآثار السلبية والمدمرة التي يفرزها التضخم بذات تطف على السطح بشكل جلي وتزداد من ثم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة مواجهة المشكلة. فالتضخم بدأ ينتج آثاره في مجال إعادة توزيع الدخل القومي وأحداث المزيد من التفاوت في هذا التوزيع، حيث مال نصيب الاجور للقدور السريع في مقابل التزايد الزايع في نصيب عوائد حقوق التملك (حيث انخفض هذا النصب من ٤٦٪ في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٧٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ ولم تتوالف لدينا ارقام أحدث من ذلك). كما أن التضخم قد عمل بطريقة العشوائية في إعادة توزيع الثروة القومية. فحق أصحاب الثروة المالية، أي من يحددون ثروتهم في شكل مالي (كالودائع الادارية بالبنوك وصناديق توفير البريد وأصحاب بوالص التأمين) خسائر واضحة في القيمة الحقيقية لتلك الأصول، في الوقت الذي تزايدت فيه مكاسب من يحددون ثروتهم في شكل عيني (أصحاب الأراضي الفضا، والعقارات الحديثة ومن يملكون أصولا مادية أخرى كالذهب والنفخ والمخزونات السلعية). كما أن التضخم ياتر تأثيرا سلبيا

على المصادر القطاعية للأدخار وخصوصا الأدخار بالقطاع المالي بسبب اقترافه للناض التي كان يخصصها هذا القطاع للأدخار. ونظرا لأن التضخم أخذ يصف باستمرار بالرتبة الشرائية للقيمة المصرى فتمتد احتمالا في أن يخلق ظاهرة الدورية بمصر، أي الهروب من الجنية المصري كأداة للأدخار، حيث يعرف الناس عن الأدخار بالعملة المحلية واللجوء إلى العملات الأجنبية حتى ولو كان سعر الفائدة عليها أقل. فمماذا يجدي سعر الفائدة المرتفع إذا كان هذا السعر مازال ساليا من الناحية الحقيقية (أي أن معدل التضخم أكبر من سعر الفائدة الاسمي) وإذا كانت القيمة الحقيقية للجنيه في تدهور مستمر. كما أن التضخم قد أت على نحو غير مرغوب (من وجهة نظر الصلحة العامة) على اتجاهات الاستثمار وذلك عن طريق مياشتمه من اتجاهات الاستثمار المستقرين إلى المجالات التي تدر ربحا أو عائدا سريعا وتتميز بسرعة دوران رأس المال (مجال العقارات وأذونات الخزنة) وعدم حفرهم للولوج إلى الاستثمار في القطاعات السلبية بسبب المشكلات التي خلقها في مجال تكاليف الإنتاج وصعوبة تقدير الموائد المتوقعة. أضف إلى ذلك أن للتضخم تأثير سوي للغاية على ميزان المدفوعات المصري، لأنه يحد من نمو الصادرات ويؤثر إلى تشجيع الواردات (وبخاصة في ضوء تحرير تجارة الاستيراد). من هنا يتزايد الميزان الموزان، وتزداد من ثم، حاجة مصر للاستدانة الخارجية. وهذا التأثير الأخير للتضخم لابد وأن ينعكس في المزيد من تدهور سعر صرف الجنية المصري. أضف إلى ذلك، أن الارتفاع المتواصل للأسعار قد أثر على قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية وعلى نوع المشروعات التي تأتي في نطاق هذه الاستثمارات.

وقد لفت من للارتبات الدولية، أن اليلاد المتخللة الصلبة بعضم شديد هي أضف البلاد جليا للروس الأموال الأجنبية الخاصة نظرا للمخاطر التي تهدد هذه الأموال في مجال حساب الأرباح والتكاليف وتصاريات الأرباح للخارج وبخاصة في ضوء تدهور سعر الصرف. كما لا يجوز أن ننسى أن التضخم يؤثر إلى زيادة عجز الميزانية العامة للدولة على أساس أن الدولة أكبر مشتر للمستلزمات السلعية والخدمية وتستجد نفسها مضطرة أن تدفع مبالغ متزايدة لتمويل هذه المستلزمات. أما على الجانب الاجتماعي فالتضخم - كما هو واضح في حالة مصر - آثارا مدمرة

ولتأثير خطيرة عما سبق ذكره، فالتضخم اضر ضررا شديدا بأصحاب الدخل المحدود والفاقة مثل العمال والموظفين بالادارات الحكومية والقطاع العام فحسب لهم تدهورا شديدا في أحوالهم المالية، فضلا عما سببه من تدهور بالغ في مستوى معيشة العمال والزوايين وقراء الفلاحين والعمال غير المهرة، الأمر الذي دفع بالكثير من هؤلاء للبحث عن خطوط دساع تؤمنهم - إلى حد ما - من التدهور المتواصل في شروط حياتهم، كالتحق في عمل إضافي، أو السعي للهجرة إلى الخارج، أو التورط في الحصول على الرشوة. وعندما يصبح التضخم مناخا عاما، فإنه يضرب أيضا ضرب بقم العمل والتجديد والالتقان والجودة، وتصبح الغلبة لقيم الكسب السريع وبالعنفلة والفسادة، ود العمل على قد فلويسهم... إلى آخره. ناهيك عن أنه في ظروف التضخم تتفاقم مظاهر لانتل خطيرة، مثل المضاربات والتهرب وصيليات السوق السوداء وانحسار والإفساد الإداري، والنظف والجريمة وأعمال العنف وبخاصة إذا كان التضخم ركوديا.

وأمام هذه الآثار والحقائق القاسية لابد أن نعتبر باتنا نواجه عدوا كرسا، ولابد أن نمن مكافحته والتغلب عليه.

هل تؤدي السياسات الحالية لمكافحة التضخم

لنا بعد كل ما سبق في حاجة لأن نؤكد على ضرورة التصدي للتضخم الركودي بمصر. فأساطير المحدثه جد خطيرة، ولا يجوز، ولا يصح، السكوت عنها. ولما هنا في مجال يسمح لنا بأن نتعرض لتفسير التورى والاضطرب التضخمي بمصر، ولا أن نمن في تفاصيل اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي التي يخلق التضخم في الاقتصاد المصري. (المزيد من التفاصيل نطفر مؤلفنا - مشكلة التضخم في مصر - أسابها وأشكالها مع برنامج مقترح لمعالجة الغلاء، القاهرة ١٩٨٠). ولكن خبنا هنا، أن تشير إلى أن هذا التضخم، إنما يعبر ببساطة شديدة عن حقيقة معينة، مفادها، أن ثمة عدم تناسب مزجود بين تجار الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة وبين العرض الحقيقي لها. بمعنى، أن حجم احتياجنا من الموارد التي نطلب لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير - عند مستوى معين من الأسعار - أكبر بكثير مما هو متاح فعلا. وهو الأمر الذي

وكل ذلك أدى - كما هو معلوم - لأن يقلل صناع القرار الاقتصادي بصير تطبيق ما يطلبه صندوق النقد الدولي من سياسات اقتصادية جديدة.

وليس محله هنا أن نتعرض لتفاصيل الاتفاق مع الصندوق، لكن بهتنا، وفي عجلة سريعة أن نشير إلى وجهة نظر الصندوق في تشخيصه لحالة التضخم بمصر. وفي هذا المجال، يأخذ بنظرية فائض الطلب - demand-pull inflation، وهي نظرية نقدية بحت، وتذهب إلى القول بأن التضخم يعود في التحليل الأخير إلى الاغضال الموجود بين كمية النقود المتداولة وكمية الموارد الحقيقية المتاحة لاغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير، ففائض الطلب (المسبب لارتفاع الأسعار) يقابله بالذات فائض في عرض النقود. من هنا يمكن لب المشكلة في القضاء على الطلب الفائض من خلال تبني إدارة صارمة للطلب الكلي - demand management، والتحكم في المتغيرات النقدية. ويمكن ذلك من خلال تبني حزمة من السياسات والاجراءات الانكماشية التي تهدف إلى الهبوط بمعدل نمو الطلب الكلي إلى

تزايد إتساع فجوة الموارد (الفارق بين الطلب الكلي والعرض الكلي)، في الوقت الذي زاد فيه عيب الدين الخارجي وأصبح يلقم الشطر الأعظم من موارد مصر من العملات الأجنبية (حصوله الصادرات والتحويلات والمعونات والقروض الخارجية) فأدى ذلك إلى زيادة حدة الضغط التضخمي وضعف شديد في قدرة مصر على الاستيراد بسبب عدم قدرتها على تمويل احتياجاتها الضرورية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية المستوردة واعتدلت دخل النظام الاقتصادي في أزمة شديدة أصبحت تهدد بالزبد من ارتفاع الأسعار وتعطيل تشغيل الطاقات الانتاجية، ووقف برامج الاستثمار، ومن ثم تراجع معدلات النمو وزيادة حدة مشكلة البطالة. ومع عجز النظام عن مواجهة هذه الأزمة من خلال انتهاز سياسات بديلة لتلك السياسات المطبقة التي قادت البلد إلى هذه الأزمة، بدأت الحكومة المصرية تعاد اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي ومحاولة الوصول معه إلى اتفاق من أجل أن يرضى الائتمون أن يهبطوا جدول بعض ديون مصر (في ضوء شروط نادي باريس) وتجنبتها في بعض الموارد المقرضة.

يؤدي إلى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع المستمر. ولواجهة هذه الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي والحسد من تأخيرها التضخم يمكن للدول - في ظروف معينة - أن تتمد هذه الفجوة، أو الجزء الأعظم منها، من خلال الموارد الخارجية المقرضة، أي بأحداث عجز في ميزان المدفوعات تتم تسويته عن طريق الدين الخارجية. وهو ما كانت تلجأ إليه مصر في عقد السبعينات والثمانينات. بيد أن هذه السياسة وإن كانت تخفف من حدة ارتفاع الأسعار في الأجل القصير، إلا أنها سرعان ما تقود البلاد للرقوع في مصيدة الدين الخارجية وما ينجم عنها من مشكلات وضغوط خارجية. ولكن حينما تقل قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي وتطل الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي قائمة ومتنامية، فسرعان ما يزدى ذلك لأن تعبر الفجوة عن نفسها في شكل ضغط تضخمي طلق، يرفع الأسعار نحو الارتفاع. وهذا ما حدث بمصر ابتداء من السنوات الأولى لعقد الثمانينات، حيث ضعفت قدرة مصر في الحصول على ما كانت تحتاج إليه من قروض (الأسباب متعددة) مع



ما يتضمنه من استهلاك ترفى وتطويل وغير ضرورى فى الآلة الحالية، وهذا يستعرض له لاحقا. ودع عنك مايقال، بأن تتابع السياسات والإصلاحية التى انتهجتها مصر مؤخرا ولقورتها بوجه حصادات الآن فى الدول التى كانت اشراكية فإننا نكون أفضل حالا. نعم، نحن أفضل حالا ولاشك، لأن الأرباح فى تلك الدول ارتفعت بمعدلات فلكية. ولكن لا أدري ما هو الفرق المقارنة بين حالتنا وحال الانتهاء الكامل القروضى لتلك الدول. فمما يحدث فى تلك البلاد حالة هجبة وفرضية لامتيل لها فى التاريخ المعاصر. ودع عنك مايقوله البعض، من أننا الآن نهيمى البيت من الداخل، ونستغنى على اختلال التوازن الداخلى بالقضاء على فائض الطلب حتى نهيمى السبيل للتنمية وزيادة العرض. وهى حجة مردود عليها، لأن محصلة تلك السياسات، كما رأينا- هى كبح العرض وليس زيادته. ومن ثم لا شئنا حقا زيادة العرض فإن ذلك يقتضى العدول عن تلك السياسات الانكماشية النظرية التضخمية. ومن هنا تأتى أهمية إعادة النظر فى السياسات التى فرضها علينا الصندوق، فتتاجها الحالية والمقترحة تتناقض تماما مع الأهداف التى سمت إليها.

دعوة لبرنامج جاد لمكافحة التضخم

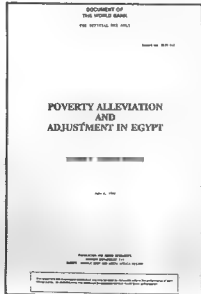
والواقع أن ضرورة العدول عن السياسات الانكماشية التضخمية التى طبقتها الحكومة المصرية مؤخرا لاتتبع فحسب من أنها لم تنجح فى كبح جماح التضخم، ولا أنها خلقت تضخما من نوعيه خاصة فى عصر (تضخم التكاليف)، ولا لأنها ذات تأثير سلبي على زيادة الانتاج والنمو والتوظيف بمصر، رغم ما أحدثه الأوبس من خفوة، ولكن الضرورة القصوى تنبع، فى تصورى، من النتائج الرخيصة التى تحققت عن تلك السياسات فى المجال الاجتماعى، حيث عصفت بمسرى معيشة المصريين، نظرا لما أدت اليه من خفض شديد فى القوة الشرائية للجنة المصرى مع تحميد الأجور، ومن ثم تدهور فى الدخل الحقيقية للأغلبية الساحقة من السكان، مع تزايد مستمر للبطالة. وإذا كان النظام بمصر قد حرص دائما على أن يتحدث عن السلام الاجتماعى والاستقرار الداخلى والعدالة الاجتماعية وهى أمور نراها هامة جدا وتنسيق أى اعتصابات أخرى- تجنبا لأية انفجارات اجتماعية وحفاظا على كيان مصر، فإننا

السياسات تخلف حالة، لاسهرى منها، من تضخم التكاليف cost-push inflation فانزاع سعر الفائدة وزيادة أسعار الطاقة والنقل والمواد الخام والإيرادات الوسيطة وزيادة الضرائب غير المباشرة.. كل ذلك خلق زيادات إضافية محصورة فى تكاليف الأنتاج فى قطاعات الأنتاج والنقل والتوزيع التى سرعان ما تنعكس على أسعار المنتج النهائى خاصة وأن تلك الزيادات فى التكاليف لم يعرضها زيادة منازرة فى إنتاجية رأس المال وقوة الصل بسبب ضعف الاستثمار والتقدم التكنولوجى حتى يكن الحد من تأثيرها الصورى. وللك فى تصورى، هى المشكلة الصعبة التى انطوت عليها هذه السياسات، وهى مشكلة تعمق الآن أية محاولات للإصلاح الاقتصادى.. فى الوقت الذى استهلفت فيه الحكومة أن كبح التضخم- كما يقال- خلال كبح الطلب، فإن تلك السياسات انتهت إلى زيادة جماع الأسعار من خلال زيادة التكاليف مع تحميد للاستثمار والنمو والتوظيف. وهى نصيحة لا يمكن، بأى حال من الأحوال، أن تساعد مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية. فنحن محتاجون ليس فقط لمحاربة التضخم، وإنما لزيادة العرض، أى زيادة معدلات النمو الاقتصادى، مع مايعتبه ذلك من زيادة فى العرض الحقيقى للسلع والخدمات وزيادة فى معدلات التشغيل وخفض مستمر للبطالة.

والحل السليم، فيما أتصور، هو أن نسعى للقضاء على اختلال التوازن من خلال زيادة العرض وليس انقاص الطلب، مع محاولة ترشيد الطلب الكلى من خلال القضاء على

مستوى يتقرب من معدل نمو العرض الحقيقى للموارد المتاحة. ولايهج فى هذا الخصوص ما تزدى اليه هذه السياسات من تأثيرات سلبية على معدل النمو الاقتصادى ومن ركيز وبطالة متزايدة. فالحديث يبنى فى النهاية، ليس زيادة العرض، وإنما التحكم فى الطلب. وأهم محال هذه السياسة المضادة للتضخم، هو القضاء على المصادر المختلفة المولدة لفائض الطلب، وباتى فى مقدمتها هذه المرازنة العامة للدولة. ولها فإن جرهر هذه السياسات الانكماشية هو تحميم هذا العجز، مهما كان القمن. والسبيل لذلك فى رأى الصندوق، هو خفض الائتاق العام، الجارى والاستثمارى، مع مايتطلبه ذلك من إلغاء للدم، ومن تحميد للأجور، ووقف التوظيف الحكومى وتوسع المائلة الزائدة فى الإدارات الحكومية، وزيادة فى أسعار الطاقة والخدمات الاجتماعية ومنتجات القطاع العام، وخفض معدل الاستثمار الحكومى، ووضع سقف إستثمارية عليا لايتجاوزها الائتمان الممنوح للحكومة ولقطاع العام، فضلا عن زيادة أسعار الفائدة، وزيادة الضرائب غير المباشرة.. مع مايرافق ذلك من عناصر أخرى للسياسات المتعلقة بسحب العرض العام، والتخلى عن الصناعات والاقتصاد الخارجى على البيت السوق، وتحرير التجارة الخارجية (واللغات تجارة الواردات) وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مع رفع كامل للرابية على المديريات الخارجية.. إلى آخره، إلى آخره. وكل ذلك يجب أن تلزم الحكومة بتفقيده بدقة وعصر أفق زمنى معلوم، حسبما يرد فى خطاب الترابيا مع الصندوق.

وقد أثبتت التجربة النظرية والتاريخية، أن هذه السياسات الانكماشية وإن كانت قد تصلح فى حالة الانكماشات الرأسمالية الصناعية التى تتفكك بينما إنتاجيا متفككا ومتزعا، وتكون مشكلتها عند حدوث التضخم، هى استعادة التوازن عند مستوى هذا البينان الانتاجى، فإنها فى حالة البلاد المتخلفة تكون ضارة أشد الضرر، لأنها تؤدى إلى كبح عجالات النمو الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة. والمصلحة الأساسية التى تنجم من هذا التشخيص القلى حالة التضخم وما يبنى عليه من سياسات، وهى التشخيص الذى ارتكزت عليه السياسات الاقتصادية الجديدة بمصر، فى أنه فى الوقت الذى يسمى فيه صانع القرار الاقتصادى للحد من التضخم التاجم من فائض الطلب، فإن تلك السياسات



تكون إذن بحاجة ماسة وسريعة لوقف تردى أحوال المعيشة للشعب المصري من خلال وضع وتنفيذ برنامج جاد لمكافحة التضخم ويكون مؤهلاً لدفع عجلات النمو الاقتصادي لمصر قداماً إلى الأمام ولتتزم به الحكومة.

حسباً، إن الحكومة عندما تبنت هذه السياسات الصارمة، كانت تدرك مسبقاً أن تأثيراتها ستكون سلبية على الفقراء والمحرومين وذوي الدخل المحدود. ولهذا قامت بتبني فكرة الصندوق الاجتماعي للتنمية التي اقترحتها البنك الدولي للتخفيف من وقع الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية على هذه الفئات التي ستجسم عن تطبيق هذه السياسات. وسوف تبلغ موارد الصندوق ٩٩٦ مليون دولار، أي حوالي ٢ مليار جنيه مصري، وذلك على مدار ثلاثة سنوات، وإذا تساءلنا: هل حقاً سيكون هذا المبلغ وطرفاً توزيعه على الأنشطة التي يستهدفها كالماء للحد من وقع هذه الآثار؟

لقد أجاب العديد من الاقتصاديين المصريين، على اختلاف اتجاهاتهم ورواياتهم بأن موارد الصندوق تكاد تكون رذاذاً إذا ما قورن بحجم المعاناة والآثار السلبية التي تجتمعت وتجمت عن تطبيق السياسات الجديدة. ويقول الدكتور أحمد أبو أسماعيل، على سبيل المثال، إن موارد هذا الصندوق غير كافية وهذا في الوقت الذي تسبب فيه الحكومة أغلب دعم السلع ودعم الطاقة على هذه القطاعات. والدعم لكلا الفئتين كان في وقت قريب في حدود ستة آلاف مليون جنيه سنوياً. وقد تكون الأرقام الحقيقية الآن أكبر من ذلك. بل إلى أي مدى ستقتضي المبالغ التي يستنفقها هذا الصندوق على البطالة في الوقت الذي لم تستطع فيه الدولة بخططها الاقتصادية والاجتماعية والتي يبلغ فيها الانفاق الاستثنائي السنوي ما يقرب من ثلثي عشر ألف مليون جنيه لكي تحرق فرق العمل التي تستوجب المعالجة الفعالة إلى السرق وأدى تراكم البطالة عاصماً بعد آخر إلى أن يصل الرقم الكلي للبطالة إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين عاطل - أنظر مقالته المشار إليها آنفاً.

وخلاصة الأمر، أن ما استعملت له الحكومة من موارد وإجراءات للحد من الآثار السلبية لسياساتها الاقتصادية على الفقراء والمحرومين ومحدودي الدخل، هو استبعاد غير كاف بالمرء. ولهذا نحن المؤكد أن كلفة هذه السياسات لو استمرت في التطبيق ستبلغ عجزها بالكامل على هذه الفئات. وهو أمر

يعد في العدالة الاجتماعية من ناحية. ويهدد السلام الاجتماعي من ناحية ثانية، بل ويهدد مسيرة التنمية والتقدم التي يتطلع إليها شعبنا من ناحية ثالثة.

تقدمت الآن من الواضح، أن مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم، والدين، والبطالة، وعجز الموازنة، وتدهور مستوى المعيشة... إلى آخره، ليست مشكلات مالية أو نقدية فحسب، كما يظن بعض الاقتصاديين والتكترقراط، وإنما هي الدرجة الأولى لمشكلات هيكلية تتعلق ببنیان الاقتصاد المصري وطبيعة الاختلالات الهيكلية التي تواجهه وبالأطر الاجتماعية التي تتم فيه. وهذه المشكلات لن تحل إذن من خلال الإجراءات المالية والنقدية، كما انتهجت الحكومة ذلك مؤزراً.

نعود لنقول، ما أوجعنا في هذه الظروف، أكثر من أي وقت مضى، لأن يوجد بمصر برنامج جاد لمكافحة الغلاء. برنامج يسير في اتجاهين، الأول هو خفض الطلب وترشيده مع ما يتبعه هذا الترشيد من مضون اقتصادي واجتماعي، والثاني التحرك في اتجاه زيادة العرض، أي دفع عجلات النمو للأمام. ويجب أن تسير الحركة في هذين الاتجاهين في آن واحد.

وعموماً، فالأمر الذي لا شك فيه، هو أن الغلاء يصير له أنهك اقتصاداً وشعباً. ومن هنا لابد من التصدي إليه، والتظير لضرره على أنه المشكلة رقم واحد في الأزنة الراهنه. ولكن تنبيه الاشارة... إلى أن التضخم لم يكن وبالا لجميع الطبقات والشرائح الاجتماعية فهناك من يستفيد منه إما افاداً، بل هناك من يمكن له أن يتحصل من خلاله إلى مليونير أو بلونير دون بذل أي جهد في ذلك. وربما يوجد من لا يتأسر به على الإطلاق. ولكن الأمر المؤكد هو أن القاعدة العريضة من المواطنين يصيبها الضرر بشكل محسوس. وعلى ذلك فحقاً التضخم هم بالتأكيد أكثر عدداً من المستفيدين منه. ولهذا يجب أن نعي حقيقة هامة، وهي أن الإجراءات السلبية التي يجب أن تتخذ لمكافحة التضخم لا بد وأن يكون لها آثار معارضة مع مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. ولهذا سوف يتفاوت مدى تظلمهم أو رفحهم لهذه الإجراءات طبقاً لمدى الضرر أو النفع الذي يسببه عليهم من رواد تلك المكافحة.

على أنه مهما يكن أمر التجاوب الاجتماعي مع الإجراءات السلبية لمكافحة التضخم، والتباين الواضح في مواقف الطبقات

والشرائح الاجتماعية إزاء هذه الإجراءات، فإن الأمر الذي اشتهت الحرية النظرية والعملية، أن التضخم يتعارض مع مصالح العليا للوطن، لأنه يهريق عملية التنمية، ويضر العدالة الاجتماعية، ويخلق حالة من الاضطراب الاجتماعي، وربما السياسي. ودعوتنا لوجود برنامج جاد لمكافحة التضخم تنبع في الحقيقة من هذه الاعتبارات.

صعوبات يجب التصدي لها بحزم

على أننا يجب أن ندرك، أن مكافحة التضخم هي أمر ليس سهلاً، وخاصة بعد أن تحول إلى صفة هيكلية لصيغة بخصائص الاقتصاد المصري. كما أن هناك صعوبات اجتماعية وسياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة خارجية، سوف تواجهنا عند رسم وتنفيذ برنامج مكافحة التضخم.

* وفيما يتعلق بالصعوبات الاجتماعية والسياسية فهي تنبع من حقيقة معينة، مفادها أن التضخم الذي حدث بمصر قد رتب أوضاعاً اقتصادية ومصالح معينة لبعض الطبقات والشرائح الاجتماعية، مثل تجار الجملة والمستغلين بالاستيراد والمقاولين والمخازين على الأراضي والمستغلين بأعمال الوساطة والسسرة والعمرلات ومن يعملون في السوق السوداء... إلى آخره. فكل هذه الفئات حققت أرباحاً ودخولاً قدرته في غمار موجات ارتفاع الأسعار. ولهذا، فإن مكافحة التضخم ستؤثر على مصالح هؤلاء، أو على الأقل ستحد من تزايدها، ولهذا ستعارض هذه الفئات أي برنامج جاد يستهدف الحد من موجة الغلاء. كما أن الموقف سيكون حرجياً بالنسبة للحكومة التي ستبني هذا البرنامج لأنها ستكون موضع لوم شديد من هؤلاء، وستواجهها صعوبات مختلفة في الوصول إلى أرضية مشتركة معهم. ومع ذلك نقول، أنه لما كان البرنامج الموضع لمكافحة التضخم سوف يصعد النفع على القاعدة العريضة من المواطنين. وإذا كسان هناك الاستعانة به وبإمكانات بنجاحه من هذه القاعدة، فإن البرنامج الموضع سوف تستند وتحميه قاعدة شعبية واسعة. وعلى ضوء هذا التباين يمكن للحكومة أن تضي بشكل حازم في التنفيذ.

* وفيما يتعلق بالصعوبات الاقتصادية، فهي ترجع إلى أن النظام الاقتصادي منذ فترة بدأ يتكيف طبقاً لمتطلبات التضخم السائد فيه. نعتني بذلك، أن ثمة تغيرات قد حدثت في الأسعار، ففي قطاع الأعمال، العام والخاص،

الظاهر إن احتكاكنا جنوداً رمضان السنة دي يومية



اللتا على ظاهرة الأرتفاع المستمر للأسعار، أى مدى ما يتخفف عند من تجميد لنمو الأسعار فى غضون فترة زمنية محددة (فى الأجل القصير).

٢- مدى نجاحه فى اقتلاع الجذور الحقيقية السببية للظاهرة التضخمية، أى تصديه للعوامل الجوهرية أساسا، وليس فقط لمجرد العوامل الثانوية (فى الأجل الطويل).

٣- مدى نجاحه فى علاج الآثار السلبية التى أحدثها التضخم فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٤- مدى ما يفرزه من إطار سليم لتحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصاد المصرى.

٥- مدى نجاحه فى ترغيب الصنالة الاجتماعية، أى بخاصة فى جعل تكلفة مكافحة التضخم قليلة المبدأ على الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل.

٦- وأخيرا، مدى ما يحققه من قبول شعبى واسع، حتى يحمس الناس للبرنامج ويتقنوا إلى مستوى المسئوليات، وربما التضحيات، التى يتطلبها تنفيذ البرنامج.

تلك هى فى اعتقادى أهم المعايير. وعلى ضوءها كنت قد غامرت علميا فى صياغة برنامج مقترح لمكافحة الغلاء بمصر، يحقق هذه المعايير ويتسق معها (انظر مؤلفتنا مشكلة التضخم بمصر، ص ٦٤-٧٧). وربما شككت العودة لهذا البرنامج ذات فائدة واضحة، أو اعتبارها مجرد محاولة قد تستحق المناقشة والتواصل.

الذى مازال يصور على ضرورة سبونا فى تطبيق ما أوصى به من سياسات. وهى السياسات التى من المؤكد سيستطع البرنامج الجديد الفاعل أو تعديلها، لكن يجب أن يرسخ فى الذهن، أن تلك السياسات الصندوقية ليست أمورا مقدسة، أو أنه من المستحيل تعديلها. فتحتاج التطبيق حتى الآن تهر، بشكل علمى وموضوعى، ضرورة إعادة النظر فيها. ويبدو أنه من المهم أن تطرح هذه الرؤية فى جملات ومناقشاتنا القادمة مع الصندوق.

معايير مقترحة لبرنامج مكافحة التضخم

لم يكن واردا فى ذهنى وأنا أكتب هذه المقالة، أن اعرض على القارئ عناصر برنامج تفصيلي لكيفية مكافحة الغلاء بمصر. فكل مهمة تنظر على أمور تقنية وتفصيلات دقيقة تترى عن تحملها هذه المقالة. كما أن رسم وتحديد عناصر هذا البرنامج وطرقها فى شكل أهداف وسياسات فى ضوء ظروف مصر الحالية، أمر يتبقى أن يكون موضوع حوار قوسى وصراع فكري شتى، تشارك فيه الاضباب ومختلف المؤسسات الديمقراطية بمصر. ولكن بردي أن أشتير إلى أن هذا البرنامج الميخى يتعين أن يستند أولا على معايير سليمة قبل التفكير فى صياغة هذا البرنامج. وحيثما فكرت فى هذه المعايير كنت قد توصلت فى عمل علمى سابق، إلى أنها من الممكن أن تكون كما يلى:

١- مدى نجاح البرنامج فى

وفى قطاع الخدمات والتوزيع والمال، وكذلك فى سوق الصرف الأجنبي، أصبحت القرارات الاقتصادية تتخذ فى ضوء مراعاة المعدلات المرتفعة للأسعار. كما أن القرارات الاستهلاكية والإدارية والاستثمارية للأفراد أصبحت تتحدد فى ضوء التفسيرات التى تحدث فى المستوى العام للأسعار والأجور المتوقعة لهذا المستوى فى المستقبل. فضلا عن ذلك فإن الأجور، وبالذات فى المصرف والمهن التى تعاني من ندرة نسبية فيها، أصبحت تتحدد فى ضوء توقعات التضخم. وبالتالى أصبح التضخم، وتوقع استمراره، مناهجا أساسا تتحرك فيه مختلف الوحدات الاقتصادية. والمشكلة التى ستواجهنا هنا، هى أن هذه التوقعات وما تبشره من تأثير على الأسعار، لن تتحقق بسرعة حينما يبدأ برنامج مكافحة التضخم فى التطبيق، وسوف يشكل ذلك عقبة كاداة أمام تنفيذ البرنامج المقترح. غير أن هذه التوقعات التضخمية سبدا فى الانخفاض تدريجيا حينما تلوح فى الأفق ثمار تنفيذ البرنامج وبهذا فمفعله فى كبح اتجاه الأسعار للارتفاع فى الظهور. حينئذ تبدأ الوحدات الاقتصادية والأفراد ومختلف الهيئات فى ترتيب أوضاعها وقراراتها فى ضوء الاستقرار السرى الحادى لثباتها، أو التوقع حدوثه. ولهذا يتبقى أن يكون هناك احتياطات مصادقة ودورية عن معدلات التضخم. هذا التحول من حالة «توقعات التضخم» إلى حالة «توقعات الاستقرار» بعد من أصعب الأمور التى تواجه أى برنامج جاد لمكافحة الغلاء.

أما الصعوبات الخارجية التى سيصطدم بها البرنامج فتتمثل فى الصدمات الخارجية التى من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد المصرى، مثل تدهور شروط تبادلنا التجارى، وارتفاع أسعار الواردات المصرية من سلع استهلاكية ووسيلة وإنتاجية، وضمان إلى الميل المتوسط للاستيراد فى الاقتصاد المصرى كغيره. يضاف إلى ذلك أعباء الدين الخارجية التى ستظهر بعد انقضاء فترة تجميد الدين المأدب جزئيا، فأعباءها سوف تزيد. وإذا لم نستعد من الآن لزيادة صادراتنا فمن المتوقع أن نواجه أزمة ديون خارجية أخرى فى «دوامة إعادة المجدولة». وسيستعرض ميزان المدفوعات المصرى لضغوط ستؤثر بالضرورة على المحتوى العام للأسعار.

على أن أهم الصعوبات التى ستواجهنا فى البرنامج المقترح، هى صندوق النقد الدولى

عن السجن وهموم الكتابة

قال المطارنة

.. كانت ليلة صيف، وفي قربتنا الصغير بدأت البقطة تتلاشى في المنام، عندما بدأت دبابات المسكر الأسرائيليون تتسلل بأشواطها الكاشفة، مساء ٢٨ آب/أغسطس من عام تحرير الكويت.. كنت مسيقظا لبحث في «الترانزستور» عن إذاعة تحمل اخبارا عن «مسكرة» بعد «انقلاب» المدافع المصرية إلى السماء.. تطامعت مع نفسي وانتميتها أن ليس في زيارة المسكر إلى قربتنا ما يستدعي القلق، إذ «ليس معقولا أن تكون حاجات والأمن» الأسرائيلية تقتضي إعادة اعتقال شخص لم يضي على خروجه من المعتقل سوى مدة قصيرة، لكن بساطير المسكر التي افترعت منامات الأخطال في البيوت المجاورة وكادت تخلع الباب بددت حالة النعنام، و.. عدت إلى معتقل أنصار الصراوى خمسة أشهر جديدة بتهمة جائرة تسلمتها مكتوبة: «شبهى تشبه عاد يماوس مهمة المخلعة بالأمن بعد خروجه من المعتقل... ١٤٠٠» بحسب قوانين الأمن الأسرائيلية لا أحد يمكن أن يعرب طبيعة هذه والمهام/ التهم، التي يبرر إعادة الاعتقال، لأن القضاء الأسرائيلي يسمح للنسابة العسكرية بأباحتها. ملفا سرا لأسباب أمنية قبل الاعتقال.. كنت وضعت خطة جديدة للكتابة تسمح بإدابة جدية في مشروع عمل روائي، وتردعي تهمة التفسير في الكتابة، من الزمبيل.. في «الطليعة» وأصدقاء عديدين أبدأ استعدادا للمساعدة في توفير

مراجع للبحث، لعدم قدرتي على التنقل داخل الضفة بسبب القيود المفروضة من السلطات الأسرائيلية، وهي جهود يضمها الاحتلال على حركة المعتقلين الفلسطينيين بتحويل بطاقاتهم الشخصية إلى اللون الأخضر بعد خروجه من المعتقل مباشرة.

والحالة هذه، جمد مشروع العمل الروائي، وفي الطريق إلى «انصار» وجدت إغراء مؤقتا واكتشفت.. هكذا تها لي- أن الحياة الاعتقالية وساحة الوقت القارعة في المعتقل تجعل فكرة التراسل مع الكتابة ممكنة وواقعية، وعليه يمكن التراسل مع «الطليعة» و «الهمارة».. وحتى تحقيق وعود قديمة بالكتابة المنتظقة و«لصوت الوطن».

وطلت الفكرة ممكنة، رغم تجربة فاشلة في هذا المجال، إلى أن وصلت «الوسيلة» التي تحيلنا، معتقلين مثلي وأنا إلى معتقل أنصار في صحراء النقب. هذه المرة لم تكن خيمة وساحة صيدية مفتوحة على الفضاء والبنادق المشرقة. كان

قصاص ضخمنا له فضاءه الخاص الذي لا يسع بدخول قراشة، وله باه الضيق المفلق بأقفال ويجتو الحراسة المدججين بالبنادق وعصبة الزواج، بسببه الخدمة العسكرية في ظروف صحراوية.. وجعلنا مرتفعة من أسمنت مسلح يصد النسمة التاتية. وفيه إضافة إلى عشرات المعتقلين الفلسطينيين، أسراب كشيفة من اليموض تموت وتتوالد وتميش حياتها على دماء المعتقلين الفقيرة... يموض، لسعة الحاد جعل أحد المعتقلين الطرفا يمتنق ولا يحدث ترمد ينظر فيه الجنود إلى إطلاق مانيتر من قنابل الغاز المسيل للدموع لعل اليموض يهرب ويربح إصداونا ولو ليلة واحدة.

والحياة في القفص تصل بحياة المئات من المعتقلين عيسر بريد خاص من ابتكار المعتقلين.. ومع حركة العالم خارج الصحراء لاشئ سوى ساترطش على أذنانا الحارب الدائمة والزكية التي تديرها إذاعة إسرائيل، عبر فترات مرهجة.

وهكذا بنفثت خيبار وحيد للكتابة الصحفية، باب لا يضي إلى العالم وحركته العاصفة، كتابة محكومة بطرقها البائس وخروجها إلى النور محكوم بإمكانية المشور على معتقلين خارجين من المعتقل في الوقت اللام، يمحون في امعائهم أوراقا مكيسة. وهي تجربة فشلت في اتصال مقالة «والليسا» خلال الاعتقال الذي سبق.

وبعد.. يمكن اعتبار هذه المقالة القصيرة، شهادة موجزة ومشلبة من حياة تنفثت حركتها بحسب وزرانة خاصة تربتها الاحتلال.. حالة فلسطينية واحدة ومتواضعة قياسا إلى آلاف الحالات التي تحاصر أعصار الناس الفلسطينيين، وتحاول ضبطها على عقارب الزقوت الأسرائيلي.

أو.. بطاقة عودة إلى «نحو الشمس»- مساحة متواضعة من خلال «الهمارة» في تمرية زماننا العربي الردي الذي تتضاجع فيه الحكومات مع الولايات المتحدة على مساحة حياتنا الباقية وقد بساط حكمها وحكمتها علينا.. وهو زمن، رغم كل شيء سيكون قصيرا لأن العقول النظيف لا يذ مسجود الرب الصفر.. ولا يذ سككتشف لغة جديدة مع اسوار الهوان الذي تظللها به الحكومات العربية.

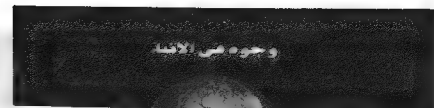
الأربعينات وحتى نهاية السبعينيات حين انتصرت فيتنام على الفزق الأمريكي وتوجد شمال البلاد وجنوبها الذي كان الأمريكيون يحتلونه.

عمل الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد العدو الصهيوني في عدة جهات على حدود الوطن المحتل ودخله ، وأقر الجناح السياسي عددا من القادة والفكرين والباشا حشيش والمناضلين من كل الأجيال ، ونجحت الجبهة في إقامة منظمات قوية بين الدارسين والعاملين الفلسطينيين في أوروبا وأمريكا وبلدان الوطن العربي.

وبالرغم من الصراعات العنيفة الدامية أحيانا بين الجبهة وعدد من المنظمات الفلسطينية الأخرى كبيرة وصغيرة ، على «جورج حشيش» باحترام وتقدير كافة الأطراف التي اختلفت معها ، وكانت الجبهة في السنوات الأخيرة خاصة بعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة في الجزائر سنة ١٩٨٧ التي تحققت فيها وحدة وطنية شاملة ، تلعب دورا كبيرا في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ، كما شاركت في دورة ١٩٨٨ التي أعلنت قيام دولة فلسطين رغم تحفظاتها ، وأعلنت تلعب دورا متزايدا الأهمية في الانتفاضة التي اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧.

وما لا قدرت أن مسار القضية التي وضعت أسسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع إسرائيل - بعد الهزيمة العربية في الخليج - لن تؤدي إلى صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة على أرض تحت قيادة منظمة التحرير ممثلة الشرعي الوحيد ، تجميد عضوية في الهيئات القيادية للمنظمة.

وكان لابد من معاقبة الجبهة الشعبية ممثلة في أمينها العام «جورج حشيش» بسبب سرقته من المؤخر الاقليات للسلام تحت الرعاية الأمريكية وجاءت وأقنع وصوله لقرنا للعلاج إثر أزمة صحية في نهاية شهر ديسمبر الماضي ، وباتفاق صريح بين الهلال الأحمر الفلسطيني والصليب الأحمر الفرنسي ، وقول أن يسقى حشيش قامت القيسية في كل من باريس ، وإسرائيل. قضاة أجهزة الأمن الفرنسية باحتجازه بدعى أنه مطلوب للتحقيق لمرقة مسؤولية الجبهة الشعبية عن اكتشاف مخزن أسلحة في إحدى ضواحي باريس عام ١٩٨٦ ، وأعلنت حكومة إسرائيل أنها تبحث تقديم طلب للحكومة الفرنسية لتسليمها جورج حشيش



جورج حشيش

الحكيم الثوري يكشف وجه الغرب العنصري ..

فترة النقاش

وتكتشف بالخبرة أن لكل شعار قومي أساسه والاقتصادي - الاجتماعي ، أي الطبقي في خاتمة المطاف ، حتى لو كان هذا الشعار مجردا ، وأخذت الحركة تفتش عن منابع جديدة للأفكار يدها عليها واقع الخيمات التي ضمت أفقر الفلسطينيين أي غالبية الشعب ، فتهرقت على الفكر الاشتراكي العلمي بعامة ، والماركسية على نحو خاص وتمحورت نسبيا في قبضة المحسومية العربية المطلقة ، التي كادت في البداية أن تكون وجهها آخر للعنصرية وخاصة حين تحدثت أدبيات حركة القوميين العرب الأولى عن «العرق العربي» وتفرقه وتقاتله ، وكان شعارها الأول ، أي حركة القوميين العرب هو «٥٥ - ٥٥» . جدهد ، «لا» قريبا ، من شعارات الحركة النازية التي بهرت بعض المثقفين العرب ، وحتى قطاعات واسعة من المشوب بسبب عدائنا لبريطانيا وفرنسا اللتين تحتلان البلدان العربية ، ولليهود الذين اغتصروا فلسطين . ولكنها اكتشفت فيما بعد أن القوة الاستعمارية الصناعية هي أميركا ، وهن السند المالي والعسكري والسياسي الأصلي للدولة الصهيونية ، واستغادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - التي انقسمت فيما بعد إلى منطقتين كبيرتين حيث خرجت منها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - استفادت من التراث العسكري والسياسي لحركات التحرر العالمي الصناعية والتي حصلت انتصارات مدسوة ضد الاستعمارين الجديد والقديم منذ نهاية

كان في الثالثة والعشرين .. عصر التسللات وتشكل البلقين والرزية ، عصر التفتح على الحياة والاندساس فيها حين ضاعت فلسطين . وكان على «جورج حشيش» التي المسكون بهوى الوطن أن يخرج مع أسرته مطرودا من «اللد» ليحمل بطاقة لاجئ . لانسى أبنا ماحد للوطن والشعب ، ولايقضا بذكر من يتناسون حقيقة الحقة الفلسطينية لدى الشرع في إجراء أي تسوية مثلة على حساب العرب والفلسطينيين بأسم الواقعية .

- إنسى من «اللد» وأريد الرجوع إليها .. هذا حق بسيط لأي إنسان في وطنه . ومنذ ذلك التاريخ كرس حياته كلها من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني ارتاد «جورج حشيش» كل الطرق المؤدية إلى فلسطين ، وتزوجت أساليب العمل ، من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي ، ولم يجد مبررا أبدا لكي يكون أي الأساليب مدعاة لاستبعاد الآخر ، أو بدلا مطلقا عنه يتقيه أي يدفعه وكان تنوع الأساليب هذا وما يزال أحد أهم الخصائص لحركات التحرير الكبرى في عصرنا من الصين لفيتنام ومن كوبا للجزائر ومن السلفادور لجنوب إفريقيا لفلسطين .

خرجت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي قادها حشيش من صلب حركة القوميين العرب التي تأسست في بداية الخمسينات ، واستلمت الفكر القومي الأدبي وترى «جورج حشيش» في أعضائها حيث تلقى ثقافته السياسية الأولى ، وغطا أول خطوات النضال ضد العدو الصهيوني .

على الواقع «الاجتماعي - الاقتصادي» العربي كله ، كحركة وحدوية في الأساس ،

الارهابي الذي تسبب في قتل إسرائيليي.
وعاقت «جورجيتا دي قورا» رئيسة
الصليب الأحمر الفرنسي التي أرغمت على
الاستقالة من منصبها على الضجة السياسية
قائلة.

**وإن الصليب الأحمر يبالغ ألم
الإنسان ولا ينظر إلى جسمه، ولا
إلى عرقه ولا إلى ديانتة أو اتعانة
السياسية..**

وأخذت القوى الصهيونية واليمينية في
فرنسا تفتح ما أسمته ملفات جيش والجبهة
الشعبية في محاولة منها لتجريح ضربة قاضية
للحزب الاشتراكي الحاكم وعلاقاته بمنظمة
التحرير الفلسطينية وموقفه المختلف-
جزائري- عن أمريكا فيما يخص مستقبل
التسوية.

فعلت أجهزة الإعلام والأحزاب ذلك دون
أى تدقيق لكنها عادت فهدأت بعد إخراج
جورج حبش من باريس قبل أن يستكمل
علاجه. فما هي حقيقة هذه الملفات
يقول المعلق السياسي اللبناني خير الله
خير الله.

«قبل الدخول في موضوع من هو جورج
حبش أو تقديم سياسته، يبدو مفيدا التفكير
بأن الرجل لم تكن له يوما علاقة بالعمليات
الخارجية التي نفذتها «الجبهة الشعبية» بل إن
الرجل الذي كان وراء هذه العمليات هو
الدكتور «وديع حداد» الذي توفي في بغداد
عام ١٩٧٨، وكان يصر على تنفيذ عملياته
في الخارج بدلا من حفظ الطائرات، وإتسها
بضرب المصالح الاقتصادية التي يعتبرها في
خدمة إسرائيل على رغم اعتراضات الحكيم،
وأتشق «وديع حداد» عن الجبهة بسبب هذه
الاعتراضات. بعدما حذر رفاقه من الزحف في
دخول الأردن ثم لبنان. وهو ما حصل
بالفعل.»

هذا التذكير يبدو ضروريا، لمن يريد أن
يتذكر، ولن يفلح أن يتأكد من أن العالم الذي
يستقبل «أسحق شامير» و«أورييل
شالون» كرجال دولة على رغم مارتيكاه من
جرائم موصوفة يستطيع أن يستقبل مرضا
اسمه «جورج حبش» دخل فرنسا بطريقة
قانونية، ولأسباب محض إنسانية، وفي وقت
اكتفت جبهته بمعارضة عملية السلام بالوسائل
السياسية.»

ومعارضة عملية السلام الجارية حتى
بالوسائل السياسية هي الآن من المحرمات.

يقول جورج حبش
«لقد أعلننا في الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين رفضنا لهذا المجرى جملة وتفضيلا،
ليس رغبة في الرفض أو التمايز .. أو لجره
العناد، بل لأننا نعرف التوسيع التي تريد
الولايات المتحدة بلوغها وقتنا إذا كانت
الولايات المتحدة والمجتمع الدولي جادين في
الوصول إلى حل عادل وشامل فإن عليهم
العمل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية كلها،
وعقد مؤتمر دولي يحضره الدول الثماسة
العضوية في مجلس الأمن وبقية الأطراف
المتنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية»
ولكن الولايات المتحدة أصرت
على تجاهل ذلك اصحابا في قهر الشعب
الفلسطيني والأمة العربية، مستتة في ذلك
لجزائري القوي العالي الخلل من جهة واستثمار
حالة الضعف التي تعاني منها الأمة العربية..

إن أقصد ما يؤيدنا هو موافقة القيادة
المتقدمة لمنظمة التحرير على الخطوة الأمريكية
بأكملها، والتحول بتشكيل الرافد الفلسطيني
على المقاسات التي وضعها بيكر وموافقة
إسرائيل بدون تفصيل المخرج ودون عضو من
القدس، ودون التقيد بالثوابت الفلسطينية.
ومن الأسس السبعة التي خرد هذا المجلس

الوطني والتي سرعان ما تضافت دفعة واحدة
بقرار من المجلس المركزي بعد أيام من انتهاء
دورة المجلس الوطني.. إلى القول دفعة واحدة
على الخطوة الأمريكية ثم إلى إعلان مباينة
الإدارة الأمريكية..»

ومع ذلك «سنحافظ على منظمة التحرير
الفلسطينية ككيان، ونسحبها بكل ما أوتينا
من قوة لأنها وطننا المعنوي، ولأنها كانت
وستظل مثل شعبنا الشرعي والوحيد..»
واستراتيجيتنا تنصب بالدرجة الأولى
على تصعيد الانتفاضة، لكننا نعتقد أيضا
أن لنا الحق في تصعيد العمل العسكري ضد
الأهداف العسكرية على استهداف الأراضي
الفلسطينية المحتلة بما فيها المناطق المحتلة عام
١٩٤٨

من أجل هذا يعاقبون «الحكيم» الذي
أصيب بهلولة في المخ في بداية السبعينات
وقم علاجه منها في ألمانيا الشرقية حينذاك.
وفي رحلته إلى باريس كان المناضل الذي
يمرر نحو عمارة الثامن والستين في بداية إلى
فحص شامل لمراجعة آثار العملية القدية..

دوما أن غيت ساعة واحدة من المستشفى
الا وانتهزوا فرصة غيابي واحتجزوه، بل
وأرسلوا بقايتي لاستجوابي.. ولدي عروضي
رفضت رفضا قاطعا أن يستجروني أحد، وقلت
لهم دعونا نقادر في الحال..»

.. هكذا قالت «هيفاء حبش» أم

«مايسة» و«لما».

وتراكبت عملية القرصنة ضد حبش مع
عملية قرصنة أخرى تمت في عرض البحر
الأبيض المتوسط حين أعترضت قطع الأسطول
الألماني سفينة تحصل دبابات اشتريتها سوريا
بصورة مشروعة وعنصرية من
تشيكرسلافكا. وكانت الرسالة إلى «جورج
حبش» هي ذات الرسالة الموجهة إلى سوريا،
ومن قبلها إلى ليبيا التي وجهوا لها دين أي
دليل تهمة اسقاط طائرة الانام فوق لوكربي
عام ١٩٨٨.. إنها رسالة لكل الذين يحتفظون
بل ويرفضون السلام الأمريكي بالشروط
الإسرائيلية، وذلك لكي يدخل الوطن العربي
والشرق الأوسط بهدوء.. ودون أي ضجيج إلى
العصر الإسرائيلي..

قالت لي هيفاء أم مايسة حين رأيته آخر
مرة في عمان قبل عامين:

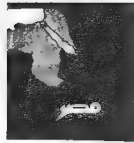
**«وعلينا كغبار، اعتلنا بين عدد
لا أذكره من البلدان، سلطنا جبلا وعرة،
تتنا من بعضتنا البعض وكان ألقنا
سفارا.. اختبأنا وأطلقوا علينا الرصاص..
وكان هدفنا وما يزال بسيط واضحا كالشمس
ومشروعا بكل معنى..»**

تري حل لأن الزمن صعب يصبح من
العدل أن يظلم منا التنازل عنه..»

أتذكر ملاح «الحكيم الصارمة الطيبة،
هدوء صوته حتى وهو يناقش أصعب
القضايا.. يده نصف المرفوعة، وعصا،
وحراسه.. ثقافته الراسعة وحيا وأمله الذي
لا يتزعزع في التمسك بالثوابت وفي الشعب
المصري.. صورة «صليحان خاطر» المعلقة
فوق مكتبه البسيط في دمشق، وهو يقرأ
علينا مقاطع من رسالة وصلته لتو من
الأرض المحتلة.. تعلق الشيايب بنصرته
الأخلاقية كمناضل مثابر عنيد، وتعبد في
محارب القضية. وشكري «هيفاء» لي من أنه
لا يستطيع فكرة استغلال عمل الآخرين بأي
صورة، حتى لو كانت في شكل معاناة لنا في

أعمال البيت، ودعوته لها لتستعين
بالتينين.. إنها صورة ثوري فلسطيني لا يبل
أمام الإغراء ولا لآخرة الصعاب وأشد ما يؤله
هو التفرغ في الثوابت التي ارتضاها الشعب
الفلسطيني وتتغنى لحمة أعوام كاملة وقاما
عند.. إنه «جورج حبش» الحكيم الذي كشف
بالمصادفة عن جانب من الوجه القبيح لفرنسا
الاستعمارية، فأعاد للذاكرة كل تراثها ضد
شعوب الوطن العربي التي احتلتها من الجزائر
لتونس، ومن لبنان لسوريا..

ولكن الحرب بكل أنواعها هي سجل



بدأ مزاد بيع عموم مصر للخواجهات

مصر ستصبح مزبلة للصناعة

العالمية الملوثة للبيئة

وبدأت الحكومة اختبار أعضاء الجمعيات العمومية للشركات القابضة وعددها ٢٦ شركة، ثم يبدأ بعد ذلك اختبار مجالس إدارات هذه الشركات والجمعيات العمومية للشركات التابعة ومجالس إداراتها، وسيتمنى كل ذلك قبل نهاية فبراير.. وبعد ذلك تبدأ الشركات القابضة بممارسة مهامها الرئيسية وهي: دراسة أوضاع الشركات القابضة وتوصيح المركز المالي للمتعثر من هذه الشركات وتقييم الشركات التي ستطرح أسهمها للبيع، والإشراف على بيع هذه الأسهم، وإعداد مخطط لاستخدام حصيلة بيع هذه الأسهم بالشكل الذي يساهم في جبهة التنمية وخلق وظائف جديدة.

* ولا يجب أن يفهم أحد أن الدولة ستبيع الشركات لاستخدام الحصيلة في إنشاء شركات جديدة تابعة للدولة تخلق وظائف جديدة وتساهم في جهود التنمية.. فالمسألة ليست قبيحا كرميديا!! ولكن..

* سيتولى الصندوق الاجتماعي الذي أنشئ منذ نصف عام ويبلغت حصيلته مليار و٨٠٠ ألف جنيه إقراض رجال الأعمال- وفقا لحديث الرئيس مبارك- لإنشاء مشروعات يهدف خلق وظائف جديدة. ويحدد بالفعل ٣ مشروعات رئيسية يقوم بها رجال الأعمال- كما قال الرئيس- وقد أبلغته الحكومة بأنها انتهت من توفير المال اللازم لهذه المشروعات!! * هل يفهم أحد من هذا الحديث.. أن حصيلة بيع الشركات العامة ستذهب للصندوق الاجتماعي، ومنه إلى رجال الأعمال كقروض لإقامة مشروعات جديدة؟ رها..

* وهل يفهم أحد أن رأس المال المصري والأجنبي، سيتلقى مشروعات دين أن يدفع مليا.. فالبركة في الصندوق الاجتماعي والحكومة؟ رها أيضا..

* ولتأني إلى قصة البيع.. كما كشفها رئيس الوزراء د. عاطف صدقي وصدير مشروعاته العامة فؤاد عبد الوهاب.

الرحلة الأولى

أعلن رئيس الوزراء قائمة الشركات التي ستطرح أسهمها في البورصة كمرحلة أولى، وتبلغ ٣٢ شركة، تليها تباعا باقي شركات القطاع العام وتبلغ ٢٤٣ شركة-

حسن بدوي

برجال الأعمال قاتلا ولقد صدر قانون قطاع الأعمال في ٢٠ يوليو ١٩٩١ وصدرت لائحة التنفيذية في مرعدها في ٢٠ أكتوبر،

د. عاطف صدقي



أصبح الزورح والصراحة هما السمة السائدة لتصرّيات الرئيس مبارك وبالتالى رئيس الوزراء والوزراء والقيادة العليا لاتحاد نقابات العمال بالتمعية.. خاصة إذا تعلق الأمر بقضية والمصلحة وتنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي والبيت الابيض.

فصن صبور قانون قطاع الأعمال العام، كف الجميع عن إطلاق شعارات الدفاع عن القطاع العام.. وأصبحت يتحدثون عن بيع الشركات باعتبارها الانجاء المنقذ لمصر من الجوع والبطالة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والحضارى!

وقطع الرئيس شرطا مهيذا من الصراحة في آخر حوار صحفي له في ٧ فبراير. قال الرئيس مطمئنا وإخراج الذي يسرده شعور بسيط، اجراءات التحرير الاقتصادي في مصر، واننا نسير في التنفيذ بأسرع مما يتصور الكثيرون في الخارج. وفي الزيارات التي قىام بها المستوطنون في البنك الدولي أخيرا، وأطمعنوا خلالها على ماتم من أعمال.. تأكد أننا نسير طبقا لبرنامج زمني محدد وبكل ثقة من حسن إلى أحسن!

البيع لإقراض الرأسمالية
أما والدنا الذي تغلى أغلبيته جوعا ومزلة، فقد خاطب الرئيس أقلية المساة



محمد المهدي أحمد



كمال وافت



نبيل عبد الفتى



محمد سة

بملت أرباحاً والقناة للتوكيلات الملاحية في آخر ميزانية ١٠٦ مليون ٥٨٦ ألف جنيه ويبلغ رأس مالها ٣ مليون ٩٠٤ ألف جنيه، ونصيب رأس المال من الأرباح ٢٥٪ وفقاً لقانون الشركات المساهمة ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ أى ٢٦ مليون ٦٤٩ ألف جنيه.. ويبلغ عائد رأس المال من الأرباح في ميزانية العام الماضي بالشركة العربية والغزل ٨٥٢ ألف جنيه- وفي دسميات للغزل والنسيج ٥ مليون ٣٢٢ ألف جنيه يتم توزيعهم على رأس المال الذي يبلغ ٢ مليون ٨٥٢ ألف جنيه- وفي دسميات للغزل والنسيج ٢ مليون ٨٢٩ ألف جنيه عائد أرباح لرأس المال الذي يبلغ مليون ٥٩١ ألف جنيه. وتقس النسبة تقريبا في الاسكتندرية للغزل والنقيلية للغزل، أما في الناصر للملابس والمنسوجات فهناك في آخر ميزانية ٤ مليون ٢٩٥ ألف جنيه عائد أرباح لرأس المال الذي يبلغ ٢٦٥ ألف جنيه فقط.

ووفقا لنظام البرصة- كما يقول نبيل عبد الفتى- فإن الأولوية في الشراء تكون للمساهمين بنسبة مساهمتهم السابقة وفقاً للقانون ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩، فإذا لم يكتسبوا تطرح للعامة ويضيق الأسهم للعامة.. ويضيف نبيل ساجرا.. ويصلى عمالاً بالطاقة العام ومن محدودى الدخل- فإننى أرى من رئيس الوزراء أن أحصل على سهم واحد في شركة القناة للتوكيلات الملاحية وأسعى منه.. وباقى الأسهم يبقوا للمحاسبين

تجربة محكمة

ويحذر نبيل عبد الفتى ويخالد عبد السيد وعبد المجيد أحمد أعضاء مجلس الإدارة والثقابة بشركة مواد الصبغة والكيمويات وعبد الصبور عبد النعم نائب رئيس النقابة العامة لعمال النسيج وسيد طه، أمين عام النقابة العامة لعمال البناء، من مخاطر استيلاء الأجانب

ومستغرق العملية كلها للقرى السوق، وسوقهم البيع للمستثمرين المصريين والأجانب.. وقالا أيضا إن أولوية الشراء ستكون للعاملين بتلك الشركات، بتقديم قروض لهم من الصندوق الاجتماعى خصم من أرباحهم السنوية، الأمر الذى يتناقض مع حديثهما عن ترك العملية لقوى السوق التى سيدخلها رأس المال الأجنبى أيضا.. وقالا إن حقوق العاملين بهذه الشركات سيضمنها الصندوق الاجتماعى- فهل الصندوق سيكون من مهامه دفع إعانات بطاقة لمن سيلفون جماعيا بالآلاف عقب بيع تلك الشركات!!

«على أية حال دعونا من هذه التصريحات ولنتنقل إلى مايعنى أرباحا من واقع فعلى..

التي تبهى ذها

الملاحظ أن هذه الشركات جميعها باستثناء القومية للأسمنت وسورنجا تحقق أرباحا، وليس لديها مشكلة سيولة مالية تستدعى زيادة حصة القطاع الخاص فيها، ولهذا يتحامل نبيل عبد الفتى عضو مجلس الإدارة المنتخب بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج ويخالد عبد السيد عضو مجلس الادارة السابق بشركة سورنجا عن سبب التخلص من حصة رابعة للملكية العامة..

وسرعان ما تتجدد دهشة السؤال عندما يستعرض نبيل عبد الفتى بعض الأرقام عن أرباح هذه الشركات ويؤوس أفعالها، وعائد رأس المال من الأرباح..

الشركات المطروحة للبيع في المرحلة الأولى هي الشركات المساهمة التى يحكمها القانون ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩، وإن كانت معظم أسهمها ملكية عامة، كالحديد والصلب مثلا التى يبلغ نصيب القطاع الخاص في رأسمالها حاليا ٢٪ فقط..

من بين هذه الشركات تسعة في قطاع الغزل والنسيج، هي العربية والمتحدة، والأهلية والاسكتندرية للغزل والشرقية للكتان، والظن، وشركات دمياط وبورسعيد والدقهلية للغزل والعربية للسجاد والمفروشات والناصر للملابس والمنسوجات.

وعانى شركات بناء وإسكان، هي التعمير والمساكن الشعبية والعامة لمنتجات الخزف والصينى، وسورنجا، والقومية للأسمنت والشمس للإسكان والمشعة للإسكان والقاهرة للإسكان والشركة القابضة المصرية.

وخصم شركات نقل بحرى هي القناة للتوكيلات الملاحية والعربية المتحدة للشحن والتفريغ والمصرية للتوريدات والأشغال البحرية والاسكتندرية للتوكيلات الملاحية والتنا للشن والتفريغ.

وثلاث شركات في الصناعات الغذائية هي ادفينا ومصر للألبان وبسكو مصر، ومفها في الصناعات الكيماوية هي كيميا وسداد أير قير ومصر لصناعة الكيماويات، وشركات في الصناعات الهندسية والمعدنية هما الحديد والصلب والناصر للأجهزة الكهربائية، بالإضافة إلى شركة واكتشا للورق ومصر للنفادق ورمسيس الزراعية.

وهذه الشركات، كما قال رئيس الوزراء ومدير مشروعاته العامة لا توجد حدود قصوى لملك الأفراد للأسهم المطروحة للبيع فيها.

المشروعات المباحة تحقق أرباحا ضخمة بلغت

حتى إحداهما ١٠٦ مليون!

على هذه الشركات بالتصية لمستقبل الصناعة الوطنية والاستقلال الاقتصادي والقرار السياسي المصري والتنمية وحقوق العاملين.

يقول نبيل عبد الفتى إن أغلبية الشعب المصري لاستقبال وليس لديها فكرة عن سوق الأسهم والبورصة كما هو الحال في أوروبا وشرق آسيا، يا أي ذلك الطبقة الوسطى المصرية التي تفضل إيداع مدخراتها في البنوك حيث السائد السنوي ١٨ أو ٢٠٪ ولا مضاطرة. ولقد افطر إجماع المصريين عن الشراء ليحل محلهم الأجانب وارد جدا، والأجانب لن يدفعوا ثمنوا غالبا في الشراء، بل سيوفون بشراء. دين الشركات الخارجية بقيمة اسمية ثم تحويل الدين إلى أسهم في الشركات المصرية بقيمة تساوي أضعاف مائة لشراء الدين.. وأخطر ما في الأمر هو تحويل الشركات المصرية من شركات منتجة إنتاجا كاملا إلى شركات تنتج سلعا بسيطة وتفتح المجال لتصدير السلع الرخيصة للخارج واستيراد السلع المكاملة غالبية الثمن، وبالتالي أحكام تبعية الصناعة المصرية وصحبا تماما في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويخلق عهد الصبور عهد النعم وسيد طه وهالد عهد السيد في أن غالبية الشعب المصري لالتك قوت يومها وبالتالي لن تفكر في شراء أسهم، وما يزال من تقديم الصندوق الاجتماعي قروض للعاملين لتحويل عملية بيع الأسهم ما هو الإقتضاي، فكل حصة الصندوق الاجتماعي لا تستطيع تحويل شراء شركة واحدة كالحديد والصلب مثلا!!

ويؤكدون أن رأس المال الأمريكي واليهودي هو الأكثر قدرة ورغبة في أحكام السيطرة على الصناعة المصرية والاقتصاد المصري. وهذه السيطرة ستؤدي لامحالة للحكم في أسعار منتجات هذه الشركات التي تتعامل معها الشركات الأخرى أو المستهلك. كما ستؤدي لتفاقم الأزمات الاجتماعية خاصة ظاهرة البطالة بما ستؤدي إليه من تشريد جماعي للعامل بعد شراء شركاتهم، يضافون إلى طوابير البطالة التي بلغت ٤ مليون الآن.

ويتساءل سيد طه ساخرا: من يستطيع أن يشتري أسهما قيمتها أكثر من مائة مليار جنيه؟! ويحذر من مخاطر البطالة التي ستضرب بعد بيع الشركات. ويسخر أيضا يتساءل عبد الصبور عهد النعم:

إذا كانت الرأسمالية خيرة ومن طبعها أن تحل مشاكل الشعوب وتقدم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فما المانع من إقناعها على ذلك في مصر، خاصة وأنها حصلت على تسهيلات ومنع امتيازات لم تحصل عليها أي رأسمالية في أي دولة في العالم! إن أمريكا النموذج المهرج كانتا - ورغم تزايد البطالة لديها - تقلت معظم صناعاتها إلى المكسيك حيث أجر العامل هناك ١٥٪ من أجر العامل الأمريكي.. وقد ألغت حكومة أمريكا مؤجرا مبلغ ١٦٠ مليون دولار كانت مخصصة للعصر على البرامج الاجتماعية للعامل والفقراء، هناك مما تسبب في إضراب ٦٠ ألف من عمال الاتصالات لمدة ١٧ أسبوعا في نيويورك، وقرر بورش بنفسه فصله من العمل، كما فعل سلفه ريجان عندما فصل بنفسه ٥٠ ألفا من عمال النقل الجري عام ١٩٨١.

قوى المقاومة

ويرى عبد المجيد أحمد أن دخول المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسية لشراء الشركات المصرية قد يستتبع تطوير قننى وتكنولوجيا للصناعة، ولكن بعد أن يكون قد تم تدمير القرار الوطنى المصرى تماما، وأصبحت هذه الصناعة جزءا كاملا تبعية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.. ولاتنسى أن جهاز الدولة البيروقراطى سيقدم كثيرا من التنازلات وسيقاضى عن كثير من الجرائم التي سيعتكبها رأس المال الغربى والأجنى تجاه الطبقة العاملة المصرية وحقوق المجتمع نفسه فيما يتعلق بحقوق القوانين والمواثيق والتعهرب من سداد الضرائب والمجازك - وأن وجدت - مقابل الرشاوى. وسيكون لهذه التبعة المحركة آثار بالغة الخطورة في ظل القيود المفروضة على حرية

ألفر شيس يعطمان

الرأسماليين الأجانب

والمصريين:

نحن نشير في تحوير

الاقتصاد بأسرع ما

تصورون

تكوين الأحزاب والحريات الديمقراطية والتعبية بشكل عام، وأعطاه الحرية الكاملة للرأسمالى المصرى أو الأجنبى لقرض إرادته على العمال المصريين في ظروف تخلو تماما من أى توازن للقرى.

ويخلق عهد المجيد أحمد عهد الصبور عهد النعم في أن أوضاع هذه الشركات بعد البيع لن تعطى أية فرصة لإعداد كادر قننى أو خبرا - مصريين في الصناعة

مثلا كان متاحا في ظل الملكية العامة، فالرأسمالى الأجنبى سيحتفظ بنفوه وأسراره وخبراته كأسرار مقدمة للصناعة غير قابلة للتداول.

مزلة الصناعة

وبلغت عهد المجيد أحمد النظر إلى إمكانية إقدام الشركات متعددة الجنسية على شراء هذه الشركات خاصة في الصناعات المرونة للبيسة، والتي أفلقت عنها الدول الصناعية التي تحترم حقوق الإنسان في بلدانها، وبالتالي تتحول مصر إلى «مزرلة» للصناعة العالمية خاصة في ظل نظام يقدم أبناء الأجانب بأقل أجر ممكن، ويقدم مرافقه لهم باليمن، ويقدم استقلال الاقتصادى والسياسى مقابل الحفاظ على مقاعد الحكم. ويؤكد كمال واصف سكرتير العلاقات الدولية بالقنينة العامة لعمال البناء على أن ذلك، ضار بالمثل بتوقف البلدان الصناعية عن إنتاج الاسمنت في بلدانها، وعن الصناعات المسببة للتلوث عسروما، ويحول هذه الصناعات إلى بلدان العالم الثالث تحت ضغوط جماعات حقوق الإنسان وحماية البيئة والأحزاب والمناهج الديمقراطية السائد هناك.

ويؤكد أيضا أن توازن القوى الدولى والمجلى الآن يقول بوضوح أن عمليات تفكيك الاقتصاد الوطنى المصرية، وبيع شركات القطاع العام والتبعية الكاملة لرأس المال الصالى سائرة على قدم وساق في طريقها الرسوم. ولا مجال للقوى النقابية والفرقة والأحزاب والقوى السياسية الوطنية إلا توحيد إرادتها لمواجهة هذه التسميات الوطنية والاجتماعية الخطيرة.. بدءا من ضرورة التجمع والنضال من أجل الديمقراطية العامة والنقابة. ووصلا إلى تداول السلطة على مستوى المجتمع والحركة النقابية أيضا!!

تصفية نشاط القطاع العام الصناعي غير وارد على الاطلاق

أن تقوم إلا بوجود صناعات كبيرة، ولهذا فالمطلوب تشجيع الصناعات الكبيرة بقدر الاهتمام بالصناعات الصغيرة وعلى حالة بيع أى أصل يجب أن يكون التقييم حقيقيا من خلال لجنة محايدة.

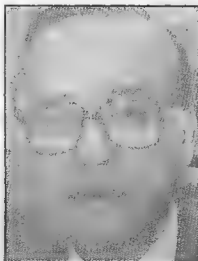
وكشف الوزير عن أن قوائم حظر الاستيراد لبعض السلع سيتم إلغاؤها في مراحل لاحقة، ولكن المطلوب أن نستخدم وسائل أخرى مثل زيادة الرسوم الجمركية للحفاظ على المنتجات المحلية، وهو نظام معمول به في كل دول العالم. كما يجب أن نعي جيدا أن السوق المصرى سيواجه أفواجا ضخمة من غزو السلع الأجنبية بأسعار مجزية جدا ومغرية، خاصة من دول شرق آسيا وأوروبا الشرقية والكمونولث، وإن لم يكن هناك حماية جمركية فسنرسل قسرا ثمار العديد من المصانع المحلية.

وطالب الوزير في تصريحاته بضرورة وجود تكامل عربى في الصناعات المحلية على الا يمثل هذا خطرا على الصناعات المتكاملة والنهائية.

وأضاف الوزير أن هناك ١٤ شركة في القطاع العام الصناعي حققت خسائر العام الماضى، منها ٥ شركات متعثرة من بينها شركة مصر حلوان والنصر للتليفزيون والعامه للطائرات، وسيجرى حاليا دراسة أرضاعها لاختيار الأسلوب المناسب لمعالجتها. قال الشركة

محمود الحصرى

د. محمد عبد الوهاب وزير الصناعة



أكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة أن تصفية أنشطة القطاع العام أمر غير وارد على الإطلاق، وذلك من أجل صالغ الاقتصاد الوطنى. وإذا الوارد هو التخلص من بعض الأصول غير المستغلة أو التى لاتدر عائدا اقتصاديا على الشركة الأم مثل العقارات، كما أن الوارد أيضا تأجير خطوط الإنتاج بالشركات العامة للشركات الخاصة بما يحقق عائدا اقتصاديا للدولة.

وأضاف الوزير في تصريحات خاصة أن حصة البيع لن تزول لخزينة الدولة بل ستخصص لصندوق خاص بكل شركة قابضة لتطوير الشركات الفرعية، وزيادة القدرة الإنتاجية لمصانعها، كما أن الوزارة اشترطت في حالة البيع أن يلتزم المشتري لأى أصل بتقديم دراسة لوسائل تطوير المنتج المباع، من خلال دراسة جدوى توافق عليها، وإلا لن يكون للبيع أهمية، كما أن المشتري يلتزم بالحفاظ على العمالة بكل حقوقها، وتعرض من يتم الاستغناء عنه ، وأن يكون ذلك فى أضيق الحدود.

وقال الوزير إن الوزارة اشترطت لإقامة أى مصنع جديد للقطاع الخاص أن يبدأ بتصنيع منتجاتها بنسبة ٤٠٪ على الأقل كتصنيع محلى، وقال إننا لسنأخذ الاستثمار الأجنبى طالما يهدف إلى التنمية بشكل شريف. وأشار إلى أن الصناعات الصغيرة في مصر لا يمكن

الى تخسر لسبب مقبول مستثمر، والى تخسر لأسباب غير مقبولة ودون مبرر يستخذ الاجراء المناسب دون مساس بحقوق العمال. وقال المهندس محمد عبد الوهاب أن شركة مثل ترسانة الاسكندرية رغم خسائرها والتي بلغت حوالي ٤٥ مليون جنيه، تعد من الشركات الهامة في مصر، بل تعتبر الشركة الوحيدة في الشرق الأوسط المتخصصة في بناء السفن ولا يمكن التفرط فيها وبدأنا خطة تطوير لبنك الشركة للدرجة أن ٩٠٪ من إنتاجها لسنوات قادمة محجوز، وهناك تصاققات مع سوريا وألمانيا ودول أفريقية لتصنيع السفن لها بترسانة الاسكندرية.

١٠٠ شركة رابعة

أكد الوزير أنه ليس صحيحا ما يشاع في بعض الصحف بأن هناك ميزانيات وهمية لشركات القطاع العام الصناعي فالأرقام تقول

إن هناك ١١٤ شركة صناعية. منها ١٠٠ شركة حققت أرباحا العام الماضي بلغت ١٢٠٧ مليون جنيه بزيادة لمدة ١٧٤ مليون عن العام الأسبق. وكانت الأرباح قبل خصم الضرائب والمخصصات الأخرى والإهلاك والقرائن ٢٦١٨ مليون جنيه بينما هناك ١٤ شركة حققت خسائر ٢٠٤ مليون جنيه تمثل خسائر شركات حوالي ٩٠٪ من جملة خسائر الشركات الـ ١٤ مجتمعة.

ويبلغ إجمالي إنتاج القطاع العام الصناعي في العام الماضي فقط ١٨ مليار ٥٠٤ ملايين جنيه بزيادة ١٦٪ عن العام الأسبق، واحتلت الصناعات الغذائية وأسي القائمة ثم الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية فالمعدنية ثم الحرايات والتعدين. وتم بيع ما قيمته ١٧ مليار ٢٤٧ مليون دولار من إجمالي إنتاج العام الماضي. من بينه صادرات قيمتها ٢٣٦٠ مليون جنيه بنسبة تطور ٥٪ عن العام

الأسبق.

وتقول أرقام الإحصائيات أن الزيادة في الانتاج ليس في القيمة فقط بل في الكمية وتوالت الزيادة بين ٥ إلى ٧٥٪ كمتوسط في منتجات القطاع العام الصناعي. كما أن العائد على رأس المال المستثمر بلغ ٦٨٪ بزيادة ٢٪ العام الأسبق. وتم توزيع نحو ٧٣ مليون جنيه كأرباح العاملين بالقطاع العام الصناعي

وكشف الوزير في بيان له أن عدد العاملين بشركات الصناعة انخفض بواقع ٦ آلاف عامل حيث بلغ عددهم ٥٥٧ ألف عامل. وذلك نتيجة العمل بسياسة ترشيد العمالة، وعدم تعيين عماله جديدة محل العمالة التي خرجت للعاش أو من أنهوا خدمتهم أو من توفروا. وبلغت قيمة أجورهم ٢٣٠٤ مليون جنيه بزيادة ٢٤٥ مليون جنيه وبلغ متوسط الأجر السنوي ٤١٣٥ جنيه، ووصل في بعض الشركات ٧ آلاف جنيه سنويا ويتوسط زيادة ٤٧٩ جنيه عن العام السابق. كما أن الاستثمارات المنفذة في العام الماضي ١٢١٦ مليون جنيه من إجمالي معتد ١٥٨٩.٥ مليون جنيه منها ١١٤.٦ مليون استثمارت محلية، و٢٧٨.٩ مليون جنيه استثمارات نقدية أجنبية، وتسهيلات أجنبية ٣٢٢.٥ مليون جنيه.

وتقول البيانات أن قسيمة رأس المال المستثمر في القطاع العام الصناعي ١٧ مليار و٧٥٠ مليون جنيه وأن إجمالي القسيمة المضافة بشركات القطاع العام الصناعي ٥٤٧١ مليون جنيه، وقد حصلت الخزنة العامة للدولة على ٤١٠.٩ مليون جنيه، وأن إنتاجية الجنيه الواحد كأجر حقق ٨ جنيهات. وصلت بيانات الوزارة أن هناك ٥ شركات تحولت من الربح للخسارة خلال العام الماضي وهي شركة المحلات الصناعية للحرير والظن وإسكوب وخسائرها ١٢ مليون ٦٧ ألف جنيه، وشركة أبو زعبل للأسمدة وخسائرها ١٥ مليون ٣٩١ ألف جنيه، والشركة المصرية للجلود وخسائرها ٤٣٥ ألف جنيه والمصرية للصناعات الميكانيكية وسابو وخسائرها ٣ مليون و٩٥٠ ألف جنيه، وشركة النصر للمبانيات وخسائرها مليون ٩٥٣ ألف جنيه.

كما أن هناك شركة واحدة تحولت من الربح للخسارة وهي الهندسية لأعمال الصلب وسيلكو وحقت أرباحا ١٦٠ ألف جنيه مقابل خسائر ٢ مليون و٣٧٠ ألف جنيه.

بيع الأصول وهو المخصص بمرحلة الترام المستوي

- القطاع العام الصناعي حقق إنتاجا في العام الماضي قيمته ١٨٥ مليار جنيه

٢٣٦٠ مليون صادرات و ١٢٠٧ مليون أرباح صافية

القيمة المضافة ٥٤٧١ مليون جنيه ونصيب الخزنة العامة للدولة ٤١٠٩ مليون

١٦ زيادة في الإنتاج و ١٢٪ في الأجور و ١٤٪ من

القيمة المضافة

البطالة ١٩٩٢

إذا كان الحكام يثقون أن الإصلاح الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين الأوضاع.. فلماذا يهجرون لأحفادهم فرص العمل من الآن؟

عادت مشكلة البطالة لتطال بروسها المخيفة، على الساحة السياسية في مصر، فنانسة بيان الحكومة أمام البرلمان، والرء عليه وقد سبق ذلك ترميمات عليا بمناقشة المشكلة مرة أخرى، عبر مجلس الوزراء ومجلس الشورى والصحف تعبيراً عن اهتمام الحكم بعلها بعد أن أفاضت التقارير عن مشكلات البطالة والقضاء، كانتا السبب الرئيسى لغزو جبهة الائتلاف الاسلامية، في انتخابات الجزائر وكشف مصدر مطلع، أن أحداث القرب الرسمية المغلفة، تراهن على حل مشكلة البطالة، وغيرها من مشاكل مصر، ينتمى إلى ذمة التاريخ وهو تدخل واليد الخفية التى تحدثت عنها كتب الاقتصاد الكلاسيكى وآلام سميت، وأتباعه، لإصلاح الاقتصاد المصرى، بعد تطبيق رؤيته صندوق النقد الدولى، ولذا يبدو الحديث عن أن الاقتصاد الأسعار متوازن بعد ذلك، وسيوازن معها العرض والطلب في سوق العمالة.

رؤىة رهان حكومى آخر، غير محلن ابضا، هو أن تؤدي مصاعب الحياة الرهيبة فى ظل الإصلاح الاقتصادى إلى تكميش عدد السكان فى مصر، والتخلص، بهندو، من شرائع اجتماعية، أصبح ينظر اليها على أنها لازم لها.. ومعنى ذلك أن الحكومة تراهن على أن يلعب الإصلاح الاقتصادى، نفس الدور الذى كانت تلعبه الكوارث الطبيعية فى القائيسر على عدد السكان، مع فارق أن توليفة من الاجراءات تتخذ، على الصعيدين الأمنى والاجتماعى، لتشتيت ردود الأفعال الناتجة عن مصاعب الإصلاح الاقتصادى.

ويعلق مفكر اقتصادى على هذا الرهان قائلاً... وإذا كانت الجماعة الحاكمة تثق أن الاقتصاد سيمصع نفسه بعد ٥ سنوات فلماذا تتكالب على تخزين الشقق والأموال والتوكسييلات والأراضي وفرص العمل،

مصباح تنب

لأحفادها وأحفاد أحفادها من الآن؟

إن التساؤل يعكس المازق الحقيقي الذى يعيشه الجميع فى مصر، عاطلين وعاملين، مازق انعدام الثقة شبه التام فى المستقبل فى ضوء السياسات الراهنة. لكن ما الذى تقدمه تلك السياسات، من واقع بيان الحكومة ودراسات مجلس الوزراء، والدراسات الفنية الرسمية فى شأن مشكلة البطالة؟

توجهات جديدة من العاطلين

يقتدر تقرير مجلس الوزراء - أن عدد المعطلين من التعليم، سيصل هذا العام إلى ٨٠٤ مليون مواطن (المخزون من الذين لم يدرسهم التعليم) ويقتدر أن يصل عدد العاطلين إلى ٥ مليون عام ١٩٩٥ ويذكر التقرير أن برنامج الإصلاح الاقتصادى سيؤدي إلى الاستغناء عن ٢٠٠ ألف عامل وموظف، وأنه تم بالفعل الاستغناء عن ١٢ ألفاً فى العام الماضى، ويذكر التقرير أن فئات جديدة

حتى مبارك



بدأت تدخل سوق البطالة، نتيجة لتغيير السياسات الحكومية، من ذلك أنه أصبح لدينا ١٠٠ ألف عاطل من حملة الثانوية العامة، لم يتسكروا من الالتحاق بالجامعة ويؤكد التقرير أن عدد العائدين من الخليج والعراق، بعد كارثة الغزو، بلغ ٦٧٠ ألفاً، وأن الحكومة تخطط لاستيعاب ١٠٪ فقط من العمالة فى القطاع الرسمى، عام ١٩٩٤، أى ونهاية الألف يوم، على أن يتولى القطاع الخاص استيعاب نسبة ٩٠٪ الباقية. ويشير التقرير إلى أن حل مشكلة البطالة يتطلب معدل نمو ٨٪ سنوياً، ويؤكد الخبراء الرسمىين بانتظام التولية أن معدل النمو الحقيقى فى مصر عام ٩١/٩٠ كان - ٥.٨٪، ويشير أيضاً إلى أن الحكومة ستعمل على تنفيذ الاقتراح الخاص بتعيين الخريجين فى القطاع الخاص، على أن تحصل مرتباتهم، أو ٧٥٪ منها، فى أول عامين، وذلك تمهيداً لانقلاء التزام الحكومة فى تمويل الخريجين ويكمل بيان الحكومة، التصور الرسمى لابعاد مشكلة البطالة، وكيفية حلها، فيذكر المشكلة بحدوث وحث عزوف مراهق هو «تجميع الشباب على تلك الصناعات والشروعات الصغيرة» ويذكر كل البيان حول الصندوق الاجتماعى للتنمية، والذى يقتدر أن تحتاج له موارء ٥٦٠ مليون دولار، مستخدم خلق ٢٠ فرصة عمل من خلال المليات والأسر المنتجة وبك التنمية الصناعية والتعاونيات الانتاجية، إن الخدمة الحقيقية هنا تتمثل فى أن الصندوق لم يتلق حتى الآن موارء إلا فى حدود ٩٠ مليون دولار، وأنه أنشئ أصلاً لتخفيف رد فعل العمالة التى سيستغنى عنها بسبب الإصلاح الاقتصادى، رغم كل الطنطنة عن أهدافه، وإن استمارات قروض الصندوق تستخدم من الآن فى الاسماعيلية وبورسعيد والقربية، لخدمة العملية الانتخابية للحزب الوطنى. فضلاً عن ذلك فإن المشروعات التى يمولها بنك ناصر الاجتماعى، والقربية التى جدا من مشروعات الصندوق، انخفضت قيمتها من ١٧٨٩ إلى ٥٧٤ مليون جنيه هذا العام بسبب ركود السوق، وأخيراً أين هو أصل الصندوق الاجتماعى إنها ليست مفاجأة أن أؤكد أنه صندوق سرى، وقد حطيت فى مجلس الوزراء، والحكم المحلى لأعشر له على أثر دون جدوى.

وكشف بيان الحكومة دون أن يدري أن وزارة القوى العاملة لم تنفذ سوى ٧٠٪ من خطة التوظيف عام ٩١/٩٠، وأن من تم إيجاد عمل لهم عن طريق مكاتب القوى

العامة لم يزد عن ٤١٣٥ حالة، من بين ٣٧٧ ألف مواطن سجلوا أنفسهم كإحاثين عن عمل، ولم يجد فرصة سوى تصفهم في القطاع الخاص، وصحت الموزلة ١٢٥ ألف خريج، ٤٩٩٦ موق، وولدت نحو ٢٠ ألف فرصة عمل في الخارج، بالاشتراك مع المكاتب المختلفة للتسويق... ولملت للنظر تفاقم التشرذم في هيكل الرسمية العاملة الجديدة، بما لا يتفق أبدا ومطلبات العصر، فملا انقرد خريجهو الأثر بحق التعمين حتى دفعة ١٩٨٩، وتم تعين أكثر من ٣٠ ألفا منهم في ٩١/٩٠ أي ثلث التعمينات الرسمية، مما يكرس ظاهرة تنامي الاستفاد إلى «المقدس» (الشيوخ) في «التعمية» كما يذكر الشيخ خليل عبد الكريم، ويحذر دائما.

وأكثر من ذلك فإن الخلفات الاجتماعية التي يذكرها بيان الحكومة، لمواجهة مشاكل البطالة والفقر اجمالا مزيلة للغاية، وهي على وجه التعديد معاشات الضمان الاجتماعي، وحصوله زكاة بنك ناصر، وقد بلغت ١٨.٥ مليون جنيه، والأسر المنتجة، وقيل إن عددها ٢٩١ ألف أسرة، وعمليات البر التي تقوم بها وزارة الأوقاف، ولم تعدد مساعده ٦٠٦٩ حالة.

هذا هو حال التصور الحكومي والحلول الحكومية، بصرف النظر عن الاختلافات التي تترا احياها حول صحة عدد التطلين، وهل هو ٣ مليون أم ١.٧ مليون... وهي الاختلافات التي تستند إلى بداية ونهاية من التشغيل، ويصرف النظر عن الحوارات التي تجري على الساحة النيابية، محلة في مجلس الشورى، أو الساعة الصمعية، والتي يبرز من خلالها اختلاف داخل الحزب الوطني، بين الداعين إلى فصل التعلم عن التعمين فقط، كحل للمأزق الراهن في التعليم والعمل، والفصيل والاستثماري الذي يدعو إلى تصحيح فرص الفقراء في التعليم من الأصل كمدخل لحل مشكلة البطالة فيما بعد.

الغريب أن تقررا رسميا خطيرا، كان قد رفع إلى أعلى المستويات، وإلى هيئات دولية، وحذر من انحصار الاهتمام- مجرد الاهتمام- بأثارة النقاش حول مشكلة البطالة، ونزه إلى أن المشكلة لم تعد تذكر على أي صعيد بعد أن دارت مناقشات حامية حولها عام ١٩٩٠ «وتوجت» بإعلان الحزب الوطني أن جدول أعمال مؤتمر العام، اتبنيها على وإجراة بالغة وجه التقرير في نهايته أربعة أسئلة توردتها بنصها هنا:

- هل يمكن أن تقوم عملية مترابطة

لصياغة السياسات على المستوى القومي، فيما يتعلق بقضية تشغل بكل نزاحي النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مثل البطالة والتشغيل في مصر؟ وهل يمكن أن يكون اتخاذ القرارات بشأن قضية حساسة سياسيا مثل هذه علاقاتها (بمعنى الركون إلى المعلومات والتحليل الموضوعي)؟

وعلى أي مستوى في جهاز الحكم تخذ القرارات؟

وهل يمكن أن يشغل متخذ القرار التعللي البطالة عقلانية تستخدم نظام معلومات دقيق وتهتم بالتحليل الموضوعي؟ وتترك للأمر الحكم على المناقشات التي دارت في الأيام الأخيرة في ضوء هذه الاسئلة؟

ذمة الحكومة وذمة الخارج

ولا يكتمل الحديث عن الرهانات السرية، والسياسات المعلنه، الا بذكر مجموعة من البيانات الرسمية، التي لاتعلم ايضا، لانها تكشف إلى حد بعيد طبيعة النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المسيطر وعيوبه الجوهرية، ومن هذه البيانات، التي نتقنها عن أدق التقارير الرسمية على الإطلاق، في مجال العمالة، وهو التقرير، النهائي، لتعاقد بيانات التشغيل والعمالة في مصر، والذي شارك فيه عشرات الباحثين والفنيين، بقيادة لواء د. مهندس مختار حلوة، ود. نادر قريشاني، وفي إطار جهاز التعبئة وبالتعاون مع الحكومة الكندية.

- يؤكد البحث أن ٢٠٪ من بحثوا عن عمل، ولم يجدوا، استخدموا وسيلة واحدة فقط للبحث، واستخدم الباحثون، وسائل يبلغ

بكر مصدرة رسلا-

المدير العام لقضية العمل العربية



عددها في الشريحة الأخيرة أكثر من ٦ وسائل، ويكشف التقرير بالنسبة للباحثين عن العمل ايضا، أن ٢١.٩٪ لجأوا للتسجيل في مكتب حكومي، ٦.٩٪ للتسجيل في مكتب قطاع خاص و١٦.٢٪ دخلا مسابقة تعين، ٢.٢٪ تقدموا بطلب عمل، ٤.٨٪ اختاروا التحري في موقع العمل، ٣.٣٪ نشرروا طلبات عمل، ٢.٦٪ استجابوا لاعلانات طلب عمالة، ٧.٥٪ انتظروا بأماكن تجمع العمالة (سوق الأنفارة) و٥.١٪ بحثوا عن معلومات مشروع خاص، و١.٢٪ طلبوا تصاريح مشروع خاص، و٢.٢٪ قاموا بشرتسيات تقبيل مشروع خاص و٢.٢٪ قاموا بالاتصال بمصاحب عمل، و١.٠٪ قاموا بالاتصال بمقاول انفارة، ويجب أن نفهم النسب السابقة في ذاتها، هكذا يشير التقرير إذ أن مجموع النسب لا يساوي ١٠٠٪ فقط، بسبب تعدد الاجابات وطبيعة تصميم البحث، الذي استهدف أعلى معايير للذقة العلمية. وتبين أن ٤.٦٪ لم يسمخوا عن عمل من الأساس، فعلاوا ذلك، لانهم لا يؤمنون أن هناك فرصة عمل.

أما الذين وجدوا فرصة عمل بالفعل، فقد قارب الذين وجدوا الفرصة منهم، عن طريق واسطة الأتقارب

نحو ٥٠٪ وإذ سألت د. نادر : ألاظ من النظر المبشرون «جلد» النخبة اصبح سبيكا في مسألة تأكل ولاد الناس ميش مارأيك؟ قال: إن النسبة التي وجدت العمل عن طريق الأتقارب لازالت عالية، غيير أن مايلقت النظر بالفعل، هو أن الذين كانوا يجدون الفرصة زمان وهم في موقع قرابة من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو ما بعد ذلك لن يجدوها في المستقبل، لأن الحلقة تضيق في هذا المجال، وذلك غيير منفصل عما يره به المجتمع المصري من تفكك في الروابط على كافة المستويات.

وبطبيعة الحال فإن بالتقرير حقائق أخرى ذات دلالات خطيرة، منها أن البطالة السافرة، ليست إلا قمة جبل الجليد الطافي، والذي يمثل نقص تشغيل العمل المتاحة في الاقتصاد الرسمي، ومنها أن الهجرة أصبحت سمة هيكلية في الاقتصاد والبنية الاجتماعية في مصر، وأن تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي (السياسة التي يراهن على أن تستوعب ٩٠٪ من العمالة عام ٩٥) كان هامشيا في مجال التشغيل، وأن الماخطئ الجدد إلى قوة العمل في الصعيد، أكثر معاناة في إيجاد فرصة عمل، ويؤكد التقرير أن جميع العمالة

الرسمية في مصر منضبطة تماقديا تقريبا .
 بينما الصالة المتضبطة في القطاع الخاص
 ١٣٪ فقط . وقد لاحظ التقرير أن هناك
 معينا هائلا من الاستعداد الفردي للتكيف
 الاجتماعي مع ظروف أسواق العمل ، ويشمل
 ذلك الاستعداد لممارسة أي عمل ، يدوي أو
 حرفي ، والتدريب عليه ، من أجل دخل أفضل
 وشكل هذا الاكتشاف المزيء بجداول مفصلة ،
 ضربة قاصمة لن يصدق أن يعجز عن فرص
 التعليم الجامعي وزيادة التعليم الفني ، بحجة
 تعويد «شبابنا» على العمل الفني واليدوي
 واحترامها .

خالد يرد

« على جانب آخر أكد خالد محيي الدين
 زعيم المعارضة البرلمانية في مجلس الشعب ،
 في رده على بيان الحكومة ، أن التصنيع هو
 الحل الرئيسي لتخفيف مشكلة البطالة ، وقال
 إنه لن تقوم مشروعات صغيرة مالم تتم
 مشروعات كبيرة تؤدي إلى جذب المشاركات
 الصغيرة . وقال خالد إن حساب نسب التضخم
 الحقيقية يؤدي إلى استنتاج أن الزيادة في
 معدلات الاستثمار ستكون بالسلب هذا العام
 قياسا على العام السابق . وتساءل : إذا كانت

الحكومة قد طلبت من الهيئات الدولية ٥
 مليار دولار لحل مشكلة ٩٧٠ ألفا عادوا من
 الخليج فانتاج يحتاج إلى ٢٠ مليار دولار لحل
 مشكلة باقي العاطلين وهذا لا يتفق مع صغر
 حجم الاستثمارات العامة ، بل وخاصة ، وفي
 خطة الدولة ، ولا يتفق مع وضوح الحكومة
 لطلب صندوق النقد يجعل ١١٪ من جملة
 الاستثمار للاستثمارات العامة . وكانت
 الدراسات التي أعدها التجمع قد أكدت أن
 الصندوق الاجتماعي لن يحل سوى نحو ٤٪
 من مشكلة البطالة ، كما أكدت أن خلق فرصة
 عمل في مصر الآن يتكلف ٢٠ ألف جنينة ،
 بينما تبدأ قروض الصندوق الاجتماعي من
 ١٠ آلاف جنيه . والمعروف أن التجمع كان قد
 أسفر دراسة شاملة حول البطالة وحلها
 المقترحة أقرها عليها د . عثمان محمد عثمان
 الكبير ميمهد التخطيط القومي ، وقد تم طبعها
 في كتاب ، العام الماضي ، وإرسالها إلى كافة
 الجهات المعنية .

وكان خالد محيي الدين قد استشهد في
 رده على بيان الحكومة بتقارير البنك الدولي ،
 الذي توليه الحكومة ثقها ، ومادامت لآراء
 الواقع المعاش ، فإنك رئيس الوزراء ، أنه أطلع
 على التقرير ، ولأن يأتي تقرير آخر للبنك

د . نادر فرجاني:

أكد د . نادر فرجاني ، الأعضاء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والمدير الفني لمشروع قاعدة
 البيانات الصالة والتشغيل ، أن الفرص التي يصبها دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد
 العالمي ، للصالة المصرية مشتتة جدا ، ومستوحاة إلى أصحاب الكفاءات المالية فقط ، وقال إن
 التشغيل الكامل ، يجب أن يخلق هدفا لنا . في إطار سياسة بذلة للتنمية ، تعتمد على
 المشروعات الانتاجية ، كثيفة الصالة ، خلافا لنشط المشروعات الكثيفة رأس المال ، الحالي ،
 والذي لا يخدم سوى الوكلاء والمستوردين . وقال إن التيار الإسلامي ليس لديه حل حقيقي
 لمشكلة الصالة ، وما بدا أن طريقته «المسقية» العودة إلى نقاط ذلعية للعمل والانتاج - توفر
 بعض فرص الصالة . وأوضح أن الحكومة لن تهتم بالتشغيل إلا إذا فشلت أن التيار
 الإسلامي ، بدأ يتظمهم ويستقبلهم . وحول انعكاس قضية البطالة في العالم على الواقع
 المحلي ، قال إن تدويل الاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى كارثة في مجال الصالة ويضع مصاصب
 إضافية أمام الباحث عن فرصة عمل (انذكر المصريين الذين قطعت أطرافهم على الحدود الألمانية
 الشيكية) بحيث سيبدو أمام البطالة ، ولو في مكان محلي ناء ، أنه ناعلس من
 ملايين ، وحذر من استمرار الفساد وهيمته البيروقراطية على النشاط الاقتصادي ، كما حذر
 من الاستمرار في الاعتماد على الهجرة الخارجية ، بعد انكماش فرص العمل في الخليج وقال
 إن آخر تقدير من الصالة المصرية في الكويت يشير إلى أنها بلغت ٩٦٠ ألف نسمة ، بينما
 كانت قد وصلت ٩٦٠ ألف قبل الغزو .

وقال إن عناصر الوصفة الحالية للإصلاح الاقتصادي ، والتي تعتمد على الخصخصة ورفع
 الأسعار ، وتشجيع الائتلاف الحكومي ، وتخفيض الاستثمارات العامة ، والتي يبرهن على أنها
 ستصبح هيكل الاقتصاد بعد سنوات ، هي في أكثر التعبيرات تهديبا ، غير مؤكدة النتائج .
 د . نادر قال إن عددا من الأبحاث ، في إطار مشروع قاعدة بيانات الصالة ، لم يتم . ومنها
 الصالة في قطاع الاستثمار ، وعمالة الأجانب في مصر ، لأسباب مختلفة ، وقال إن البحث
 المعنى في نتائج البيانات الناجمة من المشروع سيبدأ من الشهر القادم .

الدولي أعلن منذ أيام ليدعم مطالب بـ٥
 محيي الدين (التصنيع) حيث يؤكد أن بقاء
 معدلات التصنيع في قطاع الزراعة المصرية ،
 جعل مساهمتها في الناتج المحلي تنخفض من
 ٢٠٪ عام ٧٤ إلى ٢٠٪ . وهذا يؤكد أن
 التصنيع الرسمى على قطاع الزراعة في
 تخفيف حدة البطالة مستقبلا ، لا يستند إلى
 أساس ، ولابد من الإضافة إلى أن حساب زيادة
 مساهمة قطاع الزراعة جاء -حساب زيادة
 مساهمة قطاعي التجارة والخدمات لقطاع
 الانتاج السلي .

وأكثر من هذا يشير تقرير البنك الدولي
 بأن نصيب الفرد السنوي ، من الناتج في
 مصر ، انخفض إلى أدنى من الحد الذي وضعته
 المؤسسة الدولية للتنمية ، التابعة للبنك ،
 كشرط لفتح مواردها لن يفلون عنه . والمعنى
 الكامن وراء ذلك أننا ننفق فرصة العمل
 وفرصة العيش معا .

وقد اتخذت الصالة اليمنية في مصر ،
 من الرد القوي الشامل خلال محيي الدين
 على بيان الحكومة ، والتعبير الذي أطلقه د .
 عاطف صدقي على رد خالد ، وهو تعبیر
 «أفكار خالد محيي الدين أصبحت في ذمة
 التاريخ» ، مادة إحياء حملة الهجوم على
 اليسار وعلى برامجه لتجني قضايا الفئات
 المحرومة من الحق في الحياة والعمل ويكن
 للزمر أن يتساءل ماذا يمكن أن تقول لذك
 الصلح عن الكلمات التلافية التي ذكرها
 مسئول لا ينتمى إلى التجمع ولا إلى
 اليسار .

« الأستاذ بكر محمود رسول مدير منظمة
 العمل العربية بالقاهرة حيث قال إن عدد
 العاطلين المسجلين في العالم العربي ، تجاوز ٦
 مليون عاطل ، وأنه مطلوب ٢٠٦ مليون فرصة
 عمل على الأقل سنويا ، لحل مشكلة البطالة .
 وقال إن السنوات الماضية شهدت مزيدا من
 التردى في فرص التشغيل نتيجة تعثر
 التنمية وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية
 وتيارات الهجرة المرتدة ودعا إلى شعار المنظمة
 بجعل عقد التسمينات عقدا للتشغيل ، وذلك
 من خلال دعم التعاون والتكامل العربي ،
 وتشجيع تنقل الصالة العربية والحد من
 سلطات إعادة الهيكلة ، وتنظيم حركة العمل
 رؤس المال . وذكر أن التقرير السنوي لمنظمة
 العمل العربية أكد على أن الحد الأدنى ، الذي
 يمكن أن يتخذ معيارا للحكم على مجال
 السياسات الاقتصادية والاجتماعية
 والسياسية هو تكافؤ الفرص من خلال توفير
 التعليم لكنايب والعمل المناسب والدخل
 المناسب والكسب المناسب .

مشروع قانون تشثيت المستأجرين وعودة العرب والوسايف إلى الأرض الزراعية

الإيجارية فجأة ومستلزمات الإنتاج بعد
مضاعفة أسعار الطاقة والكيماويات؟
سيحصل المواطن على كيلو الأرز بسعر
٢ر٥ جنيه وكيلو الطماطم بثلاث جنيهات..
الخ

وليس هناك اعتراض على رفع القيمة
الإيجارية ولكن ليس دفعة واحدة إنما على
عدة سنوات بنسبة محددة ولكن خلال أربع
سنوات بنسبة ٢٥٪ سنويا حتى لا يكون
المستهلك أو المسأجر الضحية نتيجة لضعف
القرى الشرائية. وخصوصا إن مشروع
الإيجارية للعقارات يقتصر رفع القيمة
الإيجارية تدريجيا خلال ٥ سنوات، كما أن
مشروع قانون العاملين المزمع مناقشته يتم
دراسته على أساس رفع مرتبات العاملين
تدريجيا. فلماذا لا يتم رفع القيمة الإيجارية
للأرض الزراعية تدريجيا أيضا؟ حتى تتوازن
أسعار السلع الزراعية مع زيادة دخل
العاملين وأصحاب العقارات وخصوصا القيمة
التي يعيشون على دخلها
إن مضاعفة الإيجار (١٥) مثل (الضريبة)

فايز عقل

١٢٠. جنيهها. ولم يحصلوا مساحة ٦ فدان
كيلو خيار واحد أو قفص طماطم وياع كل
منهم جاموسه لتسديد الإيجار والتكاليف ولم
يعرفوا سبب تلف المحصول حتى الآن. وتصل
تكاليف فدان الأرز إلى حوالي ٨٠٠ جنيه
وإذا وصل إنتاجه إلى ٣ طن يغطي تكاليفه
وهكذا بسبب سوء السياسة الزراعية أصبح
الفلاح يخرج من الموسم بهيئة خسران
ونتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج وثبات أو
انخفاض إنتاجية الفدان ارتفعت أسعار الخضار
وأصبح العديد من أنواع الخضار والفاكهة ليس
في متناول محدودى الدخل

ضرورة مراعاة الفوائد الاجتماعية

ونأمل أنقنسا إلى أى مستوى ستصل
أسعار الخضروات في حالة مضاعفة القيمة

طرح الحزب الوطنى الديمقراطى المشروع
الجديد للعلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر
للأرض الزراعية في ظروف اقتصادية قاسية
يُربها الاقتصاد الزراعى والفلاح المصرى
تمكسها الزيادة الكبيرة في واردات الزراعة
التي بلغت ٣٨٪ من القمح عام ١٩٩٠/٨٩
بالمقارنة لعام ١٩٨٢/٨١ وانخفاض الإكتفاء
الذاتى من المعاصيل الزيتية إلى مايزيد عن
٢٠٪ من احتياجاتنا. وقد انخفض إنتاج
فدان القطن عن ٩ و ١٠ قنطار إلى ٤ قنطار
أو أقل رغم الزيادة الكبيرة في أسعار
مستلزمات الإنتاج من بذور وكيماويات
وعمالة ومبيدات مما دفع الفلاح إلى الهرب من
زراعة القطن لأنه لا يغطي تكاليفه كما يقول
الفلاحون. حتى زراعة الخضار ليست مضمونة
وفي مهب الريح فقد قام اثنان من الفلاحين
باستئجار مساحة ٦ أفدنة لزراعتها طماطم
وخيار وقد ارتفع سعر كيلو تقاوى الطماطم
من ٧٠ جنيه إلى ٦٠٠ جنيه وسعر كيلو لب
الخيار التقاوى من ٣٠ جنيه إلى ١٧٥ جنيه
وتراوح سعر كيلو المييد ما بين ٨٠ جنيهها.



محمد عرابي

القضاء على أول قانون اجتماعي أصدرته ثورة يوليو ليمسح الريف كما كان قبل ٢٩ عاما بعد أن يصنع المستأجرين وصغار الملاك عمالا زراعيين

التجمع يطرح الدليل

حاولت الحكومة منذ عدة سنوات طرح هذا المشروع ولكنها تراجعت أمام خطورة علم الاستقراء في الريف، وهادى الآن تخضع لشروط صندوق النقد الدولي وتطرح المشروع تحت شعار تحرير الزراعة وفي المقابل يطرح حزب التجمع الدليل المتمثل في أولا: مضاعفة القيمة الإيجارية تدريجيا خلال أربع سنوات.

ثانيا: حق المالك في بيع أرضه بالسعر الحاضر إلى المستأجر على أن ينشأ بنك لتحويل شراء الأرض الزراعية يمول من فرق بيع المحاصيل الزراعية يقوم بأقراض المستأجر بضمان الأرض يسدده على ثلاثين سنة بفائدة معقولة إيسرة بما هو متبع في التعاون الإسكاني. وهذا سيدفع الفلاح إلى زيادة إنتاجية الأرض لتسديد الأقساط وأعباسه بالملكية.

ثالثا: ألا يتم المساس مدة عقد الإيجار ولا يحدد له مدة زمنية حتى لا تحدث مضاربة في الأرض الزراعية أو تبويرها وتحويلها إلى مبان.

إن الموقف جد خطير ومستقبل ١٩٢ مليون أسرة مستأجرة مظلّم في ظل مشروع هذا القانون. وسيكون هناك ضحيتان المستأجر والمستهلك محددا الدخل ومتصعب الحياة على أرض مصر تار.. نار الأسعار.. وتار التلاقل.. وتار الظلمين.

الجامعات والمدارس الفنية والذين يعمل العديد منهم في الريف مع أهلهم في الأرض التي يستأجرونها.. هل يشرّد هؤلاء؟ عودة العزوب والرومايا

إن الإصرار على حق المالك في إخلاء أرضه من المستأجر سيؤدي إلى صراع في الريف بين ١٩٢ مليون أسرة يملكون حوالي ٦ ملايين مواطن وبين الملاك ويقضى على الاستقرار الحالي في الريف ويخرب القرية أمام أصحاب الدخل الطفيلية ومن كونها ثروات مشبوهة وأموالاً غير نظيفة، باستغلال أزمة الملاك الصغار وشراء ممتلكاتهم وتجميع أكبر قدر من الأرض كي يتربعوا على عرش الريف بإنشاء العزوب والرومايا وعودة قهسر الفلاحين، بل إن الزراعيين أصحاب الملكيات الصغيرة حتى ثلاثة أقدته سيكونون ضحية أيضا في ظل ارتفاع مستلزمات الإنتاج وسيادة الملكية الزراعية وعدم قدرتهم على تنمية ملكياتهم الصغيرة لأنه ليس هناك فلاح يملك فدانا يستطيع أن يشتري فدانا آخر. وهكذا يتم

محدودو الدخل.. ضحايا

القانون الجديد

للإيجارات للأرض

الزراعية

تضاعف قيمة الأرض
الزراعية على حساب
المستأجرين
يملكون الأرض
وتكونوا الملاكين
للمستأجرين على التوازن
الإجتماعي

هل يبدأ الصراع في

الريف بين ١٩٢ مليون

أسرة مستأجرة وملاكات

الأرض الزراعية.



إبراهيم

دفعة واحدة سيحدث آثارا سيئة ليس على المستأجرين فقط ولكن على كافة المواطنين ذوي الدخل المحدود.

تلفيت الحيازة

انخفاض الإنتاج الزراعي

لقد انماز مشروع القانون إلى جانب المالك ضد المستأجر بشكل تعسفي حيث أعطى للمالك الحق في بيع ٥٠٪ من المساحة المأجورة وإخلاء المستأجر منها مقابل ١٥٠ مثل الضريبة، كما حدد مدة خمس سنوات بتسخير العقد بعدها ويتم الاتفاق على مدة محددة لعقد الإيجار. وحق المالك في الحصول على أرضه عند وفاة المستأجر بأقسائنا. نصيب الابن الذي يعمل في الزراعة طبقا لحقه في الميراث الشرعي في أبيه. هذا الانحياز للمالك يهدد بتفكيك الحيازة وخصوصا إن معظم المساحات المأجورة بسيطة تتراوح بين نصف فدان وفدانين.

وسيكون لذلك أثره السلبي على الإنتاج الزراعي لأن المالك الذي ليس مهنته الزراعة (وهم الأكثرية) لا يستطيع موازنة مهنة الزراعة بنفس خبرة الفلاح الذي قضى حياته يعمل بالزراعة أباً عن جد وهذا سيقلل من إنتاجية الفدان. كما أن تحديد مدة زمنية لعقد الإيجار لا يشجع المستأجر على تحسين التربة وزيادة جودة الأرض لأنه سيتركها في نهاية العام ولا يهتمه إلا الحصول على محصول السنة.

وحينما حدد المشروع حرمان أبناء الذين لا يعملون بالزراعة في حالة وفاة الأب فجعل أزمة البطالة التي يعاني منها خريجو

دولار دفعة واحدة من رصيد النقد الأجنبي لديها. بل أشارت المعلومات المتوفرة لدى رقابة النقد الأجنبي أن هناك اتفاقيات مشابهة مع بنوك أخرى وشركات صرافة غير تلك المشهورة بتلك المخالفات، وتم توجيه انذار لها جميعا لوقف هذه الاتفاقيات فورا.

وبادر وزير الاقتصاد د. يسرى مصطفى بم عقد اجتماع عاجل مع قيادات الوزارة، ثم اجتماع مشترك مع محافظ البنك المركزي واتحاد البنوك ولجنة تحديد أسعار الصرف اليومية. وانتهت تلك الاجتماعات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد شركات الصرافة المخالفة واتخاذ الوسائل الكفيلة لمنع تكرار تلك الظاهرة.

وأصدر وزير الاقتصاد قراراً بوقف نشاط الشركات المخالفة وأحالها للجان التحقيق فوراً وتشكيل لجنة خاصة للرقابة على شركات الصرافة على أن تقدم تقريراً كل ثلاثة شهور للوزير المختص.

وقال وزير الاقتصاد إن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ أي إجراء كفيل بحماية الاقتصاد الوطني، وسيتم وقف نشاط أي شركة بل تصفيتها بمجرد ارتكابها مخالفات من هذا النوع.

التحقيق

وبقر ملف التحقيق مع واحدة من تلك الشركات والتي يقع مقرها بشارع قصر النيل وتعاملت مع ثلاثة بنوك استثمارية، أن المالك الأصلي لها تاجر عمله شهير، ومتهم في ١٣ قضية تهريب نقد أجنبي واتهم مرة في تهريب الآثار، ومحاولة ادخال سلع غشائية فاسدة للبلاد.

وبقر ملف التحقيق مع الشركة الثانية ومقرها شارع رمسيس أن المالك الأصلي اثنان من تجار المخدرات والمؤسسات لشركة تزويج أموال صغيرة ثناء، ووجودهما بأحد الدويل العربية.

وتقول ملفات التحقيق التي مازالت لم تكتمل حتى الآن، أن أصحاب تلك الشركات رفضت وزارة الاقتصاد تأسيس شركتين لهما لعبد قمتهم باسم طيبة، وهي أحد شروط التأسيس، كما أنهم ليسوا أهل ثقة كما رفضت الوزارة أيضاً التأسيس بأسم أزواج وأعمال هؤلاء الأشخاص مرة أخرى.

وأشرف رئيس لجنة تأسيس شركات الصرافة على ملفي التأسيسين بعبارة «سبق رفض التأسيس، ويراعى ذلك في أية محاولات

بعد عام واحد من تأسيسها: شركات الصرافة ترتكب جرائم اقتصادية في سود النقد الأجنبي



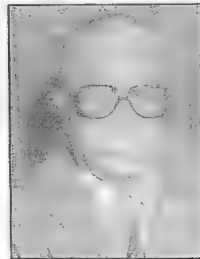
محمد الحصري

يتأخر الماضي وصل المبلغ إلى نحو ٦٥ مليون دولار.

شراء من البنوك

واتضح أن ثلاث شركات صرافة إحداهما يمتلكها تاجر عمله سابق قامت باتفاق مع ٧ بنوك صغيرة، بشراء. يقرب من ١٧٥ مليون

د. صلاح حامد



هددت إدارة الرقابة على النقد الأجنبي بالبنك المركزي بغلق أكثر من ١٥ شركة صرافة لمخالفتها المضاربة على أسعار العملات خاصة الدولار الأمريكي والريال السعودي والدينار الكويتي. الأمر الذي كاد يصيب الدولة بكارثة مالية خطيرة، وانتهار عدد من البنوك الصغيرة.

لم يمر على هذه الواقعة شهر أن والتي عرضتها إدارة النقد الأجنبي في مذكرة رسمية لمحافظ البنك المركزي د. صلاح حامد، حتى جاء تقرير هام لمكتب وزير الاقتصاد بقبام أكثر من شركة صرافة بعد من المخالفات، في مقدمتها ظهور سوق موازية «سودا» في النقد الأجنبي حيث قامت تلك الشركات بعرض أسعار للعملات الأجنبية بزيادة تصل في بعض الأحيان إلى ٢٥١٥٪ عن السعر السائد في السوق المصرفية الحرة، رغم أن القانون ينص على أن الفارق يجب ألا يتعدى ٥٪ فقط.

وبجانب تلك المخالفة لنص القانون قامت شركات الصرافة بتجنّب مبالغ نقدية من حساباتها والوارد إليها من حركة الشراء، حتى تتهرب من سداد النسبة المحددة طبقاً للقانون وهي ١٠٪ للبنك المركزي. واعتبر التقرير ذلك محاولة لتهريب تلك المبالغ، والتي أشار التقرير إلى أنها تجاوزت ٥٠ مليون دولار. وكان نصيب شركة واحدة حوالي نصف هذا المبلغ.

وارتفع هذا الرقم فيما بعد وفي أوائل

أخرى..

تعايل

ومع ذلك تم تأسيس الشركتين بإسم الوقاء والنيل وصاروا نشاط الصرافة لمدة تقرب من العام، وكانت الشركتان ضمن المجموعة الثانية لشركات الصرافة التي يسمح بقيامها وعددها ١٦ شركة.

ويقول الملف إن أصحاب تلك الشركات الأصليين لجأوا لأسماء كبيرة من رجال الأعمال ومدير عام بأحد البنوك العامة -الذي اعترف فيما بعد بالوقائع السابقة- لتأسيس الشركتين بإسمائهم، وصدرت الموافقة بعد تقديم الأوراق بحوالى ١٥ يوماً وأوضح أيضاً أن التأسيس كان على الورق فقط، حيث أن أصحاب الشركتين الأصليين حصلوا على تمهيدات من المؤسسين الوهميين بأنهم غير شركاء ولا يمكن شيئا في الشركتين وأن مهمتهم الإدارة فقط.

المعلم الأصلي يرى

وبعد إجراء التحقيقات في هيئة الرقابة على البنوك والنقد الأجنبي، فشلت كافة المحاولات القانونية في استدعاء أصحاب الشركات الأصليين لعدم وجود دليل جنائي ضدهم. وأصبح التهمين أربياً، ووجهت الرقابة اتهاماتها لمدير عام البنك «رئيس الشركة» والذي كان يتقاضى راتباً شهرياً ٢٠٠٠ دولار من شركة الصرافة المملوكة. لتاجر العملة سابقاً.

وطُلبت الرقابة على النقد الأجنبي من وزير الاقتصاد التصرف في الأمر.. والذي أحال الموضوع برمته لنيابة الشؤون المالية والإدارية.

وعلى مدى ٢٠ يوماً قامت نيابة الأموال بالتحقيق مع المتهمين، حيث أحالتهم للمحاكم واستدعت في نفس الوقت مؤسسي الشركتين الذين نفروا هلاكهم بتلك الشركات تماماً.

ومازال التحقيق جارياً حتى الآن. أما الشركة الثالثة وهي شركة السعودي للصرافة فقد تقرر وقف نشاطها بعد أسبوع من التحقيقات وتصفياتها نهائياً، وإدراج اسم مؤسسها وهو تاجر جملة في قوائم الممتنعين من تأسيس أي عمل مصرفي فيما بعد.

وقرر ذلك أصدر وزير الاقتصاد قراراً بإحالة أي شركة تخالف نص القانون لنيابة الأموال والزمام كل شركة بتقديم حساباتها شهرية للجهات المختصة، على أن يقوم البنك

المركزي بتحصيل نسبة من حصيلة الشراء للتقيد الأجنبي التي تقوم بها كل شركة وسداد قيمة هذه النسبة بالعملة المحلية.

ومن الوقائع التي يجري التحقيق فيها اتهامات وروت في الملف ثلاثة من مستوري وزارة الاقتصاد أسقطوا خمس شركات صرافة من قوائم المخالفات، رغم وجود دلائل على مخالفتهم كانت إحدى هذه الشركات تابعة لأحد البنوك الخاصة، وشركة أخرى بالأسكتندية.

رجال الأعمال يهدون

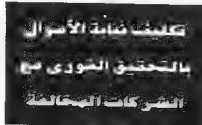
بعد قيام وزارة الاقتصاد بتشديد الرقابة على شركات الصرافة.. اجتمع مجموعة من أصحاب تلك الشركات ومعظمهم من رجال الأعمال.. وأعدوا مذكرة قدموها لرئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد. يحتجتن فيها على ما أسسوه بالمصرفيات التي تقوم بها الوزارة لإنشال سياسة تحرير سعر الصرف، وتحرير الاقتصاد القومي بشكل عام، خاصة، أن هذا سيؤثر -من وجهة نظرهم- على خطة الدولة الشاملة للتحرير.

وطالب أصحاب الشركات برفع قبضة وزارة الاقتصاد عن شركات الصرافة، واعتبروا تلك المخالفات أخطاءً عادية في بداية تنفيذ سياسة جديدة على الاقتصاد المصري. والغريب أن نائب مدير البنك الدولي أثناء زيارته للقاهرة مؤخرًا أثار هذا الموضوع مع المسؤولين المصريين بعد لقاء عقده مع رجال الأعمال وطرخوا فيه الموضوع.

ثلاث شركات صرافة

فائمة يملكها تجار

عملة



رجال الأعمال وأصحاب

الشركات يشكون

الحكومة للبنك الدولي



د. بسري مصطفى

وكان رد الحكومة مستعجلة في وزارة الاقتصاد أن مخالفات الشركات واضحة إلا أن نائب رئيس البنك الدولي طلب المرونة في التعامل مع شركات الصرافة لتحرير الكامل، ورفع كافة القيود.

وعندما سألت مستورا اقتصادياً كبيراً عن الموقف الحكومي من تلك الطلبات قال إن هناك حدوداً مسموح بها ووجدوا غير مسموح بها. وقال الوزير أنه إذا تركنا شركات الصرافة دون رقابة سيهدد البنك المركزي دوره.

وعملت واليسار -سيضع بعض الضوابط المتعلقة بتعامل البنوك مع شركات الصرافة.

يقول وزير اقتصاد سابق ورئيس شركة صرافة حالياً، أن شركات الصرافة يمكن أن تكون كارثة على الاقتصاد الوطني. فهناك العديد من الشركات التي أصبحت تقفل شركات توظيف ويواصل أعمال غير رسمية ويجري عمله تحت ستار رسمي فالرقابة بطيئة مع وجود مستولين من ذوي الخبرة المصرفية على رأس تلك الشركات خاصة أن قدرات الاقتصاد المصري في الوقت الراهن لا تحتمل صدمة مصرفية.

ويستق أن نقول هنا أن وكسبل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الأجنبي د. رفيع سويلم كان على رأس المعترضين على قيام شركات الصرافة في الوقت الحالي، لكونها ستكون ذات آثار سلبية على سوق النقد في مصر. وكان من بين مبررات رفضه ما حدث من مخالفات في العام الأول من عمل نظام الصرافة في مصر.

الأذهان معركة طه حسين ابن الأزهر مع نجومه
شيوخه، في سبيل إعلاء حق المعرفة والتجديد
والتحديث.

هذه أول سابقة في التاريخ..

هكذا بدأ المستشار محمد سعيد
العشماوي حديثه، مؤكداً أنه منذ دخول
الإسلام إلى مصر، ومنذ نشوء الأزهر
الشريف، لم يصدر مجمع البحوث الإسلامية
خسعة كتب مؤلف مرة واحدة، دون إبداء
الأسباب ودون أن يكون له حق في المصادرة،
خاصة أن بعض هذه الكتب موجودة في
الأسواق منذ ثلاثة عشر عاماً، ولو كان فيها
مظن، لاتخذ حياله الإجراء القانوني فور
صدوره. والقضية برمتها أعادت إلى ذهن
موقف الأزهر الشريف من الفكر والتجديد،
خاصة أن القانون لم يبط الأزهر حق الضبطية

أو مصادرة أي كتاب، ولذلك فرجى الجميع
بمصادرة كتب المستشار سعيد العشماوي
الخمس من جناح دار سينما للنشر بمعرض
القاهرة الرابع والعشرين للكتاب. وذلك يوم
١٩٩٢/١/٧، بمعرفة لجنة مشكلة من الإدارة
الحالية للبحوث والتأليف والترجمة بجمع
البحوث الإسلامية، يرأس اللجنة الشيخ
محمود خليفة عبد الله، وعضوية كل من
محمد سامي السيد إبراهيم وأحمد حسن
السيد ومحمد محمود خطاب، ولدى يوم
١٩٩٢/١/١١ قامت نفس اللجنة بمصادرة
وضبط كتابين آخرين هما كتاب «خلف
الحجاب» لسناء المصري، وكتاب «قنابل
ومصافح» لعادل حمودة. وتقول «راوية عبد
العزيز» مديرة دار سينما للنشر أن المصادرة
الأساسية كانت موجهة لكتب سعيد
العشماوي، ومصادرة الكتابين الآخرين جاءت
لنظر الرماد، موضحة أن كل مات مختلف
للقانون، إذ أن اللجنة التي تقوم بالمرور على
أجنحة المعرض يجب أن يتم تشكيلها من
شروط الصفات الفنية والمستشار القانوني
لهيئة الكتب وأحد أعضاء مجمع البحوث
الإسلامية، ومهمتها الأساسية تكمن في علم
عرض أي كتاب سبق بمصادرته، ولكن
ماحدث هو ضرب للجنة القانونية في الخطأ.
وفي يوم ١٩٩٢/١/١٤ وبعد ما تناقشت
وكالات الأنباء خبر مصادرة الأزهر لكتب
سعيد العشماوي، وبعد حوار بين العشماوي
ومستشاري الرئيس حسني مبارك، (الذي
أبدت فيه رئاسة الجمهورية انزعاجها من قرار

بعد مصادرة الأزهر لكتب سعيد العشماوي

مجلى حسين

فرقا بين «إيه ياراجل انت ده» التي تملأ الدنيا
ضجيجاً وأسافاً وبين «الإسلام السياسي» أو
«تلك الرائحة».. والحرف أن يأتي اليوم التي
تصبح فيه الكتب المصادرة أكثر عدداً من
الكتب المتداولة بين أيدينا أو المسموح لها
بالنشر والعرض في الأسواق. ويكفيها في هذا
الصد أن تشير إلى الإحصائية التي نشرتها
الدورية التاسعة المصادرة عن اليونسكو في
نوفمبر ١٩٨٨ حول انتشار الكتاب في العالم،
وتطورات توزيعه من عام ١٩٦٥ إلى عام
١٩٨٦، إذ تراجع انتشار الكتاب في الوطن
العربي من ٣٨ كتاباً لكل مليون مواطن عام
١٩٦٥ إلى ٣٦ كتاباً لكل مليون مواطن عام
١٩٨٦.. هذا في الوقت الذي يقف فيه مجمع
البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بالمرصاد
لكل مجدد أو بلعث مبدع يحاول قراءة دينه
وتراثه قراءةً جديدةً: «فيصادر كتبه، يدافع أنها
تتمرد الإسلام وتجرحه. وهذا ماحدث مع كتب
المستشار محمد سعيد العشماوي في معرض
القاهرة للكتاب الأخير، التي أعادت إلى

و ممنوع من السفر... ممنوع من
الغناء... ممنوع من الكلام... ممنوع من
الاشتياق... ممنوع من الاستياء... ممنوع من
الابتسام... وكل يوم في حبيك تزيد
الممنوعات... وكل يوم ياحبيك أكثر من اللى
فات»..

كثيرة هي عبارات «ممنوع» في تراثنا
الفكري العربي، تحذر الكتاب والمبدعين من
الاعتصام من تابوهات ثلاثة في الجنس-
الدين- السياسة.. وأحياناً يتفق الدين
والسياسة ضد من يتقرب من الجنس... وكثيراً
ما تتفق السياسة مع الجنس في وجه من يجرد
على الاعتصام من الدين.. وهكذا حتى
أصبحت حقول البحث في الفكر العربي.. هي
حقول أنغام، تتفجر في وجه من يتقرب
وتشرد معالم جسده، حتى يصبح خارج
السياق العام غير ذات معنى، في جملة فقدت
شرط حسن السمكوت عليها.

هذا ماحدثت مع طه حسين ونوال
السعداوي وعلى عبد الرازق وسعيد
العشماوي ويوسف القعيد وأحمد فؤاد نجم
ومحمد عماره ولجيب محفوظ ولويس عوض
وعبد الرحمن الشرقاوي ولجيب سرور.. كما
حدث مع محمد عبد السلام المصري وهلاه
حامد الذي صدر ضده حكم بالسجن ثماني
سنوات بتهمة «إهانة».. والقريب أن جهات
المصادرة، والمنع تتساوى في نظرها أغنية
مثل «أحمد حلمي الجوز عابدة» مع سفر
عظيم مثل «أولاد حارتنا» أو «مقدمة في
فقه اللغة» أو «في الشعر الجاهلي» ولا تروى

المصادرة، أصدر الرئيس حسني مبارك تعليماته بالغاء قرار مصادرة كتب العشماوي الخمسة، وإعادة طرحها في الأسواق، وأن يتقدم الأزهر بملاحظات حول الكتب إلى جهات التحقيق، لاتخاذ الاجراءات القانونية في هذا الصدد.

وكان طبعهما أن يعلن شيخ الأزهر جاد الحق على جاد الحق بوضوح، الدور الرقابي للأزهر، موضحاً أن مسئولية جميع البحوث الاسلامية في الرقابة، تنصب في المقام الأول على المصحف الشريف والسنة النبوية، أما بالنسبة للطبوعات الأخرى التي تمس الاسلام، فإنه اذا ظهرت جهات أو افراد فحص تلك المطبوعات، فإن المجمع يقوم بمراجعتها واعدها تقرير واف عنها يقدم للجهات المعنية. وقال أن هذه الوظيفة الرقابية ليست هدفاً وإنما هي وسيلة لحماية الأمة وحفظ عقيدتها ومقوماتها السلوكية والأخلاقية، وأن الأزهر فيما أسند اليه في هذا المجال إنما يطبق قانوناً من قوانين الدولة وقواعدها السارية على كافة الجهات الرقابية - الأهرام ١٧/١/١٩٩٢ -

قلت للمستشار سعيد العشماوي هل يعطي القانون جميع البحوث الاسلامية الحق

مصادرة أي كتاب؟

- فقال: ليس للمجمع أي حق في ذلك، ومقتضى القانون رقم ١٠٣ الصادر في عام ١٩٩١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر، ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، تؤكد أن كل اختصاص ادارة البحوث والتأليف والترجمة بجمع البحوث الاسلامية ينصب على مراجعة المصحف الشريف والتصريح بطبعته وتداوله، وقصص المؤلفات والمصنفات الاسلامية أو التي تتعرض للاسلام وابناء الرأي فيها، وتتمتع كل ما يكتب عن الاسلام في الناخل والخارج والرد على ما عس الاسلام فيها.. وغير ذلك من اختصاصات، تتعلق كلها بنشر البحوث والدراسات واعداد البيانات، ونشر الشفافة الاسلامية، دون أن يكون من حقها مصادرة أي كتاب.

• وماهى السلطة التي لها حق المصادرة؟
- حق المصادرة في القانون المصري متوط بسلطات ثلاث هي: مجلس الوزراء بأكمله، عملاً بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات، ورئيس الجمهورية وفقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ،

وأي محكمة جنائية مختصة تصدر حكماً في جرية مصادرة كتاب المؤلف موضوع المحاكمة، وأي مصادرة من غير هذه الجهات الثلاث تعتبر عدواناً مادياً، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني.

• لكن العلن لنا عيسر ذلك.. إذ أن المعروف أن الأزهر هو الذي قام بمصادرة رواية «أولاد حارتنا» و«مقدمة في لغة الفقه» و«سوسيولوجيا الفكر الاسلامي».. وغيرها من الكتب.. فلماذا هذه المفارقة؟

- بالفعل كان الأزهر يقوم بمصادرات غير معلنة، وكان المؤلفون ليسوا على دراية بأحكام القانون، ومن ثم استسلموا لأي قرار يزعم أنه صادر الكتاب، وهذا هو ما تبيع في شأن كتيبى، إلا أن دراستى القانونية سمحت لى بمعرفة وجهة النظر القانونية ومعارضة أى اجراء غير شرعى يزعم مصادرة كتيبى، وليس الشأن كذلك بالنسبة لياقلى الكتاب، إذ سار القول بمصادرة رواية «أولاد حارتنا» لحفوظ عملاً، دون أن يتحقق أحد من قانونية هذا الإجراء..!!

• لكن ألا تلاظ الشعبية الجارفة لرأى الأزهر في مثل هذه القضايا واعتباره رأى



عادل السعيد

الاسلام الذى يجب أن يحترم وينفذ؟

« يجب أن أوضح هنا أن رأى علماء الأزهريين هو رأى الاسلام، وانما رأى فرد بشر، قد يصيب وقد يخطئ، ولدينا على سبيل المثال أربعة مذاهب سنية، هي المالكية والشافعية والحنبلية والحنفية، وكل مذهب قد يكون له رأى مخالف للمذاهب الأخرى، فإذا اعتبرنا أن كل مذهب هو رأى الاسلام، فمعنى ذلك أن يكون لدينا أكثر من اسلام، وأن يحدث صراع بين هذه الآراء قد يؤدي إلى الاقتتال، وهنا أقر أنه يجب على الذى يبنى رأيا سوا - كان عالما بالأزهر، أو راعيا فى التلفزيون أن يقول هذا رأى، ولا يقول هنا رأى الاسلام.

« اسمح لى أن أعرض هنا رأيا آخر يراه البعض فى ضرورة مراقبة الأزهر لكل ما يكتب ومصادرة المخالف منه لتعاليم الدين الاسلامى حماية لهذا الدين من أى تشويه. فما هو رأيك؟

« أرى أن المهمة الحقيقية للاسلام فى الدراسة الجادة والتجديد الفكرى ونشر الآراء بالسماحة وحسن الخلق على نهر ماجاه فى القرآن الكريم «وجدا لهم بالى هى أحسن». والدور الحقيقي للأزهر هو أن يقدم بالتدريج من خلال التحقيق والتجديد ونشر الوعى الصحيح. فإذا فشل فى ذلك أو عجز

المستشار العشماوى:

ليس من حق الأزهر

مصادرة

أى كتاب ورأى شيوخه

ليس هو رأى الإسلام.

عنه، فانه لا بد أن ينتقل إلى الاتجاه الآخر العنيف وهو المصادرة والإرهاب.

« لكن أصحاب هذا الرأى يرون فى المصادرة حماية للإسلام

« حماية الاسلام الحقيقية لا تكون إلا بحرية الفكر. أما المصادرة والحجب، فهى أمور من شأنها أن تسيئ إلى الاسلام، وأن تشل فكر المسلمين. وأن تشوه حركة الفكر الاسلامى.

« لا تلاحظ أن الأزهر فى الفترة الأخيرة يعتمد على المصادرة أكثر من مقارعة الحجة بالحجة؟

« لاشك أن رجال الأزهر قد كانوا يرون على الرأى بالرأى، وكانوا يقارعون الحجة بالحجة، وأكبر دليل على ذلك أن الشيخ محمدرضا باطن الطبعى شيخ الأزهر عام ١٩٣٦ رد على كتاب الشيخ على عبد الرازق «حقيقة الاسلام وأصول الحكم» بكتاب أقصر وهو «حقيقة الاسلام وأصول الحكم» دون أن يلجأ إلى مصادرة الكتاب الأول. وكل من يرجع أن يعبر الأزهر إلى أسجاده السابقة، فيقارع الرأى بالرأى، ويقابل التجديد بالتجديد.

« فيما يخص التجديد.. لماذا يحارب دائما المجددون فى الفكر الاسلامى بدنه من ابن رشد حتى طه حسين؟

« المجدد فى الاسلام لا بد أن يكون على نحو ما مخالف لبعض التقاليد، ومجانبا لبعض الآراء السائدة وإلا لم يكن مجددا. ومن أجل ذلك فإن المحافظين أو التقليديين أو الجامعيين لا بد أن يشعروا بالقلق من فكر المجدد، وربما شعروا بالغيرة والحسد لأنهم لم يصلوا اليه، ومن ثم يشعرون عليه، ويتهمونه بكل

الشيخ جاد الحق

نقصه، وأول اتهام فى مجال الفكر الاسلامى، هو الاتهام بالكفر والزيف عن العقيدة.

« ألا تجد ارتباطا بين هذا الجسود وتصادم الجساعات الاسلاميه فى منصر والعالم الاسلامى؟

« الجساعات الاسلاميه المرسوده على الساحة الاسلاميه كلها جماعات سياسيه، تتخذ من الدين ستارا لها، ومن الشريعة غباة لأعضائها، وليس لدى هذه الجماعات فكر واضح محدد، وليس لها أى اسهام فى تجديد الفكر الدينى. فهى حركات سياسيه ترجع اسباب نشأتها لسوء الحاله الاقتصاديه فى بعض البلاد، ومنها ما قبله داخلها بعض البلاد مثل ايران وغيرها من البلاد العربيه، ومنها ما يحركها خارجيا بعض أجهزة المخابرات، لذلك فإن هذه الحركات معاديه لأى فكر. لأن الفكر الصحيح المستنير المجدد، هو بطبيعته الحال مناقض لها، ومقرض لبيتانها، وليس أدل على ذلك من أن كتابى «الاسلام السياسى» كان طلقه قويه ضد كل شعارات جماعات الاسلام السياسى، فحاربه بشده، بينما استخدمته بعض الحكومات فى محاربه هذه الجماعات وتقويض نشاطها

« بعد كل هذا، ما تقييمكم لما حدث؟

« ما حدث يس صميم هيبة الدولة، لأن بعض رجال الأزهر عمدوا الى الصناد على

ه. سيد ذوق الطويل:

المصادرة ليست حلا..

ولا بد من الحوار

والمنافسة

التي تؤدي إلى القضاء.



محمود أمين العالم

إذا لم تحترم السلطة

المثقفين

فعلهم أن يرضوا

أدءهم بالقوة!



البحوث الإسلامية.

٨- إعداد البيانات والدراسات الخاصة

بالمجمع

٩- العمل على نشر الثقافة الإسلامية

عن طريق الكتب والمجلات.

وتتضح من ذكر هذه المهام التي حددها

القانون، أنه ليس من بيننا حق الضيطة أو

مصادرة أي كتاب، حتى لو كان مخالفا للدين

الإسلامي، والمهمة الأساسية التي تقوم بها

إدارة التحقيق والتأليف والترجمة بمجمع

البحوث الإسلامية هي إبداء الرأي في هذه

الأيام أو الكتب للجهات المعنية، التي هي

جهات التحقيق، اتباعا للقانون، ولكن ما حدث

طوال هذا العقد هو نوع من تراكم المصادرة

التي قام بها الأزهر، وسحب الاختصاص من

جهات أخرى، بما أعطى الأزهر خلافا للقانون،

أحقية مصادرة أي كتاب، وممارسة علمائه

شروط الضيطة وتحديد ما يعرض من كتب

ولما يعرض منها، وليس غريبا في هذا الصدد

أن يصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

فتوتين متناقضتين في عصرين مختلفين من

عصور مصر الحديثة، الأولى ترفض الصلح مع

إسرائيل وتعتبر اليهود هم أعداء الأس

واليوم والمستقبل وكان ذلك عام ١٩٦١، أما

المستور والقانون والاستخفاف بسلطات الدولة، وإعلان أنهم دولة داخل الدولة وصراجه للثورة. ولذلك فعلت الدولة أن تستعيد هيبتها بفرض القانون والمستور، وإصدار إعلان واضح وصريح ومحدد في هذه المسألة. ولفت أنظار المشركين في الأزهر علنا إلى ضرورة الانضمام بالقانون وأحكام الدستور، وعدم العدوان على الحريات، ثم أرى ثانيا أن ما حدث أمر يهم المثقفين والكتاب والأدباء والباحثين والفنانين والمثقفين، وعلى هؤلاء أن يتصدوا للهجمة الشرسة التي حدثت في نطاق القانون وفي ظل المستور، لوقف أي معتد، مهما كانت صفته أو الجهة التي يستند إليها، أما بعد ذلك- ثالثا- فمن حق أي أفاضل المستور عن الأزهر جنائيا ومذهبا لاساتته الباغية إلى اسس ومزقاتها ومكانتي العلمية والإسلامية كمؤلف إسلامي وكشخص مسلم، وأنا على استعداد لمناظرة عنتبه مع شيخ الأزهر ليهبين سامي الأخطاء التي يراها في كتبي، والتي سكت عنها ١٣ عاما. لكي أرى عليه- من واقع المراجع والمؤلفات الإسلامية.

* تاريخ المصادر

وإذا قلنا عند المادة رقم ٤٠ من اللائحة

التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠

لسنة ١٩٧٥، بتفنيق القانون رقم ١٠٣ لسنة

١٩٩١، في شأن إعادة تنظيم الأزهر، سند

أن إدارة البحوث والنشر على وجه الخصوص

تتولى الأعمال الآتية:

١- مراجعة المصنف الشريف والتصريح

بطبعته وتداوله.

٢- فحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية،

أو التي تتعرض للإسلام وإبداء رأيها فيما

يتعلق بنشرها أو تداولها أو عرضها.

٣- تصحيح كل ما يكتسب عن الإسلام في

الداخل أو الخارج والرد على ما يسبب الإسلام

فيها.

٤- ترجمة المؤلفات والدراسات الجادة

التي تكتب في الخارج باللغات الأجنبية عن

الإسلام.

٥- مراجعة الترجمات الموجودة لمأني

القرآن الكريم واختيار أحسنها ولقت أنظار

المسلمين إلى الانتفاع بها.

٦- نشر البحوث المتعلقة بالموضوعات

الفقهية والعلمية والاجتماعية التي تعالج

أدواء المجتمع، وتنفقه المسلمين في أسور

دينهم.

٧- نشر البحوث والدراسات الخاصة بمجمع

الفتوى الثانية فتجيز قبول الصلح مع إسرائيل، واعتبار اليهود أهل كتاب يمكن الارتباط معهم بمشهد وثيق، وكانت هذه الفتوى عام ١٩٧٧. فكيف يقبل العقل والنطق صلاحة مصادرة المجمع لأي كتاب، خاصة أن الدوافع لمصادرة أولاد حارتنا عام ١٩٥٩ قد تختلف عن دوافع مصادرة مقدمة في فقه اللغة عام ١٩٨٠، إذ إن الحرف على الدين والمحافظة على الإسلام من أي إجراء أو تشويه، ليست هي المعيار الأساسي في إصدار القرارات والفتاوى. والدليل على ذلك الفتوتان الخاصتان بالصلح مع إسرائيل.

وفي هذا الصدد يوضح د. سميد رزق الطويل عميد معهد الدراسات الإسلامية بصاحبة الأزهر، إن الحل في هذه الأسور الحاقية ليس المصادرة، حتى لو كان الخلاف فيما يتعارض مع القرآن والسنة والنضال الإسلامية الأساسية، وإنما الحوار والمناقشة الهادئة التي تبرز الحق، هي الطريق السوي في ذلك الأمر، خاصة أن الحوار كقبيل بأن عميد الإنسان إلى نقطة الاقتناع التي يتفق عليها الطرفان.

وعندما أوضحت للدكتور الطويل أن الأزهر يقسم بالمصادرة خلافا لتعصن القانون، قلنا: فلماذا سكنت عنه الدولة طوال هذه المدة؟ ويصرد ليؤكد أن التكفير والاجتهاد، من حق الإنسان العادي، كما باتنا إذا كان هذا الإنسان يعمل بالقضاء- بقصد سميح المشاوي- والمصادرة هنا ليست علاجاً، لأن الكتاب المصدر يلتفت نظر الناس حتى لو كان خارجاً عن الإسلام أوبه بعض العيوب، كما أنها تحرم الإنسان من حق التفكير والتأمل والاجتهاد.

* تاريخ حائل

وتاريخ الأزهر خلال القرن العشرين حافل بالمصادر... منذ الحركة الشهيرة التي خاضها د. طه حسين بسبب كتابه «في الشعر الجاهلي» مع شيخه الأزهر عام ١٩٢٦، وبايت أصحاب الكتب المصادرة خاضوا نفس الطريق الذي خاضه د. طه حسين بكبرياء الأكاديمي وقناعة المفكر حتى وصل الأمر إلى جهات التحقيق، التي أثبتت أن د. طه حسين لا يترك في سلوكه طريقاً جديداً للبحث حلا فيه حلو العلماء من الغربيين، ويسجل أيضا أن حرية الفكر تؤدي إلى نتائج عظيمة وتثري الحياة بكل مفاصلها... ويختم محمد نور رئيس نيابة مصر بحقيقته مع د. طه حسين

موضحاً: «وحيث إنه مما تقدم يتضح أن غرض المؤلف لم يكن الظن أو التعمد على الدين وحتى بعض العبادات المماس بالدين التي أوردوها في بحثه، إنما قد أوردوها على سبيل البحث العلمي مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها..» وحيث ذلك..

لم يتوقف القصد الجنائي». كتاب أيام ومعارك نجاح عمر ويقر رئيس نيابة مصر في ٣٠ مارس ١٩٩٧ حفظ القضية بعدما فتحها مجلس النواب وشيخ وطلاب الأزهر... وحيناً إلا من علمه ضعيفاً إلا من كبرياته.. لاجل له إلا قناعة العقل وحرية البحث.

وماحدث مع الشيخ على عبيد الرازي ولقاس أمين ولجيب محفوظ وليس عوض.. يتكرر مع محمد سعيد العشماوي ومحمود اسماعيل وثروت عكاشة وعلاء حامد وعبد الرحمن الشرقاوي.

وستعيد الكاتب والمفكر «محمود أمين العالم» ذكرياته القريبة عن المصادرة، فيشير إلى لقاء الرئيس حسني مبارك في منتصف الثمانينات بالكتاب والمفكرين أثناء افتتاحه معرض الكتاب، يومها وقف عبيد الرازي الشرقاوي محتجباً على قرار الأزهر بمصادرة مسرحيته الشعرية «الحسين ثائراً». وطلب الرئيس مراجعة الأمر من شيخ الأزهر الذي

كان حاضراً هذا اللقاء.. كما تحدث العالم في هذا إلى اللقاء.. عن كتب ومجلات الماسر التي وعد الرئيس بإيجاد حل لها، ولم يتخذ منذ ذلك الوقت أي إجراء..

وهناك واقعة لها دلالتها، وهي خاصة بكتاب سيمبولوجية الفكر الإسلامي وللدكتور محمود اسماعيل، قامت دار الثقافة الجديدة بطبعه في مصر. طبعة ثانية، نظراً لارتفاع ثمن الطبعة الأولى التي قُت بالمغرب. ولكن الأزهر أبلغ مباحث المصنفات الفنية لمنع تصدير الكتاب إلى الخارج في الوقت الذي صرح بطبعته وتناوله في الداخل، ومالأت أن صادر الكتاب داخلياً وخارجياً، هذا مع العلم أن طبعة المغرب من نفس الكتاب تقرأ الأسواق المصرية.

وهناك أيضاً كتاب إسلامي لم يرحمه الأزهر من علم تصدير كتبه إلى الخارج، وهو المفكر د. محمد عمارة. إذ رفض الأزهر تصدير كتابه «الاسلام والثورة» الذي قامت بطبعه دار الثقافة الجديدة.

وهنا يلقف محمود أمين العالم عند قرون الاسلام الأولى في أوج النهضة الاسلامية، لم يحدث أن قُروت أي جهة مصادرة أي كتاب بدافع الحسرة على الاسلام من التصريح والتشويه، فتجد «الغزالي» يرد في كتاب عتيق على فلسفة ابن رشد في كتابه «تهافت

الفلاسفة» فما كان من ابن رشد إلا أن يرد بكتابه «تهافت التهافت» رداً على ضعف منطق الغزالي... لكن مع زيادة الطبعات وشدة الجاهلية التي تعيشها هذه الأيام، نجد أن من يتحسسون في الفكر هم الأبعد ما يكونون من الفكر، والمؤكد أن الصمامة وحدها ليست هي التي تحكم، بل السبب يرجع إلى مسيوعة الدولة، وعدم اتخاذها إجراءً حاسماً في هذا الصدد. إذ ليس من حق أي جهة إصدار قرار بمصادرة أي كتاب، إلا جهات التحقيق بعد الاستئناس بأراء أهل الخبرة في هذه المسألة. ولذلك يطالب والعالم «بضرورة الفسا» القوانين التي تعطي أي جهة حق المصادرة ضمن سعيها إلى إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات.

أما المحققون قيطالهم «العالم» بمواصلة بيع الكتاب المصادر ولرسوا، فإذا كانت الحرية في المجال السياسي لاتعطي بل يجب انتزاعها انتزاعاً، كذلك الحال بالنسبة للأفكار يجب أن يتم انتزاعها ونشرها بين الجميع، وعلى المثقف حتى يبعد عن رأيه وأن يقاوم، حتى لو لم تقف صفة الدولة - كسلطة - دافعاً عن الفكر والإلتجاء والتجديد، وعندما تصدر الكتب فعلى المثقفين أن يتضامنوا ودفاعاً عنها، مستخدمين في ذلك الطرق القضائية، والسعي إلى إلغاء المصادرة، ونشر الكتاب المصادر، فصولاً منه، أو تقارير عنه، حتى يحش الكتاب المصادر بين الناس عن طريق الدراسات الحديثة.. وإذا لم يحترم السلطة آراء المثقفين.. فعليهم أن يعرضوا آراءهم بالقوة في هذا الصدد.

والغريب أن هناك سرياً سرية للكتاب المتنوعة والمصادرة، هذا ما لا يعلمه شيوخ جميع البحوث الاسلامية كما هو الحال في وجود أسواق للشروط المسلفة والتي تتعفن وذائل لاتصرح بها المصنفات الفنية. الأمر الذي يقرب عليهم إعادة النظر أكثر من مرة قبل ابدا. الرأي في مصادرة كتاب ما أو منعه من الأسواق، لأنه في النهاية سيعدو إلى الأسواق بطرق محتجبة، مضاعفاً ثمنه، كما يجوز لدور النشر الأخرى خارج مصر أن تسرقه وتبيعه في جميع انحاء العالم، وقد يدخل مصر ويطرح في الأسواق دون علم جميع البحوث الإسلامية.

* مواقف متباينة

من جانب آخر يفرق الكاتب الاسلامي «فهي هويدى» بين الشخص والموضوع، فهو



فهي هويدى:

نحن في بلد لاتديره

مؤسسة.. بل يحكمه فرد





عادل سعيد



إلا أنني أقول إذا كانت القوانين حتى القوانين الوضعية سواء في الشرق أو الغرب، تجرم اهانة الرقاب إذا كان هذا الرقاب أرض الوطن، وتجرم اهانة قطعة القماش إذا كانت هذه القطعة هي علم الوطن، وتجرم قذف أي انسان مهما تدنت درجته في سلم الاجتماع البشري تجرم العيب في الذات الملكية فهل نستنكر ان تجرم القوانين اهانة الرسل والانبيا، والأنبياء والمقدسات، فضلا عن الذات الإلهية ونؤكد د. عمارة بين الاجتهاد والتجديد والابداع وبين العيب والتشكيك والتطاول الذي لاعلاقة له بالفكر ولا بالحرية ولا بالابداع، فأننا واحد من الذين يرون أن الاسلام ليس فقط يسمح بحرية الفكر ويضيق لها أوسع الآفاق، بل إنه يجعلها فرائض واجبة على الانسان، فالتمسك والتعقل والتدبير فرائض إلهية وليست فقط حقوقا للإنسان.

ونؤكد د. عمارة أنه إذا لم يكن من حق الأثر مصادرة كتب المستشار سعيد العشماوي، فإن المسألة هنا تدخل في تجاوز الاختصاصات كما هو الحال في بقية أجهزة الدولة.

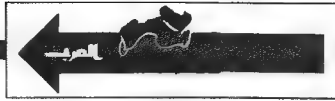
موضوعنا للاجتهاد أو التجديد، وفي هذا الإطار لاختلاف على ضرورة احترام كل المفكرين من مختلف التيارات الفكرية، بل ومن مختلف الديانات لهذه الأصول والقواعد والمبادئ والعقائد، أولا لأن هذه المساحة تفل الأرض المشتركة بين الأمة، والتي تحفظ لها وحدتها وتجزؤها الحضاري وتحفظ لمسيرتها الحضارية التواصل.

أما المساحة الثانية فهي مساحة الفروع، والتفاصيل والمجزيات، والأمور التي تتعلق بالتفسيرات وليس بالثوابت، ويدخل في هذه المساحة شئون الحياة الدينية والسياسية والاجتماع والاقتصاد وشئون العمران. وكافة تيارات الفكر السنية تؤكد على أن الدولة وما يتعلق بها من فروع الدين، وليست من أمهات العقائد الدينية، فالخلاف فيها وارد، والاجتهاد في التفسيرات الدينية وفي الفروع وفي التفاصيل والمجزيات هو أمر ضار بالحركة الفكرية وغير مبنز اسلاميا. أما إذا تعلق الأمر بالاهانة أو التجريح للمقدسات الاسلامية أو الرسل أو الانبياء - أو بالتطاول على الذات الإلهية، فأننا رغم أنني شخصيا أود ألا أرى كتابا مصادرا أو فكرا محظورا عليه،

وإن كان ضد المصادرة، لأنها تقلل سلاحا سلطويا، لا يميز في ساحات الفكر، إلا أنه يرى في كتب المستشار سعيد العشماوي تجريحا للاسلام واهانة كبرى له. ويحتج أن يعامل الشخص الذي يسب رئيس الجمهورية معاملة الشخص الذي يسب الاسلام، موضحا ضرورة الرقوف عند ضوابط حرية الرأي والحدود الفاصلة لما هو رأي وما هو سب. فإذا كان من حق أي انسان أن ينقد العفكس (الاسلامي)، فلماذا أن يعطى نفس الحق للطرف الآخر في الرد عليه.

ويرى «فهمي هدي» أنه من الأصول الطبيعية أن يتحرك رئيس الجمهورية ويصدر تعليماته بالغاء المصادرة كما تحرك في إصدار تعليماته في انتقاد ختبايا العبادة سالم اكسبيريس وقرية زاوية عبد القادر، فنحن في بلد لا تديره مؤسسة، بل بحكمة فرد، وتدخل الرئيس في هذا الموضوع جزء من السباق العام، كما هو الحال في بقية الدول.

أما د. «محمد عمارة» فيقول بوجود مساحتين في الفكر الاسلامي، مساحة الأصول والمبادئ والعقائد والقواعد، وهي المساحة التي اتفق المسلمون على أنها ليست



صراع الضعفاء فى السودان

مطلب الانفصال. واستغلت الحكومة السودانية ظروف الانشقاق وسط حركة «قرنق»، وضعف الدعم المادى والعسكرى لها بعد سقوط «ماجمتو»، فصعدت الحرب معها، وتمكنت من إحراز بعض الانتصارات العسكرية ضد «الحركة الشعبية» فى جنوب «أوفور» وجنوب «كروغان» كما تسمى الحكومة السودانية أيضا. بالتعاون مع المنشقين على «قرنق»، لاستعادة المناطق التى سيطرت عليها حركته، خلال السنوات الثلاث الماضية.

من جانب آخر، وطدت الحكومة السودانية، علاقاتها مع «الجمهورية الليبية» بعد أن نفذت الوعد الذى قطعته «للمفيد القذافى» بنقل تجربة «الليجان الشعبية» المنفذة فى ليبيا، إلى السودان. وبالعالي أصبحت ليبيا مصدراً للدعم الاقتصادى للسودان، الذى تأثرت علاقاته الاقتصادية القوية، بدول الخليج العربى، من جراء مرقف «الشهيد» المساند للعراق فى حرب الخليج الثانية، والذي كان جزءاً، من الموقف الموحد لكل تيار الإسلام السياسى فى الوطن العربى، وهو الموقف الذى ساهم، ليس فى سوء العلاقات السودانية الخليجية فحسب، بل انعكس بالسلب أيضا على العلاقات المصرية السودانية حيث كانت مصر طرفاً فى التحالف الدولى الذى أخرج العراق من الكويت ولندارك هذا الوضع، الذى يفرض عليها العزلة، وبخاصة اقتصادياً، لجأت حكومة «الشهيد» إلى قوة أفريقية كبرى هى «إيران» ووقفت العلاقات الاقتصادية والعسكرية معها، فى أعقاب الزيارة التى قام

أزمة النقاش

لنشاط حركة «قرنق». ولاشك أن هذا التطريق قد لعب دوراً بارزاً فى تسهيل الانشقاق الذى أصاب صفوف «الحركة الشعبية» لتحرير السودان»، ودفع اثنين من كبار قادتها - «ه. لأم أكول» و«ريك مشار» - للمطالبة - بعد انشقاقهما - بقصر جنوب السودان عن شماله، وإبداء استمادهما للحدود مع الحكومة السودانية، والاتقاء بالفعل مع بعض يمثلها فى الخارج لبحث

تكشف أحداث الشهر الأخيرة، أن الوضع فى السودان، يدور إلى قلق شديد، وأن السودان، هو أكثر الدول العربية المرشحة لوقوع مشاجرات بها، لا يمكن التكهّن بمسار إنجازاتها، حدوث «هيوط حاد» فى مقدرة كل القوى على الفعل، أو المتأثرة أو اتخاذ القرار الملائم، أو الخروج بالسودان من المأزق الذى دخلت فيه، منذ الانقلاب العسكرى للفرق «هيوط الشهر» فى يونيو عام ١٩٨٩. فلا النظام السردانى - الذى ترسم سياساته والجهة الإسلامية القومية - بقيادة «حسن الترابى» - قادر على تغطية المشاكل التى صنعها، أو ورثها، ولا المعارضة السودانية فى أفضل أحوالها، كما كان عليه الحال عند وقوع الانقلاب ولا الظروف الإقليمية مرآتية، أو مساعدة كما كانت من قبل.

فى الشهر الأخيرة، بدا أن الحكومة السودانية، قد نجحت فى كسر طرق العزلة عنها، بتحصين علاقاتها مع دول الجوار الأفريقية، خاصة «أثيوبيا» و«شاه» و«دزائير» و«أوغندا» و«كينيا»، ومعظم تلك الدول، تمانى من اندلاع حركات مسلحة، تناهض أنظمة الحكم القائمة فيها، وهو ما انعكس بالإيجاب، على قدرة الحكومة السودانية، على تطويق «الحركة الشعبية» لتحرير السودان» التى يقسدها فى الجنوب العتيد «جون قرنق»، التى كانت الحدود الكينية السودانية، والأوغندية السودانية تشكل لها عمقاً إستراتيجياً، بعد سقوط نظام «ماجمتو» حيث كانت «أثيوبيا» مركز الاطلاق الرئيسى ومعقلاً

بها الرئيس الإيراني «هاشمي رفسنجاني» إلى الخرطوم في ديسمبر الماضي.

أدركت حكومة «البشير» أن الورقة الإيرانية يمكن أن تكون رابحة، في لعبة السامرات الإقليمية. فهي من جهة يمكن أن تلعب دوراً في تحسين العلاقات الخليجية السودانية، على ضوء التوتر الصاعد في علاقات إيران بدول الخليج، وهي من جهة أخرى أداة ضغط، على جبهة السودان الشمالية «مصر» لتحسين العلاقات معها - بعد فشل الوساطة الليبية في القيام بهذا الدور - باستغلال التناقض بين القوتين الأقليميتين المنكسرتين - مصر وإيران - ليسود السودان في مفهوم المزيد للقطب الإيراني المعلن بإبعاد أي دور أممي لخصر في منطقة الخليج. لكن العلاقات المصرية السودانية ازدادت توتراً في أعقاب التحالف الإيراني السوداني، خاصة بعدما أشيع عن قيام الحكومة السودانية بتدبير قوات الدفاع الشعبي التابعة لها على أيدي خبراء إيرانيين، لتشكيلها على نسق الحرس الثوري الإيراني، ويقع معسكرات لتدريب أوائلين اسلحائهم على حمل السلاح بينهم عناصر مصرية. آنذاك لجأت حكومة «البشير» إلى ورقة ضغط أخرى، ففتحت ملف الحدود مع الحكومة المصرية، لعلها تظهر من جديد مشكلة «حلايب» التي تؤكد كل من مصر والسودان أحقية كل منهما في السيادة عليها. ولأن «حلايب» ليست مشكلة حدية، بل مشكلة سياسية محضه فقد فتحت حكومة البشير من طرفها لصالحها، فعلى الصعيد الداخلي، أعلنت السلطات السودانية أن حقها في السيادة على «حلايب» المثلث المسدودي الذي تبلغ مساحته عشرة آلاف كيلومتر مربع، ويقول آخرون، المصريون أنه يخضع للسيادة المصرية وفقاً لاتفاقية عام ١٨٩٩، وأن قرارات وزير الداخلية المصري في عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ بوضعه تحت الإدارة السودانية، كانت بهدف إنساني يمت هو لم شمل القبائل المتفرقة بين عرصات الحدود، وهي قرارات لا تلتزم بالسيادة المصرية على «حلايب» لا جدال فيه وأنها غير متعنتة للتخلي عن شبر واحد من ترابها الوطني. فبهدت أمام مواطنيها ويظهر المانع عن السيادة السودانية وأجبرت المشاعر الوطنية، لعصر أنظار السودانيين عن المشاكل المتفاقمة التي يبرحون فيها وعلى الصعيد الخارجي أدركت السياسة المصرية أهداف اللعبة، فسارعت بإحتوائها، ووجهت

الدعوة ولزهر محمد صالح» نائب «البشير» ووزير الداخلية لزيارة القاهرة، وقدمت مسودة زيارته أسبوعاً لبحث الأزمة ومنع تصاعدها بما قد يؤدي إلى مواجهته. وأثناء الزيارة تمت مناقشة القضايا المختلف عليها بين الجانبين المصري والسوداني، وفي مقدمتها إبراء كل طرف لعمارتها النظام الآخر. وفي ختامها أعلن «الزهر محمد صالح» أن الزيارة مثمرة حيث أبدى الطرفان استعدادهما العام للتفاوض من أجل التوصل لتسوية شاملة ونهائية لمشكلة «حلايب»، حتى لا تبرز من وقت لآخر كآزمة في العلاقات بين القاهرة والخرطوم، وألح «الزهر» أنه قد أخذ وضعاً من القاهرة يتبع إنطلاق أعمال عدائية ضد النظام السوداني من معارضيه في القاهرة. ويبدو أن التوتر بين البلدين قد أخذ في التراجع، بعد أن تحدثت الأنباء عن زيارة يقوم بها وفد مصري رفيع المستوى برئاسة «د. أسامة الهاز» لبحث القضايا الشائكة لعلاقات البلدين الأستراتيجية، كما تحدثت عن الاستعدادات التي يجري ترتيبها لمثل هذا، قمة بين الرئيس «مبارك» وبين «الرفيق البشير». وكانت أولى الخطوات التي اتخذتها السلطات المصرية في أعقاب إنتهاها زيارة الوفد السوداني للقاهرة - وروا فيما يبدو على فتحه ملف الممارسة السودانية بها - أن منح دخول «محمود عثمان» عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلى مصر. بعد أن جاء إليها مستجلاً عبر الحدود المشتركة، وهي نفس الطريقة التي سبق أن جاء بها عدد من قادة الممارسة السودانية إلى مصر خلال العامين الماضيين!

وفي الوقت الذي بدأ أن نظام «البشير» قد نجح في تجميد القوى الأتريقية المجاورة، وأستعوى بالقرعة الإقليمية الإيرانية الصاعدة، فقد أشعلت التطورات المعقدة على جبهة قوى الممارسة السودانية في الخارج بعدا إيجابيا لهذا النجاح. فبعد الاشتقاق الحاد في صفوف «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يقودها جين قرتق، والتي تقود حرا سبعة ضد الجيش النظامي السوداني، شهدت الأحزاب التقليدية المشاركة في «التجمع الوطني الديمقراطي» التي يضم فصائل المعارضة الرئيسية لنظام «البشير» انقسامات حادة وسط صفوفها. أبرزها الاشتقاق الذي قاده الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي الشريف زين العابدين الهندي» ضد رئيس الحزب «محمد عثمان

المجرفني». وفي الوقت التي تصاعدت فيه حدة الصراعات بين قيادات الحزب الاتحادي، تجرئ الحكومة السودانية صفارات مع «أحمد المجرفني» رئيس الدولة السابق، وثيقن «محمد عثمان المجرفني» لإقتناعه بقبول فكرة الصلحة وإزاحة نفسه للعودة إلى الخرطوم. كما تجرئ مقارضاة أخرى تستهدف إقناع الحكومة السودانية بالحدول عن قرارها بصادرة أملاك «محمد عثمان المجرفني» في مقابل عودته هو نفسه للخرطوم في سياق قبول مبدأ الصلحة معها.

وفي حزب «الأمة» الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق «الصادق المهدي» يتشكك إقناعه، يعترض على مشاركة الحزب في العمل تحت راية «التجمع الوطني الديمقراطي» أو الالتزام بميثاقه، الذي يعتقد هذا الاتجاه أنه مخالف لمبادئ حزب الأمة فضلا عن أنه يهدد الأرض بما سببه «تفريغ مخططات القوى العلمانية»

ويصر النظر عن التفاصيل، فإن الصراع داخل أحزاب المعارضة، وبين أطرافها، يبرز روحا تنافسية بين فصائلها، لم تكن موجودة حين تم التوصل على مسيقان «التجمع الوطني الديمقراطي» في أكتوبر عام ١٩٨٩، كما أنه يهدد وحدة التجمع بظهور الجاهلين لكل منها رؤية مختلفة من الوفاء من قضية فصل الدين عن السياسة، وإقامة دولة علمانية في السودان، وما لاثق فيه أن تلك التصاعدات في صفوف حركة المعارضة، تحبس رصيدها إضافيا لنظام «البشير» سواء لعب دورا في إحداثها أو لم يلعب، فهو المستفيد الأول من تشتت خصومه وضعف معارضيه.

ولكن صاغت حكومة «البشير» أنها أجزته بالاستفادة من تحسين علاقاتها بدول الجوار، ومن التغيرات على الساحة السودانية والاقليمية قد أهدرت، بالإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها مؤخرا وضخا لشرط صندوق النقد الدولي، والتي يوجهها تم تحرير سعر الدولار بعد أن كان ٣٠ جنيتها ورفع الدعم الحكومي لها، لأنها تتم أولا دين دعم أو أسعار النقل والمواصلات البرية والجوية، وإعلان الحكومة عن تطبيق سياسة اقتصاد السوق الحر، وهي سياسة تنبئ مزيد من القشل للزريع، لأنها تتم أولا دين دعم أو قبول خارجي، كما أنها تنفذ في دولة تحكم «بالجبهة الإسلامية القومية»، وفي بنية

اقتصادية تعاني من المجاعة والحرب الأهلية ، مما أدى إلى تخریب هياكله الانتاجية وتدميرها بشكل نهائي.

وباعتبار وزير المالية السوداني عبد الرحيم حمدى نفسه، فإن القرارات الاقتصادية الأخيرة «ستعقب في اتساع فجوة الميز في الميزانية التي في كجهره بالفعل». وفي أعقاب صدور تلك الأجراءات تصاعدت التحركات الجماهيرية للتعبير عن نتمتها عليها. فاندلعت المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات الطلابية والعشائرية في مختلف المدن السودانية، مما دفع الحكومة لشن حملة اعتقالات واسعة وحل الاتحاد العام لعمال السودان، كما حدد القضاء بالاستقالة الجماعية بعد رفض مطالبهم بتحسين شروط خدمتهم. وتكتسب هذه التحركات أهميتها، من أنها تأتي متزامنة، مع نهج المعارضة السودانية، في عقد المؤتمر الثاني للجهادات العجمع الوطني الديمقراطي» في لندن بمشاركة ممثلين لمختلف الأحزاب والشرى الحديثة والشخصيات الوطنية العامة، حيث اعتمد الاجتماع «وصيفة موحدة لميثاق العجمع» تنبل بالنضال الشمى والكفاح المسلح نهجا مشروعا للإطاحة بالديكتاتورية العسكرية، ثم إقامة حكم انتقالي لا يتجاوز خمسة أعوام، وعقد المؤتمر القومى الدستورى في فترة لا تتجاوز ٦ أشهر من إنشاء الحكومة المؤقتة . على أن يحسم المؤتمر قضايا الهوية والتنسيب والتطور وإقتسام السلطة والثروة ويحدد العلاقة بين الدين والدولة، على أن تشارك «الحركة الشعبية» و«الجبهة الشمى» في السلطة مباشرة دون انتظار لعقد المؤتمر الدستورى بمايعنى تمهيد الوضع العسكري في السودان إلى حين انعقاد المؤتمر. وظلت قضية «مصادر الفسح» التي كانت محلا للخلاف قبل عقد المؤتمر معلقة بعد انعقاده، بتوصية ببيانه الختامى بإحالتها إلى المؤتمر القومى الدستورى.

وانتقاد مؤثر لادن لايعنى أن الأمور على جبهة المعارضة السودانية مطمئنة ، وحسم الوضع في السودان لصالحها يتطلب أن تتوصل فصائلها لحل خلافاتها حلا جذريا، وأن تطرح برنامجا عمليا يفتح مجالا أوسع للتأورق ويهدد الطريق لتعفيذه يد جنودها لتزطيف السخط الشعبى المتصاعد في الداخل لصالح أهدافها . ومن غير ذلك فستظل إشكالية المسألة السودانية أن الحكومة ضعيفة رغم ادعائها، وأن المعارضة ليست قوية بالشكل القادر على مواجهتها



الجزائر

هل هناك قوة شالشة؟!

الأمم .. والاقتصاد

هذا الخطر مازال قائما، وربما أكثر احتمالا الآن؟

إن تتبع الأحداث في الجزائر، والبحث عن بعض جذورها وقباس قسرة ونفسرة القوى المتصارعة، قد تساعد على تقدير أدق للاحتمالات المختلفة.

حسين عبد الرزاق

من الواضح أن القوة الأساسية اليوم في الجزائر هي الجيش الجزائري، كما كان دائما منذ الاستقلال، سواء في الصراع مع الحكومة المؤقتة (عام ١٩٦٢)، أو في تنحية «بن بلا» وتولي «العقيد» هواري بومدين مجلس قيادة الثورة وللسلطة في ١٩ يونيو ١٩٦٥، أو في حسم الصراع على منصب رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عقب وفاة بومدين في ديسمبر ١٩٧٨، وقرض «العقيد» الشاذلي بن جديد (قائد منطقة وهران وأقدم ضابط وأعلى رتبة في الجيش) رئيسا للجمهورية وأميناً عاما للحزب الحاكم والوحيد، أو في التصدي للظاهرات وأحداث العنف وانتفاضة الجزائريين في أكتوبر ١٩٨٨ واستقالة لإنتفاذ الحكم، ثم في الصدام مع جبهة الإنتفاذ في يونيو ١٩٩١، وأخيرا في انقلاب ١١ يناير ١٩٩٢ واستقالة «بن جديد» وتشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة «محمد بوضياف» (راجع مقال أمنية النقاش -مجلة اليسار- العدد ٧٤ -فبراير ١٩٩٢- ص٤١ وما بعدها)

وتقدم سياسة الجيش، في مراجعة «جبهة الإنتفاذ» على محورين الأول أنى قصر المدى، يعتمد على تصفية «الجبهة الإسلامية للإنتفاذ» عسكريا وبوليسيا، وتجميع القوى السياسية (المدنية) ضدها. والثاني طويل المدى، يعتمد على تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي بأمل معالجة المشاكل الملحة، خاصة التدهور في مستوى المعيشة والبطالة والفقر، والتي شكلت الأرضية المادية التي أدت إلى فوز جبهة

عديدة على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك ٤٥.٤٠٪ من الجزائريين امتنعوا عن الادلاء بأصواتهم في المرحلة الأولى من الانتخابات (٥ مليون و٤٣٥٩٢٩) وأن هناك (٦١٢٩٤٧) صوتوا لحزب «جبهة التحرير الوطني الجزائري» (وأنصف مليون و١٠٦٦١) صوتوا «لجبهة القوى الاشتراكية»، في المقابل حصلت «الجبهة الإسلامية للإنتفاذ» على (٣٣٠٠٠) صوتا و٢٢١ (٢٩٠٠٠) صوتا. كذلك فمن الحقائق التي تفيد عن كثيرين أن قيام جبهة الإنتفاذ كان ومازال مغالفا للفتور الجزائري الذي يتبع قيام أحزاب دينية..

ويطرح هذا الرأي سؤالاً هاماً.. هل منع الانقلاب خطر «الحرب الأهلية» -إذا كانت بالفعل خطرا هذه الجزائر قبل الانقلاب- أم أن

في حوار مع واحد من ألمع كتاب الجزائر ومفكرها، بعد أيام قليلة من استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وتشكيل ما يسمى بالمجلس الأعلى للدولة بقرار من الجيش الجزائري، قال لي.. «ولست الأزمة في الجزائر مجرد أزمة حكم وأزمة نظام، إنها أزمة مجتمعية شاملة. سواء وافقنا على ما حدث أو لم نوافق، سواء كان ذلك عدوانا سافرا على الديمقراطية أم دساعا عن الديمقراطية، فمن المؤكد أن السبب المباشر للانقلاب هو الخوف من إنفجار «حرب أهلية» في الجزائر نتيجة لصعود «الجبهة الإسلامية للإنتفاذ» للحكم. فمنطقة القبائل «البربر» تتسبب في ظروف عديدة، تاريخية وثقافية وقوية وعرقية، لم تكن لتقبل تحت أي ظرف حكم «جبهة الإنتفاذ»، والذين يصرقون الجزائري يدركون أن منطقة القبائل كانت من أخصب مناطق الجزائر في الكفاح المسلح خلال حرب التحرير (١٩٥٤-١٩٦٢). كذلك فقد أعلنت كل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، عقب إعلان نتائج المرحلة الأولى للانتخابات، والتي فازت فيها جبهة الإنتفاذ فوزا أسحقا، رفضها لحكم جبهة الإنتفاذ، وعبرت عن هذا الموقف بمسيرات تاريخية شارك فيها ٣٠٠ ألف جزائري أكثر من نصفهم من النساء. وإعلان إضراب احتجاجي. لقد طالبت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الجزائرية بوضوح بعدم السماح بتولي الجبهة الإسلامية للإنتفاذ للسلطة وبإلغاء الانتخابات وأعلنت قوى

أو المساعدات الخارجية فإن أثر هذه الإصلاحات لن يكون له أثر في المدى القصير، وبالتالي لن يكون حاسماً في المواجهة الحادة القائمة الآن في الجزائر.

الجزائر

على الضفة الأخرى تطف «الجهبة الإسلامية للثاقفة» مستندة إلى شرعية الانتخابات، التي حصلت خلالها، أو خلال جولتها الأولى، على أغلبية كاسحة (١٨٨ مقعداً من أصل ٢٣٠ مقعداً). ورغم أن جبهة الثاقفة لم تتأسس في الجزائر إلا عام ١٩٨٨ - أي أنها حزب جديد - إلا أن جلوسها تمتد بعد من ذلك بكثير. وفي دراسة خاصة للزميل جوزيف سماعة عن «تطور الحركة الإسلامية في الجزائر» يشير إلى مجموعة هامة من الحقائق التاريخية.

- أول بروز مستقل للتيار الإسلامي السياسي، كان تكوين «جمعية القيم» برئاسة «الهاشمي التيجاني» وإصدار مجلته «التهديب الإسلامي»، والتي تبنت الدعوة إلى «تطبيق الشريعة الإسلامية». وكان تأثر هذه الجماعة وأضعا بأفكار «الأخوان المسلمين» في مصر. وحصلت الجمعية على الشرعية القانونية عام ١٩٦٤ خلال الصراع ضد القوى اليسارية من العناصر اليسوعية في جبهة التحرير. ولكن سرعان ما منعت الجمعية في سبتمبر ١٩٦٦ بعد موقفها العدائي من نظام الرئيس جمال بعد الفاضل عقب إعدام المرحوم «سيد قطب» ثم حلت نهائياً عام ١٩٧٠.

وكانت هذه المعارضة الإسلامية معارضة من داخل السلطة لأعضاء الجمعية (مثل الشيخ هياص ميني) كانوا أعضاء في جبهة التحرير، بل ويترشحون في الانتخابات باسمها.

- الظهور الثاني للتيار الأصولي التشدد هذه المرة - كان بسبب المطالبة بالأسراع في التحرير ومعارضة الإصلاح الزراعي والاشتراكية. وفي هذه المرحلة أصدر أحد قادة هذا التيار «الشيخ عبد اللطيف سطلاني» كتاباً تحت اسم «الزوكية هي أصل الاشتراكية»، وقال فيه أن الاشتراكية كفر. وكل فلاح يستثمر أرضاً مؤجرة كافراً. والصلوة لا يجزئ فوق أرض انتزعت من أصحابها خلافاً لأحكام القرآن. وطبع هذا الكتاب وزُرع في الجزائر بكثرة



أبوت أحمد يلوح لظاهرة
ال ٢٠٠ ألف ضد جبهة الثاقفة

يصل إلى ٥٠٠٠ يتم تجميعهم في خمس معسكرات اعتقال أقيمت في الصحراء ١٠٠. بينما تقدر مصادر جبهة الثاقفة ومصادر صليبية جزائرية عددهم بـ ١ ألفاً.

وقد بدأ هذا الإجراءات الأمنية. فلا يسجل للسلطة الجزائرية أي تحرك فعال لمواجهة الأزمة. وقد يكون من المفيد التذكير ببعض جوانب الأزمة الاقتصادية لئلا نصل دين الجزائر إلى ٢٦ مليار دولار. ٧٠٪ منها لمؤسسات وبنوك خاصة وتستحق السداد في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. وتصل الدين المطلوب سدادها منذ الآن وحتى مارس ١٩٩٣ إلى مليار دولار. وقد رفضت الحكومة الجزائرية - بحجة في ذلك - إعادة جدولة هذه الدين لأنها ترفض الخضوع لشروط وروشة صندوق النقد الدولي، التي أدت إلى الكوارث في كل مكان، واستؤدى في الجزائر إلى مزيد من البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور مستوى المعيشة. ويصل عدد عاطلين إلى أكثر من مليون عاطل (٢٥٪ من قوة العمل). وتحتاج الجزائر هذا العام إلى ملياري دولار لاستيراد المواد الغذائية الضرورية.

وتسوق الدوائر الاقتصادية أن تقل عائدات الجزائر من الغاز والبترو من العاملين الماضيين. وما يذكر أن حكم «الجيش» في الجزائر يدد عائدات النفط الهائلة في فترة ارتفاع أسعار البترول الأسطورية فمن ١٩٧٣ إلى ١٩٨١.

وهي لو توصل الحكم إلى بعض الحلول

الثاقفة في أول انتخابات برلمانية جرت في ظل التعدد الحزبي. وكما أعلن «محمد بوضياف» فإن سياسة الحكم الجديد ترمي إلى تحقيق ستة أهداف مترابطة.

- ١ - إعادة هبة الدولة واحترامها.
- ٢ - تصحيح المسار الديمقراطي واستمرار اقتصاد السوق، مع احتفاء طابع الأخلاقية على علاقات السوق، وتحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية واستمرار مراقبة الدولة للقطاعات الاقتصادية والاستراتيجية.
- ٣ - تطوير المؤسسات العمومية وتشجيع المؤسسات الخاصة الصغيرة
- ٤ - مواجهة الطلب الاجتماعي فيما يتعلق بالتصوير والسكن والتكوين المهني
- ٥ - فتح الباب للاستثمارات الأجنبية على أساس التعاون.
- ٦ - معالجة مسألة المديونية التي تستهلك ٧٪ من دخل الجزائر، وتأكسد احترام الجزائر لكل اتفاقاتها.

وهي أن تركز السلطة الجديدة في الجزائر ينصب على الإجراءات الأمنية العنيفة لمواجهة جبهة الثاقفة.

وبدأت المواجهة بشروع السلطة في تطبيق القانون الخاص بحظر استعمال المساجد لأغراض حزبية، ومنع استعمال الساحات والطرق المجاورة للمساجد في التجمع لأي غرض وفي كل الأوقات إلا ترخيص مسبق. وأعلن بوضياف: «إن هباب الدولة في السنتين الماضيتين هو الذي أدى إلى الانحراف من الوظيفة المقدسة للمساجد، التي استعملت كمنابر لأغراض حزبية وهو ما يهينه القانون ويهينه الإسلام أيضاً. وستعمل على تطبيق القانون بصرامة».

وتلى ذلك حصار مقار جبهة الثاقفة والاستيلاء على مقر لقباية عمالية تدبره جبهة الثاقفة، واعتقال قادة الجبهة وملاحظتهم. ونزل الشرطة (والجيش) إلى الشوارع لمواجهة النشاطات العنيفة لأتباع جبهة الثاقفة. ثم إعلان حالة الطوارئ - استناداً للمادة ٨٦ من الدستور وذلك لمدة عام كامل اعتباراً من ١٠ فبراير ١٩٩٢، وإصدار قرار بحل «الجهبة الإسلامية للثاقفة» بعد سقوط أكثر من ٥٠ قتيلًا و ٢٠٠ جريح في المصادمات بين الجبهة والسلطة الجزائرية.

وطبق للمصادر الرسمية فإن عدد المعتقلين من أنصار الجبهة الإسلامية للثاقفة

بيع الحضور، قتل شرطي بعد اعتصام في جامع، وشق نساء غير محجبات بماء النار.. الخ -انشغلت السلطة في ملاحقة الأحزاب اليسارية التي اشتدت معارضتها للنظام بعد تولي الشاذلي بن جديد للسلطة واتجاهه لمراجعة التجربة وإبعاد العناصر المحسوبة على يه مدعين عن الجيش والجيبهة.. ولم تلتفت إلى تشكل وبرز الحركة الإسلامية. ومع نهاية عام ١٩٨٢ -تمسرت الجسرات على الاشكال المختلفة للعمل الاسلامي المنظم.. الكفاح المسلح -التظاهرات -الحراقة - العنف في الجامعات. وعلى البويرة الأولى للشروع الاسلامي (نداء ١٢ نوفمبر) وخرج إلى العلن القادة الذين سيعلنون مقابله الحكم بعد ذلك.

وفي هذا العام (١٩٨٢) برزت الحركة الجزائرية الاسلامية المسلحة بزعامة مصطفى بو عالي.. الذي خطط لاعتقال المستعربين ونصف مقرر اتحاد المرأة الجزائرية، وفندق أوراسي. وألقى القبض على أعضاء الحركة وزعيمهم وقت محاكمتهم. ومع احساس السلطة الجزائرية بخطر التيارات الاسلامية وإرتكبت خطأ قاتلا، أرادت أن تواجه التيار الاسلامي على أرضيته أن تعزز من شرعيتها الدينية باعتماد نهج يلتقي مع مايقوله هذا التيار أكثر مما يسايل منه، استدعى الحكم الجزائري الداعية المصري المعروف محمد الغزالي وعينه ومدير الهيئة العلمية في جامعة الأزهر



عبد الحكيمة بن هبيل

الجوامع هي ساحة التحرك السياسي للتيار الاسلامي. وجاء استياد آفاق الهجرة إلى أوروبا نتيجة تشجيع سوق العمل، وارتقاء البطالة، وبدء مرحلة الركود في الاقتصاد الجزائري، ليرغم شباب الجزائر على التحول إلى وحراس الحدود، وهي التسمية التي ألفت على المتصكين في الشوارع.. وبدأ الظهور العلني للحركة الاسلامية في الجامعات في نهاية السبعينات فازداد عدد المتصكين وظهر حد أدنى من التنظيم بين صفوفهم. وبدأت تظهر حوادث عنف في عام (١٩٨٠-١٩٨١) مثل تدمير محال

عام ١٩٧٤. وشكل هذا الموقف «مخدلا لتحالفهم -أي تيار الاسلام السياسي- مع كبار ملاك الأراضي وهو تحالف يضيف وزن فحة اجتماعية ثقفة إلى الوزن الاسلامي الناشئ بين الطلاب».

محمد صديق والميثاق الوطني الجديد - عام ٧٦، وهو ميثاق ذو نبرة اسلامية واضحة، ويمكن تحالفا ضعيفا بين سلطة بومدين وتيار «الاسلام - عربى».. ظهر تيار اخر وافض لهذا التحالف والميثاق بزعامة والشيخ مخلوف نحات. ولأول مرة حاول هذا التيار التيسار للجور. للكفاح المسلح، وقام بمحاولة واحدة في «البلدية» انتهت بالقبض عليه ومحاكمته والزج به في السجن من ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨١ «حين أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد»

في ظل تحولات هامة تتمثل في فشل الثورة الزراعية وتعرض محاولات التصنيع، ومشاكل سياسة التعريب التي أمدت الجزائر بفتة جديدة من المتعلمين المتعلمين والعاملين بأجور متدنية.. أصبح التيار الاسلامي هو الطرف الأقوى بين الميرمين. كما شهدت الجزائر في الفترة من ١٩٦٢، (الاستقلال) وعام ١٩٧٢ بناء ٤٤٧٤ جامعا، ثم ارتفع العدد إلى ٥٢٨٩ جامعا عام ١٩٨٠. ولعب كبار الملاك الزراعيين وعناصر خارجية دورا هاما في تمويل وانشاء هذه الجامعات، ومكافأة للاسلاميين على موصلهم من الاصلاح الزراعي.. ولعبارية النظام». وقد أصبحت هذه



ملحق
وملحق
من
جهة
الاتحاد

عبد القادر» في «كسطينة».. أصبح أن القزالي يدعو لاسلام معتدل لكنه يصر على أن الاسلام هو الحل.

وتقريباً -الحكم بانتفاضة أكتوبر ١٩٨٨، ورغم أن الانتفاضة- مثلها مثل انتفاضة ١٨ يناير ٧٧ في مصر- انتفاضة ثقلانية، إلا أن الحكم وبعد أن رأى دور التيار الاسلامي أثراً، إنطلاق الانتفاضة لجأ إلى الحوار مع قادة هذا التيار. فاستقبل في جديد، كل من عباس مدني وعلى ليلعاج ومحمود ترحاج.

ويصدر القانون الذي سمح بالتعددية الحزبية ظهرت جبهة الانقاذ للوجود كتمتع لتيارات مختلفة تنتمي جميعها إلى تيار الاسلام السياسي، وتستند إلى جمهور واسع من الشباب المعطل عن العمل.

ويضيف صديق جزائري لهذه المعلومات حقيقة أخرى. وهي أن الجزائر وقعت عقب الاستقلال في خطيئة ازواجية التعليم فأنشأت تعليمياً دينياً منفصلاً عن التعليم العام، مقلدة لصر وتونس. وبعد فترة تخرج مئات الآلاف من المعاهد الدينية لينضموا- أكثر من غيرهم -إلى صفوف الماطنين لتدني سترواح التعليم العام والفقى. وضاف من الأرمسة.. أن تقعن المدرسين دفع بالجزائريين لاستخدام آلاف المدرسين المصريين، كان كثيرون منهم من التفتين للأخوان المسلمين حيث بأشروا الدعوة بينهم. وشكل هؤلاء (خروج المعاهد الدينية) الجيش الخائفي للجهة الاسلامية لانقاذ.

الشرعية الشعبية

وقد اتخذت الجبهة بعد الانقلاب موقفاً بالغ الحدة والعنف فالانقلاب انتزع منها نصراً انتخابياً هائلاً، فتح الباب أمام صمودها للسلطة وفرض برنامجها. فعدت الجبهة في أول بيان لها إلى مقاومة الانقلاب. وقال بهانه.. «إن بلادنا تعيش أزمة حادة تنذر بكل خطر على سلامة البلاد ووحدةها وأمتها بسبب شهرة التسلط عند زمر من محترفي الطغيان والاستبداد والوصاية على الشعب.. إن الطغمة الحاكمة خانت الله والرسول والمؤمنين.. وعلى أرض الواقع انتشرت أعمال العنف التي قامت بها كواد الجبهة وعناصر أخرى مثل «الافغان» وهم مجموعات من المسلمين المشهورين بالعنف

حاربوا في أفغانستان إلى جانب المعارضة المسلحة (الجهاديين) بعد أن درجهم المخابرات المركزية الأمريكية في باكستان والسعودية.. ولايصرف على وجه الدقة هل هم جناح تابع لجبهة الانقاذ أم لهم استقلالهم، وكذلك جاعات التكثير والهجرة.

ورغم تراجع الجبهة عن تنظيم المسيرة التي دعت إليها يوم ١٤ فبراير الماضي عقب صلاة الجمعة، فيستحيل الزهان على تصفيحتها كقطب متاوى. للحكم القائم في الجزائر. فالعنف وحده لا يمكن أن يقضي على تيار له أصوله وجذوره في الجزائر. وتشترك على أرضية اقتصادية واجتماعية مواتية تماماً.

وهنا يبرز السؤال الذي يشغل بال الجميع..

هل هناك قوة ثالثة تستطيع انتقاذ الجزائر من هذه المواجهة بين الحكم وجبهة الانقاذ؟

الحقيقة السياسية للجزائر تضم أكثر من ٥٠ حزباً سياسياً، من أهمها «حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري» بزعامة عبد الحميد مهري «جبهة القوى الاشتراكية» بزعامة حسين آيت أحمد، «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر». بزعامة أحمد بن بلاء، «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» بزعامة سعيد سعدي، «حزب التجديد الجزائري» بزعامة نور الدين بوكروح، «حركة المجتمع الاسلامي- حاسي» بزعامة محفوط ترحاج، «حزب الطليعة الاشتراكية» الحزب الشيوعي- بزعامة هاشمي شريف، «الحركة الجزائرية

للعادلة والتنمية» بزعامة قاصدي مرياح.. وباستثناء جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية، فإن الأحزاب الأخرى لاتصلح لتكوين قوة ثالثة. ولا يمكن أن تشكل جزء من هذه القوة، ولكنها لا يمكن أن تكون بذاتها هذه القوة، لتضعف نفوذها بين القوى الاجتماعية المختلفة.

وبمشكلة جبهة القوى الاشتراكية استنادها «واقعي»- إلى البربر ومنطقة القبائل، وبالتالي عدم قدرتها على أن تجمع حولها كل القوى الديمقراطية والمدنية في الجزائر.

أما جبهة التحرير الوطني الجزائري.. حزب الثورة والاستقلال، فقد كان الواجهة التي يحكم الجيش من خلالها خلال ٣٠ عاماً. وتجمع داخلها تناقضات وضراعات عديدة بين تيارات وزعامات مختلفة حمراء- الابراهيمي- بعياني- مهري.. إلخ. وكان تصويت غالبية الناخبين لصالح جبهة الانقاذ، رفضاً لجبهة التحرير في ناحية منه.

ولكن ماذا يظل أن الجبهة كانت القوة الثامنة في عداد الأسرات خلال المرحلة الأولى للانتخابات، وأن ارتباطها بالثورة يجعل لها مكانة خاصة في قلب الجزائريين، وهناك علاقات وثيقة تربط اسمها العام (الحالي) بقوى سياسية مختلفة ويستطيع التحالف معها، ومع مؤسسات المجتمع المدني.

وقد اتخذ عبد الحميد مهري موقفاً مستبشراً من الانقلاب، عندما أعلن أن «المجلس الأعلى للدولة ليس دستورياً وأن كان سلطة فعلية» وقال مهري في مناقشات اللجنة المركزية للجبهة أن حزب جبهة التحرير يواجه اختياراً حاسماً. يكون أو لا يكون.. أن لا يكون.. معناه أن تبقى الجبهة مجرد غطاء للنظام بقدر الشرعية دون أن تحكم في مقابل بعض الامتيازات المادية لقادتها. وأن تكون معناه الاستقلال بأستراتيجيتها وسياساتها والتعامل مع النظام كمعارضة، حتى تصبح في الحكم فعلاً وتفرس برنامجها عن طريق «الشرعية الشعبية».

وبقي السؤال هل ينجح مهري ومن معه في تحويل جبهة التحرير إلى حزب حقيقي يبحث عن الشرعية الشعبية، وتكوين قوة ثالثة تلتف بين قوتين مسلحتين يعتمدان الضعف.. أم أن الوقت قد فات جبهة التحرير؟

سؤال يتوقف على إجابته مستقبل تطور الأحداث في الجزائر.

عبد القادر حشاني



انتخابات الكنيست الاسرائيلي بين اليمين.. واليمين المتطرف

شريكين في اعداد مايسمى بخطة حكومة اسرائيل للسلم في الشرق الأوسط، وهي خطة مرسوخة لمشروع الإدارة الذاتية الذي أقر في اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩. ولكن الأسر لا يتوقف على هامبر ورايين وحدهما. انما على قوة كل منهما الانتخابية وقوة بقية الأحزاب في اسرائيل.

ومع ذلك، فإن انتخاب هذين الرجلين بعد ذاته، والمركة التي خاضها كل منهما حتى فوز يساعدان المراقب على فهم اتجاهات المركة الانتخابية القادمة في اسرائيل. وعلى انطا، اجوبة أولية للكثير من التساؤلات. فالانتخابات الاسرائيلية لم تعد حدثا مسلما بهم الاسرائيليين قسب، انما هناك وحق اهتمام عربى وعالمى بها.

ولنتناول استعراض المركتين اولاً..

في حزب العمل

الانقلاب الذي حصل في حزب العمل هو انقلاب يميني، مع أن اكثريه الأصوات فيه لم تعط لليمين.

لقد تنافس على رئاسة الحزب أربعة من قادة هم:

-اسحاق رابين، الذي فاز برئاسة الحزب بعد أن هزم منافسيه الثلاثة. رابين، على عكس منافسيه، لم ينشأ في العمل الحزبي، لقد صنع مجده السياسي من وصيله العسكري الطويل الذي بدأ قبل قيام اسرائيل.

وفي العام ١٩٤٨ كان قائداً لإحدى الفرق التي رحلت الفلسطينيين من منطقة اللد الزميلة، تخرج في سلم القيادة العسكرية حتى تسلم رئاسة أركان الجيش وفي ظل قيادته تحقق الانتصار الجارف في حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧) في زمن حرب أكتوبر كان سفيرا لاسرائيل في واشنطن. ولذلك لم يكن بين الفساد الذين وصموا بالهزيمة. بل بالعكس، فقد تمت الاشارة به لما قام به من دور مؤثر خلال الحرب اذ اقنع الأمريكيين بانشاء القطار الجوي العسكري من القواعد العسكرية الأمريكية إلى سيناء مباشرة نتيجة للقوات الاسرائيلية. لذلك تم استعادة بعد الحرب ليرأس حزب العمل مكان غولدا مئير التي استقالت.. وفاز برئاسة الحكومة. وبقي فيها حتى العام ١٩٧٧ حين تم اسقاطه بؤامرة مكشوفة. فقد كشف النقاب عن وجود حسابات بنكي

منذ لأول مرة منذ ١٨ عاما يخوض حزب العمل الانتخابات البرلمانية بقيادة اسحاق رابين. لقد نجح رابين، المعروف بمواقفه اليمينية في إحداث انقلاب (بالانتخابات الحرة) ضد منافسه الأتلي شمعون بيرس. وبالمقابل نجح شامير في تعزيز موقعة في قيادة حزبه، الليكود. وهكذا، وما أن القادة التي ستجرى في ٢٣ حزيران القادم ستكون ما بين اليمين (مغلاً رابين) وبين اليمين المتطرف (شامير). وسيمكس هذا الأمر اثره على مجمل السياسة الاسرائيلية المستقبلية. في قضية السلام وغيرها لكن المركة مازالت في بدايتها. وهناك عناصر أخرى في الساحة الانتخابية: أحزاب المتدينين اليهود التي تشكل لسان الميزان. وأحزاب اليسار الصهيوني التي توحدت في حزب واحد على أمل أن تزيد قوتها. والأحزاب الفاعلة بين العرب، التي تطمح في زيادة قوتها ليكون لها وزن مواز للوزن السكاني.

رسالة حيفا

نظير مجلى

أسفرت المركتان الانتخابيتان الداخليتان في الحزبين الكبيرين في اسرائيل، التي جرت يومى ٢٠ و٢١ شباط، عن فوز اسحاق رابين بزعامة حزب العمل. وفوز اسحاق شامير بزعامة الليكود. كل منهما يرشحه حزه لرئاسة الحكومة القادمة.

ورابين هزم زميله شمعون بيرس من الجبهة الأولى فكان ذلك انقلابا شخصيا وسياسيا في قيادة هذا الحزب.

أما شامير فقد عزز موقعه في قيادة الحزب.

إن هذه النتائج خلقت أجواء سياسية في اسرائيل تذكر بأيام التحالف بين الحزبين الأكبرين فيما سمي بحكومة الكتلة القومى، باعتبار أن رابين كان وزير دفاع مرتين في حكومة برئاسة شامير وقد سادت علاقات طيبة جدا بينهما في المرتين وكانا

بالدولارات على اسم زوجته في الولايات المتحدة وهذا مخالف للقانون. فاستقال وحل محله شمعون بيرس، وفي الانتخابات البرلمانية فاز الليكود لأول مرة (١٩٧٧) بزعامه قائم يمين.

خلال الفترة منذ ١٩٧٧ وحتى اليوم خاض رايبين حرباً شديداً مع شمعون بيرس وأصدر كتاباً يظن فيه باستقامة بيرس ويخلص به انقلاباً شائناً. وكان بيرس يهزم كل مرة ثم يدعو رايبين وجلاً ثانياً في الحزب. وخلال ذلك كان رايبين يحاول الظهور بشخصية سياسية مستقلة عن بيرس فاستقطب كل قروي اليمين داخل الحزب. ودفع باتجاه التدخل في حكومة كتل قروى تحت قيادة الليكود، حيث احتل منصب وزير الدفاع مسرتين. وقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في زعمه. واشتهر خلالها بشدة القبح وبسياسة تكسیر العظام. ووضح خطة سلام اقترحتها الحكومة تختص على اقتراحات قتل عما اعطته اتفاقات كامب ديفيد. ولذلك فهو رجل يميني واضح. وقسده فاز بـ ٤٠.٦٪ من الأصوات.

شمعون بيرس: له تاريخ عريق في حزب العمل بدأ بفترة الخمسين، إذ كان مساعداً لرئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون. مع أنه لا يعتبر عسكرياً إلا أنه تيسر عدة مناصب في وزارة الدفاع بدأها كسكرتير ثم مديراً عاماً ثم نائب وزير ثم وزيراً للدفاع في حكومة رايبين. سجل علم اسمه بناء القرن الذي في ديمونه. في زمن وزارته للدفاع نقلت مذابح يوم الأرض عام ١٩٧٦ ضد الجماهير العربية في إسرائيل (عرب ١٩٤٨) ونقلت سياسة إبعاد الشخصيات الفلسطينية إلى الخارج. لكن بيرس، الذي بدأ حياته السياسية صفراً يمينياً متطرفاً، غير منهجه بشكل ملموس. واستقطب حوله قروي اليسار في الحزب وأصبح يؤمن بالسلام مع العرب ومع الشعب الفلسطيني. التقى مع العديد من الزعماء والملوك العرب وبالزعم من أنه يعارض في إقامة دولة فلسطين وفي التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنه ظل مصحوباً على الجناح المركزي-الليبرالي- اليساري داخل حزبه. وقد حصل على ٣٤.٦٪ من الأصوات. وسقط من رئاسة الحزب إسرائيل كيمسار، وهو السكرتير

العام للقطاعات. من مواليد اليمن. وهو المرشح الوحيد من أصل شرقي. تاريخه يقتصر على العمل النقابي. لذلك استقطب أصوات العمال والفئات الفقيرة، وبشخصها أعضاء حزب العمل العرب (١٠٪) من أعضاء الحزب. لقد فاجأ كيمسار منافسيه حين حصل على ١٦٪ من الأصوات. مع أن مواقف السياسية تتراوح ما بين بيرس ورايبين فقد حسب على اليسار. لأنه سحب أصواته بالأساس من معسكر بيرس.

أوروا فهو: فاجأت الكثيرون بتبعية القشتل (حصلت على ٥.٩٪ من الأصوات) فهو واحدة من الزعماء المتعقلين في حزب العمل. مواقفها السياسية واقعية. تصبيرة للسلام. وفي القضايا الاجتماعية تعتبر نصيرة حقيقية للقطاعات الصغالية والفقيرة. لكن مشكلتها أنها لا تملك مالا مقل بين روابين ولاهنازاً إدارياً كما كيمسار. المهم أن الوسط واليسار معاً في حزب العمل فازوا بتبعية ٥٩٪ من الأصوات، ومع ذلك فإن اليمين- روابين- هو الذي فاز برئاسة الحزب. وسيكون مرشحه لرئاسة الحكومة.

وعلى الرغم من الجانب اليساري في يمينه رابين، فقد تكون هذه اليمينية بالذات عنصراً مفيداً في الحركة باتجاه انتصار حزب العمل في الانتخابات. أن استطلاعات الرأي تجمع على أن رابين هو أكثر شخصية مقبولة لدى الجمهور لرئاسة الحكومة. أكثر من شامير وبيرس وشارون ولبني.

اليمن الآخر..

في الليكود عزز اسحاق شامير مكانته داخل حزبه وبشكل كبير.



لقد تناقش مع نائبه دافيد لبني، وزير الخارجية، ومع وزير الشؤون الإسكان أوتيل شاورن. لارل - لبني- له صفة عميرة أساسية أنه من اليهود الشرقيين. وقد تكون هذه الصفة سبباً لكن لبني في أي يوم من الأيام إلى رئاسة حزبه أو الحكومة. فاجتمع الإسرائيلي يتعامل بتحييز واضح ليس فقط مع العرب بل أيضاً مع اليهود الشرقيين. لكن لبني حاول الظهور في السنة الأخيرة محباً للسلام. واعترض على العديد من مواقف شامير، خلال مؤتمر مدريد للسلام (لذلك شامير من فرصة المشاركة ووقف بنفسه في رئاسة الوفد الإسرائيلي لأنه لا يثق به) وهذه القضية قضت على مواقفه السياسية. كذلك فهو ليس فقط لم يصل إلى مستوى التناقص مع شامير بل حصل على ثلثي ما حصل عليه شامير من الأصوات (٣١٪) وبعد الانتخابات مباشرة، أفسر الجماعة لي. فسند قلب حشدي كل وزراء الليكود.

أما شاورن فهو اليميني المتطرف جداً وصاحب التاريخ العسكري الغني جداً. باسم هذا التاريخ حاول أن يخوض مسيرته الانتخابية سائلاً: أنا الوحيد الذي يستطيع تحقيقاً لاتفاضة. أنا الذي يستطيع استيعاب الهجرة اليهودية (أيضاً بحملة بناء. تتلذذ كما تتلذذ عملية عسكرية). أنا القادر على تحقيق النصر على حزب العمل بقيادة رابين. وشارون معروف بأدائه لأوسع عملية استيطان في فلسطين خلال السنوات الأخيرة تحدى بها العالم أجمع. وقد حث البلاد طولا وعرضا خلال حملته الانتخابية حتى يقبض لمن هذه الحملة. وكانت نتيجته ٢٢٪ من الأصوات فقط.

أما شامير فقد فاز بنسبة ٤٠.٦٪ من الأصوات. صحيح أنها لا تعتبر انتصاراً ساحقاً. بل في أقل من توقعات شامير ومعه (٥٠-٥٠٪) ولكنها بدون شك نتيجة محترمة على الأقل كانت كافية للفوز (الحمد الأدي للفرز هو ٤٠٪). وقد فاز شامير أولاً بفعل سلطة كرئيس للحكومة ففوق معه كل وزراء الليكود بدون استثناء. وبصرف أن لكل واحد من هؤلاء ورسالاته وخصايه. وثانياً يمثل شامير اليوم الخط المركزي لليكود دون حاجة إلى مزايدة يمينية متطرفة (من جهة شاورن أو مزايدة في موضوع السلام (من جهة لبني). وهذا الخط يحدد ذاته يميني متطرف. خلال المستعين

الأخيرين . قلم ما يكتفى من
الاثباتات على أنه رافض للسلام
 العادل، عمارساته في المناطق المحتلة فاقت كل تصور من حيث القمع والقتل والبش بالارهاب والابعاد عن الوطن . وزرع الارض بالاستيطان واطلاق يد المستوطنين وتسليحهم . والتشاهل معهم لدرجة التشجيع في اعمالهم الانتقامية واعتدائهم الفارسة على المراتين العرب .

وشامهر لم يبق بالصناعة الانتدابية لنفسه داخل الحزب ، كما فعل منافسه لافيتي وشارون . لكن دعايته كانت عمارساته السياسية والمكرية ، والتي بلغت أوجها في الفارة التي تم خلالها اغتيال اديان زعيم حزب الله ، هياس موسوى ، وزوجته وطفلة (يوم الاحد ١٦/٢/٩٢) والفارات الاخرى التي اعقبتها . ثم عملية الاجتياح إلى قري الجنوب اللبناني والتي تمت فجر يوم الانتخابات الداخلية (٩٢/٢٠) فتمتصا قيام اعضاء مركز الليكود بالاعتراض على رئاسة حزبه كان الجيش الإسرائيلي يقوم بقصفه القري اللبنانية . وكانت الاذاعة تنقل بيت حي شبه مباحر انباء هذا القصف . وقد ساعد هذا شامير كثيرا .

وجه المعركة الانتخابية

على هذه الخلفية ينطلق الحزبان الاكبران ، العمل والليكود ، إلى المعركة الانتخابية للكنيست ، المعركة على رئاسة الحكومة ، التي ستجري في يوم ٢٣ حزيران القادم . بدون شك ، أن الليكود يخشى هذه المعركة أمام حزب العمل برئاسة راين . وقد تكلم شارون وليفني بصراحة عن صعوبة المعركة ، وذلك على ضوء القوة الجماهيرية التي يتمتع بها راين فانقدرت تشير إلى أنه سيصرف اصوات مبعدين - ثلاثة على الأقل - من مصوي للليكود . والسبب أن راين محسوب على قوى اليمين ، وليس مثل بيرس . ومع ذلك فإنه أكثر واليمين من قادة الليكود فيما يتعلق بقضية السلام .

ولكن موضوع السلام لن يكون الموضوع الأساسي الوحيد المطروح في المعركة الانتخابية . فهناك قضايا عديدة أخرى مثل :

*** الهجرة اليهودية الكبرى**
 واستقبالها . فهذه الهجرة تراجعه مشاكل حادة وعقبة . شارون يجمع في توريير المسكن لعظم المهاجرين . لكن حكومته عجزت عن إيجاد مكان المصل لغالبية المهاجرين .

والكنيستون منهم يعيشون في جمع حقيقي . العشرات اندحدروا الى الجور
 يضطرون إلى المصل في أضعمال بسيطة وسوءا . لاقتناسب مع مهتهم ومضاهلاتهم . فتجند أطباء يعملون في الناطقة . وتجد موسيقيا شهيرا يعمل في محطة وفرد . وحزب العمل سوف يستغل هذا الواقع .

*** البطالة وهي قضية محرقة . إذ بلغت**
 نسبة البطالة ١١٪ من قرة العمل (أكثر من متي ألف عاطل عن العمل) .
*** الفقر - بلغ عدد الذين يعيشون تحت**
 خط الفقر خمسمئة ألف انسان (١٠٪ من السكان) .

الخدمات الصحية - حكومة الليكود
 توجهه للانتخابات يشروع تأمين صحي على الطريقة الأمريكية التي تجعل الخدمات الطبية يستمرى المواطن الاقتصادي ، الفنى يحصل على خدمة أفضل والفقرير يحصل على خدمة أقل جودة .

وهناك قضايا أخرى تهدد حالها أقل اهمية . كما أن من المتوقع أن تتشأ أو تكشف قضايا أخرى خلال المعركة ، خصوصاً وإن مراقبة الدولة ستستمر تقريرها السنوي في نيسان القادم ، قبل الانتخابات بشهرين وربما أقل .

إن مراقف راين في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، ما زالت مهمة : فهو لم يتقوه ذات مرة يهين الموضوعين أنه خير سياسة أنه عسكري . والجانب السلى في هذه الصفات قد يتحول إلى إيجابى . فهو يفهم جيلا لغة القوة والضغط . فإذا نجحت قوى اليسار مثلاً في احراز قوة كبيرة وذات وزن فإن هناك احتمالاً قوياً لأن تؤثر عليه بالقهاء الاضهاد عن التحالف مع اليمين ، ولكن إذا اعطيت قوته ولحزبه ، فسيكون من السهل عليه أن يدير ظهره قاصاً لليسار ويتوجه إلى اليمين من اليمينية .

وإذا كان الينديون حافظوا على قوتهم كلسان الميزان (١٣ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضواً) فإن راين قد يستصعب عليهم إلى صفه . فملاقاته بهم سيسته منذ العام ١٩٧٧ حين كان رئيس حكومة وأغضبهم بأن كسر حرمة السبت واستقبل طائرات امريكية في مطار اللد . فى حينه هدد المتدينين بالاستقالة فلم يكتسروا . واعتصموا ذلك استعثاراً بهم وعليه فإنه سيحببه القناصون مع الليكود لإقامة حكومة وحدة قومية وحكومة كهذه ستكون حكومة شلل خصرصا فى

العملية السلمية (كما هو معروف ، فإن حكومة الوحدة القومية الأخيرة سطلت أثر الخلاف بين الحزبين حول قضية السلام) .

ومن الضروري الأخذ بالاعتبار ، ليس فقط التطورات السياسية والعسكرية فى المنطقة ، بل ايضا نتائج الانتخابات لكل الحزبان الأخرى .

قوى اليسار الصهيونى (واتس) وهام
 (وشورى) توحدت فى حركة واحدة ستخوض المعركة الانتخابية بقيادة مشتركة الأحزاب الثلاثة تشكل اليوم ٩ أعضاء كنيست . وهى تطمح ، من ترحبها ، إلى زيادة هذا العدد .

القوى الفاعلة فى الوسط العربى تخوض المعركة بقائمتين أساسيتين : **المهبة**

الديمقراطية والسلام والمساواة (الحزب الشيوعى وحلفاؤه) والتي فازت فى الانتخابات الأخيرة بأربعة مقاعد (وخرست الرابع بسبب خيانة أحد الأعضاء - الذى يمثل الفلور الشرقيون القراء - وأنسجابه من الكتلة)
*** القائمة العربية ، التى تضم ممثلى**
 الحزب الديمقراطي العربى بزعامة السيد عبد الوهاب دواودة ، وممثل الحركة العلمانية للسلام ، بزعامة السيد محمد مهيارى ، ولها عضوان فى الكنيست .

هذان القائمتان تطمحان إلى ترشيح الأصوات العربية (التى يعادل وزنها ١٢ عضو كنيست فى حالة التماسك بين ١٠٠٪) بحيث يكون وزن العرب فى الكنيست يقدر بمائتين أو قريب من وزهم فى عدد السكان . وهذا يعنى محاولة تثنيهم فى التصوت للأحزاب الصهيونية . ولكن حصل القائمتين على ٨-٧ أعضاء كنيست سيكون نسبيا فى الظروف الحالية انتصارا كبيرا جدا . وهناك أحزاب اليمين المتطرف التى تشكل اليوم ٩ أعضاء كنيست . وقد يتوحدون فى حزب واحد .

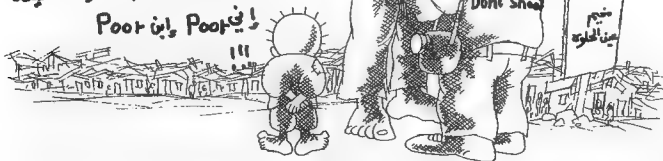
والحزبان الكبيران ، اللذان يضاهيهما جدا كقوة الأحزاب الصغيرة وبخشان التعرض للضغط منها وللاحتراز ، يفكران فى وسيلة لإزالة هذا الضغط بواسطة رفع نسبة الحسم إلى ٢٠٪ ، فالخرب الذى لا يحصل على هذه النسبة من اصوات الناخبين يسقط ولا يمثل فى الكنيست إن الأحزاب الصغيرة بدأت تضغط لمنع مثل هذا الوضع . وقد تنجح وفى هذه القضية أيضا سيكون تأثير على مسار المعركة .

ولكن المعركة مازالت فى بدايتها ، ونحن نتحدث فى هذه المرحلة فقط عن خطوطها العريضة .

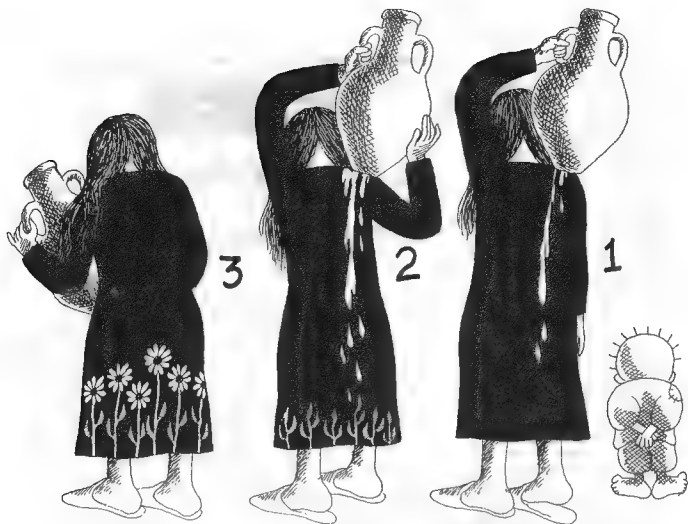
No متر me شيوعي me قصدي I am ثورة على الضرر
 me مع فتح... فاطمه my wife كانت ولا تزال مع فلسطين my boy
 الكبير مع الشعب ال small مع للقائمة الوطنية اللبنانية my بنت مع الديمقراطية.. الباقي
 من عارف مع مين.. يعني كل الفاعيليا ضد أمريكا واليهاميه والكنايت وعرب
 أميركا وحامب ديفيد وجماعة أبو حمزة.. I.. قصدي me فقير
 يعني Poor ابن Poor ومع ذلك يا رفيق قصدي يا متر من ممكن
 أبيع بلوي ولا ممكن أهدا أو أكت and if كل أولادي استشهدوا
 me مع فاطمه متعدين نستنفر ونخلف أولاد يرجعوا جبارة Yes
 .. ولا يا زلمة.. قصدي يا متر No one من هالزعامات بيعرف شو ممكن تعذب
 المسيح وانصلب مرة إحنا كل يوم... قال إيشي أيوب صبر!!! my wife فاطمه
 دائماً بتقول الكل باعنا... فاطمه my Love أخت الرجال بتسوي ألف زلمة من اللي
 شاطرين بزط الحلي بس... Yes فاطمه اللي بعدها معلقة مفتاح بيتنا بالناصرة برفقة
 ... بتسألني عيه دور النفط.. الأميركان نازلين فيه شغل
 No it is not... وإذا كان ممكن نجيب أمريكا...
 ... طبعاً إحنا بنحب لبنان وخصوصاً الجنوب
 ... لأنو قريب من الجليل.. والمثل قال كرمال عيبه الحلوة
 تكلم مرجعيون..

..محمداً فني إذا أنا ملم أو مسيحي؟!
 سني أو شيوعي؟... أما سؤال بارد صحيح
 .. من مهنك من الأول يا أخو الشلته

يا فيني Poor وابن Poor



كاركاتير



لبنان نجى العلى

فضل جديد من صراع «الحكم السعودي» مع الأصوليين.. والليبراليين!

كان الشباب المتدينون يجمعون وقائع الفساد التفسيشية في سبوتيف الحكم، وتعرفون بأنفسهم على التناقض الواقعي بين شعار الدولة الدينية وواقع الأمراء، وثروتهم الطائلة، خاصة أن الكثيرين من شباب الجماعات الدينية تعلموا في الخارج، وعرفوا الكثير عن طريق الصحافة والأعلام الأوروبي والأمريكي الذي كتب عن كل شيء.. من الفساد، لقمع النساء، لاختطاف الشيعة وملاحقتهم في المنطقة الشرقية.. لقوة العمل الأجنبية التي تتزايد باستمرار.

وكان رجال الدين قد رفعوا للملك عريضة يطالبون فيها بمجلس للشورى يقوم على أساس منهجهم وطريقتهم في الحياة، وكانت هذه العريضة هي رد فعلهم لعريضة أخرى سبق أن قدمها الليبراليون والباطنية فيها بالدعراطية الكاملة، ولأن صراع رجال الدين ضد الليبراليين لم يتوقف أبداً حتى وهم في ذروة صدامهم مع الحكومة، خاصة وأن الليبراليين يستندون على القوة الطائلة الهائلة للنساء، والتي يعاوبها رجال الدين، فقد أدرك الأصوليون بعد تقديم عريضة الليبراليين أنهم قد يفقدون مواقع نفوذهم خاصة أن الأمريكيين نظموا في بداية أزمة الخليج أنهم يساندون تطوراً ديمقراطياً ما في السعودية، وكان هناك خطر أن تستجيب الدولة للضغط الأمريكي وتستعين بالليبراليين والمعتدلين على هذا الصنيع مطالباً الأصوليين في حقيقة أمرها عملية إجهاض بالغة الدماء للمشروع الديمقراطي الأصلي الذي اعتقت حوله قوى كثيرة. وقد أعطى الأصوليون للدولة بهذه العريضة مخرجاً مريحاً.. فمجلس الشورى الذي ينفق من النظام الإسلامي على حد قولهم هو غطاء مناسب لنظام تكشفت عوراء بشكل لم يسبق له مثيل أثناء أزمة الخليج..

وحيث قدم الأصوليون عريضة لهم التي تحدثت عن الفساد الشامل، والتقصير الاجتماعي العميق، والتحكم القسري في مصائر الناس في السكن والسيارة والعمل، كانوا يشكلون كتلة واحدة وقال عنها بعض المعلنين أنه انقلاب حزب السلطة على السلطة، أنها أذهت تركت تأثيراً عميقاً لدرجة أن الملك وحكومته انتقلوا من المنطقة الغربية «جدة» إلى المنطقة الوسطى «الرياض» بعد أن جرى توزيع الوثيقة بثبات الآلاف إثر تقديمها للملك.

ومنذ ذلك الحين أخذت الحكومة تعمل على إثارة التناقضات داخل هذا التكتل

بداية أزمة الخليج وتطوراتها التي أدت إلى استدعاء الحكم السعودي للقوات الأمريكية، وهو ما رفضه في حته الشيخ «سفر الحوالي» ومنذ ذاك، لأن القوات الأمريكية هي قوات استعمارية غريبة تعتدي على استقلال البلاد، ولكن لأنهم كثرة يندسون أرض الإسلام، وقد جاءوا معهم بالنساء المجننات، إذ أن الشيخ الحوالي يشن حملة شهيرة واسعة ضد النساء أيضاً وكذلك ضد كل القوى الديمقراطية والليبرالية من أقصى اليسار لأقصى اليمين، باعتباره جميعاً علمانيين وكفرة.

إلا أن جذور المد الأصولي - الذي انتعش الآن بصورة غير مسبقة - حتى السعودية تعود في الأصل إلى السبعينات حين طرح الملك لهصل فكرة التضامن الإسلامي وخطط لها ومولها على الصميديين القوي والعمالي ووجهت نيرانها حينذاك للمحسك الاشتراكي إسهاماً في الحرب الباردة التي كانت مستخدمة. وقد صبت هذه الفكرة المياه في طاحونة الدولة السعودية الدينية باعتبارها حامية الحرمين الشريفين، فأنفقت أموالاً طائلة على المؤسسات الدينية كسند لها وتأكيد لشرعيتها. لكن تناقضاً نشأ بينها وبين هذه المؤسسات التي أقامتها، حين تكشف عن ارتباط الدولة بالرأسمالية العالمية وشركات البنوك، والنظام الأمريكي على نحو خاص.. وهو ما جعل التناقض يبرز أكثر فأكثر بين ما ترفعه من شعارات دينية وما تمارسه في الواقع، وذلك ما استفهمه الأصوليون أفضل استثمار أثنا حرب الخليج. وسقطت ورقة الضوت عن الدولة السعودية باستدعائها للقوات الأمريكية، وخاصة بعد أن تبين أن هذه القوات كانت في الطريق إلى السعودية حتى قبل أن يصدر الملك فهد بيان استدعائها. وفي حين أصغر المفتي الحكومي «بن باز» فتوى بجواز استدعاء القوات الأمريكية،

تشهد البلاد الآن فصلاً جديداً من الصراع المحتدم بين الدولة السعودية «و الأصوليون» وكان قد وصل لقوة جديدة حين توفرت للحكومة أخبار تقول أن «الأصوليين» ينظمون مسيرة ضخمة إلى قصر الحكم في الرياض في الثامن والعشرين من ديسمبر الماضي، فقامت باستدعاء قوات مكافحة الشغب لكن المسيرة لم تتم ولكن عوازل التوتر الشديد ما تزال قائمة وتبدو حول رفض التصاريح الأصلية المتشددة لمفاوضات السلام الحساسة الآن مع إسرائيل، ورفض البعثة الزبوية، والمفاوضات مع إسرائيل تعطل ركن الجهاد في الإسلام، والأيها «حرام» بنينا.

وكانت الحكومة قد نجحت في شق صفوف الأصوليين وتجديد قسم منهم بقيادة الشيخ «بن باز» المفتي الذي يؤيد الحكم، بينما يتعد الطرف الآخر الذي يشن حملة قهرض ضد الحكم الشيخ «سفر الحوالي» أستاذ العقيدة في جامعة أم القرى.

تعد الأزمة الجديدة في أصولها إلى

جهيمان العتيبي



الضخم الذي فاجأهم وتسمى لتفكيكه، فقالوا ليعضهم إن النصح لولي الأمر لا يتم بهذه الطريقة، أي مخالفة الرأي العام كله، وكان الأفضل لهم أن يخاطبوا الملك وحده. وأسفرت جهود الحكم عن تقسيم الكتلة الأصولية الضخمة التي بدأ أنها توسعت شدة إلى لفتين. الأولى يرى أن النصح هو خير وسيلة بدلا من التشهير بالحكم ولإعراض بالتالي مناقشات السلام أو عملية رسالة البلاد بما فيها البنوك التي أخذت تنتشر بشكل واسع.

والثاني يواصل التشهير بالحكم مستخدما الفاسد التي عرفها العالم كله، وهو يفضي مؤثر ومناقشات السلام مع إسرائيل، ويخاض الزيا والبنوك وسفير المرأة، وللاحتين الناس في حياتهم الشخصية فيعتقبونهم للسلام، ويرفضون أي حوار مع الفلسطينيين قائلين «إذا تقاربوا مع الشيوعيين فعلا يبقى لنا من حد الردة». وقد قام مجموعة من هؤلاء بتوجيه رسالة للشيخ «بن هاز» الذي يتولى القضاء والقضاة قائلين إنه لايجوز الاقتضا بالصلح مع «اليهود».

ويظهر بالاضافة التي الشيخ «صفي الحوالي» وجه آخر هو «عهد الحصن المهيكل» كأحد أبرز رموز التيار المعادي للسلطة وللنفس الدينية الرسمية معا، وهو قاض في المحكمة المستعجلة في الرياض وإمام وخطيب جامع «المجهر» الذي تنطلق منه خطاب أشد نارية من خطاب الحوالي وأشرطة التسجيل التي يوزعها.

وقد شن مؤرخا هجوما عنيفا ضد الأمير «مichel بن هيد البكر» الذي قيل أنه اعتدى على رجل دين هو الشيخ «البراك» إشارة إلى واقعة حدثت في جميع الأسواق الذي يمتلكه الأمير مشعل حين دخل بعض المطربين وبينهم «البراك» وقاموا بإلقاء النساء الشاربات من الأسواق، وقام «مشعل» بدفع «البراك» بيده فأتار رجال الدين الذين أوفدوا حشدا منهم لمقابلة الأمير «سلطان» أمير الرياض ليعتصروا فكان أن صدر قرار حكومي بوقف «المهيكل» عن الخطابة والإمامة وشكلت لجنة برئاسة «بن هاز» حضر اجتماعها أمير الرياض لتبحث في الأمر.

وكانت أول ردود الفعل على هذا الاجتماع قراراً اتخذته مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام بالغاء نظام الإسماع في الجامعات، وهو النظام الذي يسمح للطلبة والطالبات باختيار

سرات الدراسة أو مدحا حسب عدد الساعات الدراسية التي يحضرونها، وهو نظام يدفع الطالبات أن يركبن سسيارة الأسرة «الليموزين»، بدلا من الذهاب مع الأزواج أو الآباء، والاختار في سياراتهم في مواجيد العمل أو ركوب سيارات الجامعة في مواجيد محددة، ويؤذي ركوب الليموزين في رأيهم إلى انزلاق النساء وقصورهن وحملهن سفاحا!

وفي نفس القرار الذي استجاب للأصوليين المتشددين في عقائدهم للمرأة، صدر مرسوم آخر منع الشيخ «المهيكل» رسما من الخطابة والإمامة فحققت الدولة «للمهيكل» ما يريد وحرمته من قوله بتمسه.

ورد «المهيكل» بخطاب إلى الشيخ «بن هاز» قال فيه إنه -أي بن هاز- مجتهد ولكن الاجتهاد لايلزم إلا من يقوم به، أما الذين تقوم عنهم الأدلة على غير ذلك فهم غير ملزمين.

وكان يشير بذلك إلى تأييد بن هاز لمؤثر السلام والصلح مع «اليهود».

وأكد أنه سيحاسب عند الله منعه من الدعوة وإن يكف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسواصل الدعوة إلى الله..

وبعد هذه الرسالة وصلت المعلومات للحكومة من نية الأصوليين للقيام بمسيرة ضخمة إلى قصر الحكم في الرياض. فأعدت المدة كما سبقت الإشارة.. ويبدو أن التفكير في المسيرة نتج عن استفادة الأصوليين والذين هم اعدادا للجهمانية «نسبة إلى «جهيمان العتيبي» الذي اقتحم الحرم المكي بقوات كبيرة سنة ١٩٧٩ «بالحجرات الجديدة التي

الملك عبد



تضيقها لهم التيارات الأصولية في كل من السودان وتونس والجزائر، مع الحجرات التي تقدها جماعات دينية هربت من مصر لتعيش بينهم.

وبوسط مناخ التآزم والصراع الأصولي تبرز القوى الليبرالية من اليسار إلى اليمين، وتضم الشيوعيين والناصريين والمسيحيين والديمقراطيين العلمانيين بخاصة، كطرف متناوب آخر للحكم، وإن كان لايمتلك قوة الأطراف الأخرى سواء الحكومية أو الدينية فبقياها، وهو يعتقد إلى المبادرات، بعد أن غطت عرضة الأصوليين على عريضته، ومايزال يلطم جراح المعركة التي خاضتها مجموعة من النساء في نوفمبر ١٩٩٠، حين قمن بتشجيع من أزواجهن وأشقائهن بقيادة السيارات في الرياض وأطلق على حركتهن إسم «حركة السادس من نوفمبر»، إذ قام الحكم الذي ابتزته التطرف الأصولي بفصل النساء من أعمالهن ومنعهن من السفر حتى هذه اللحظة.

ورغم أن السلطات السعودية قد جربت دائما كيف أن ملائقتها للقوى الليبرالية اليسارية والمستتيرة، فتفتح الباب للتطرف الأصولي واستشرائه فبأنها تراجل نفس التكتيك.. التصدي للأصوليين ومقاومتهم وفي نفس الوقت الاستجابة لبعض مطالبهم التي تتوافق مع مصالح الحكم.. أي قمع الحريات العامة من حرية الصحافة حرية الفكر والتنظيم. وغالبا ما تدفع النساء قبل الجميع بالمسؤول والنهي عن المنكر.. ثم من هذا التمتع الفصل، فيصبح ضحايا دائمة لحاسرات «المطروحين» ورسائل «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر». واستجابة الحكومة لهم وتواطؤها الضمني معهم.. ورغم صراعها ضدهم، فإنها تقدم الوجه الآخر لمعلمهم الرديئة النافية للمصر، وذلك رغم أنهم يمسحون في قلبه ويستخفون أدوات التسليم التكنولوجي الهائل. فتتخذ «الحفانة» في السعودية شكلا مغايبا من الناحية الفكرية والانسانية لمضمرها الأصلي ألا وهو حرية الفكر الطليق وقصل الدين عن الدولة وتحرير المرأة.

وفي كلها مهمات سرف يستحيل تحقيقها في ظل التعمية المطلقة للحكم الذي يرتبط ارتباطا عضويا بالهيمنة الأمريكية ويستجيب لامتياز الأصوليين برفع شعارات دينية. وهي الحالة التي تحتفظ دورا أنبيا ومستقبليا لكل القوى الديمقراطية المستتيرة وفي القلب منها اليسار في الجزيرة العربية والخليج، ولينها كله حديث آخر.

البناء... متوهما أنه مادام يراها تجرى أمام عينيه فإنه يكون قد شارك فيها وأدى دوره..

لأن التلفزيون (والمثالية فإن كلمة «الصحافة» أو «الاعلام» في أمريكا تعني

في اللغة الأمريكي التلفزيون بالذات وتادرا ماتشيز إلى الصحافة المطبوعة) قد حول

الانتخابات إلى عرض تلفزيوني شبيه بأى عرض «إعلاني» لمؤسسة كبرى، وبحول

المرشعين إلى نجوم أشبه مايكروني نجوم التلفزيون والسينما، يركز على «هيتهم»

أكثر من أفكارهم وبرامجهم، يعنى بنصاتهم وحياتهم الشخصية لأن هذا ما يشير

«المترجمين» ويجذبهم إلى الشاشة، ويجلب أموال الاعلان التجارية، فلا فرق بين أحداث

الحملة الانتخابية في تصاعدها من المراحل الأولية إلى المرحلة النهائية وبين أحداث بطولة

كرة القدم أو «البيسبول» في مراحلها المتعددة... حتى يوم اللعب على البطولة أو

الكنس.

لهذا أصبح مقدار ما في خرائط الحملة الانتخابية لأي مرشح معياراً بالغ الأهمية في

تحديد مدى قدرته على الاستعانة بالاع والقدرة «الدعاية على العلاقات العامة لكي

أحسن صورة... تماماً مثل الإعلان عن أى سلعة تجارية، وعلى مثل السوق الأمريكي فإن

سلعة لا تظهر في اعلات التلفزيونين في سلعة لا يعرف لها... وبالتالي لا يستطيع لها

والقاعدة نفسها تصق على أن أى مرشح للرئاسة يعجز عن تفسير الأمور اللازمة

لحملة الانتخابية (حملة الدعاية) انه يهمل مجهولاً للخائبة الساعنة من المستهلكين وهم

في هذه الحالة الناخبون... ولأش كل من يتابع معركة الانتخابات الأمريكية

الحالية يحرف أسماء جورج بوش ووليام كلنتون ويحم هاركن ويأت بوكان..

لكن من يتابع ويستطيع أنه يعرف اسم مرشحه الرئاسة السوداء، التقدمية لينورا

فلواتي أو اسم لاري جران أو اسم ليندون لايفي المرشح من «داخل وزنائة

السن؟

لقد بلغت ميزانية انتخابات جورج بوش أكبر من سبعة ملايين

دولار... ولا تتجاوز ميزانية حملة جران مثلاً - ٢٠ ألف دولار. فهل يمكن تصور

ويود تكافؤ فرص بين هذين المرشحين للرئاسة سواء في الوصول إلى عيون وأذان الناخبين... أو الوصول إلى البيت الأبيض؟

« خلال السنوات الـ ١٥٧ منذ نشر كتاب



أضواء على الانتخابات الرئاسية الأمريكية

شيم كرم

رسالة واشنطن

بالديمقراطية أن يقول دون أن يعطى صورة سيئة عن حى انتخابات الرئاسة الأمريكية.

لكن الأمريكي يدرك الفرق بين أوضاع النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى

أمريكا وأوضاع السنوات الأخيرة من القرن العشرين في هذا البلد نفسه وإزاء ظاهرة

انتخابات الرئاسة الأمريكية لابد أن نذكر عددا من الحقائق التي طرأت خلال تلك الحقبة

الطويلة منذ أن كتب المفكر الفرنسي كتابه الذى لايزال يعد أعظم مكشكش عن النظام

السياسى الأمريكى:

« إن الصحافة الأمريكية اتسعت وتطورت، واتسع دورها وتطور بصورة ملحقة خلال تلك الفترة. وبالتالي تعاطف تأثيرها -

سلبا وإيجابا - على العملية الانتخابية... إلى حد يقول معه بعض المحللين السياسيين الآن

أن التلفزيون الأمريكى قضى على الانتخابات الأمريكية وقضى معها على

الديمقراطية لأن الانتخابات هي المظهر الوحيد الباقى في هذه الديمقراطية من مظاهر المشاركة

الشعبية فيها.

ليس فقط لأن التلفزيونين حل محل الواقع، فاصبح احتكاك الأمريكيين بالواقع من

خلال الشاشة الصغيرة. لم يعد الأمريكى يذهب إلى صناديق الاقتراع لينتخب لأنه

يكنى بالجلس أمام التلفزيون وسط أسرته ليشاهد العملية الانتخابية من الألف إلى

قبل أكثر من قرن ونصف القرن بالتحديد في عام ١٨٣٥ كتب المفكر الفرنسى الكسى

دي توكفيل -فى كتابه الشهير «الديمقراطية فى أمريكا» وفقاً

لانتخابات الرئاسة الأمريكية قال فيه: ولوقت طويل قبل الموعد المحدد تتحول

الانتخابات إلى الموضوع الأكثر أهمية وتضخما تتضافر حماسة المتنافسين،

وتستثار كل الوظائف المضطعة التى يمكن للرجال أن يتعدى في بلاد جديدة وفى حالة

سلام وتصيح كلها تحت الضوء. وبالإضافة إلى هذا يصبح الرئيس منهكاً فى الاهتمام

بالدفاع عن نفسه. أنه لايمود بحكم ما فيه مصلحة الدولة، وإقنا ما فيه مصلحة إعادة

انتخابه. يمالئ الأغلبية بدلا من أن يحد من عواطفها، كما يقتضى دوره القيادى، وكثيرا ما ينادى أدنى أوائها».

وركنا اقرب مرعد الانتخابات اذداد نشاط خداع السكان وتهيبهم، وينقسم

الواطنين إلى معسكرات متعددة. كل منها يحمل بنفسه اسم مرشحه المفضل، وتقفير

الأمة كلها يحمى الإثارة تصبح الانتخابات هي الموضوع البصرى للصحافة، وموضوع

الناقشات الخاصة وغاية كل تفكير وعمل. والاهتمام الوحيد للحاضر. وصحيح أنه مجرد

أن يتحدد الاختيار فإن هذا الحماس يفتقر ويهوى الهدوء، والنهر الذى كادت ضفتاه

تتحطمان يهبط إلى منسوبه المعتاد، لكن من ذا الذى يستطيع أن يحجم عن التساؤل

مندهشا لماذا كان من الضرورى أن تهب كل هذه العاصفة؟!

ولانزال كل من يرقب انتخابات الرئاسة الأمريكية يجد أن مقاله دي توكفيل ١٨٣٥

صحيح حتى اليوم. أنه أدق وصف يمكن لواقع سياسى كان في الحقيقة شديد الإعجاب

دي توكيفيل حدثت تطورات- عديدة في العملية الانتخابية جعلت طابع الحمى والحماس والأهواء أكثر حدة بصورة لا يمكن أن تكون قد خظرت بهمال الفكر القرونسي أو أي من معاصريه..

كانت عملية الترشح للرئاسة عملية يقوم بها الحزب عن طريق توليه وشيخه في الكونغرس ، ولم تلبث في النصف الأول من القرن الماضي أن تحولت إلى عملية انتخابية عادية يقوم فيها الناخبون باختيار المرشح عن كل حزب. ومن أجل مزيد من الديمقراطية في عملية الانتخابات الرئاسية وتشجيع المشاركة الشعبية فيها بدأت طائفة عقد المؤتمر القومي لكل حزب في نهاية المرحلة الأولى من الانتخابات ليعتلى الأضواء النهائي للمرشح - فاصبحت - جماهير الحزب - تقوم بدور أكثر فاعلية في الترشح للرئاسة بعد أن كان هذا الاختيار احتكارا للنخبة من قيادات الحزب.

وعلى الرغم من توسيع القاعدة الانتخابية تنمجة لهذه التطورات إلا أنها أدت - من ناحية - إلى زيادة احتكار الحزبين الكبيرين، الجمهوري والديمقراطي للرئاسة والانتخابات بشكل عام واختفاء الأحزاب الأخرى وانعدام فرصها، وحتى فرص المرشحين المستقلين، وأدت - من ناحية أخرى - إلى ازدياد جو «الهياج» الانتخابي العام واحتدام المنافسة إلى حد جعل فترة الحملة الانتخابية التي تستمر لنحو ١٦ أو ١٨ شهرا على الأقل بمثابة «فترة من الهوس التي تظل طول الدعاية تفرغ فيها بصورة متواصلة في آذان الناخبين لمرحلة مرهقة للأعصاب» وإذا أخذنا في الاعتبار أن المرشحين للرئاسة يواصلون طوال فترة الحملة رمي كل منهم الآخر بالظلم وتشويه صورته ومضايقه وحاضره وحتى شره الوطني والشخصي إذا أمكن. نستطيع أن نتصور كيف يكون شعور الأمريكيين تجاه قادتهم. أو نحو الأشخاص الذين يتوسمون في أنفسهم القدرة على التقدم لقيادة الولايات المتحدة كلها من البيت الأبيض. ولقد أمدهم حملات الانتخابات الرئاسية الثقيلة الماضية بصورة متفرقة ظهر فيها بعض المرشحين في صورة قبيح تساء أو متعصب من الضرائب أو متعصب من الخدمة العسكرية أو رجل يبيكي كالثقلاء أو «له تاريخ مع الهزات العصبية... هذا إذا استبعدنا ما هو أشد بقاء...» وساعد هذا كله على تحول الحملة



جورج برنارد شوارز
برهنة الرسام الأمريكي
لورانس

لحسابه الخاص بوسائله الخاصة ببرنامجه الخاص وفلسفته الدعائية الخاصة.. بعد أن كان في القرن الماضي عملا يتولاها الحزب. وخلال هذا التحول ظهر ما يعرف الآن بالانتخابات الأولية، أي المرحلة التي يقرر فيها كل حزب مرشحيه الصديدين من خلال انتخابات تجري في الولايات ... وينتهي الأمر في «المؤتمر القومي» للحزب حيث يقوم مندوب الحزب في الولايات ، وعلى كافة المستويات، باختيار مرشح واحد لمرحلة الرئاسة. يبدأ بولاية واحدة يتقنون بعد التصفيات الأولية. والواقع أن الولايات المتحدة (خمسسين ولاية) لم تقبل جميعها دفعة واحدة هذا الأسلوب المباشر في اختيار مرشحي الرئاسة. إلا بدأ بولاية واحدة (فلوريدا) عام ١٩٠٤ وتساعد حتى شمل ١٣ ولاية في عام ١٩١٢. وفي انتخابات ١٩٨٠ كان عدد الولايات المتحدة التي أخذت بنظام الانتخابات الأولية ، بدلا من نظام قائمة المرشحين الحزبيين، قد بلغ ٣٥ ولاية. وفي الانتخابات الحالية (١٩٩٢) لن يبقى نظام الترشح الحزبي دون انتخابات أولية إلا في ثلاث ولايات فقط.

ومرة أخرى فإنه علي الرغم من أن هذه التطورات كانت ذات طابع أكثر ديمقراطية من السابق إلا أنها ساعدت في تقليص أهمية دور الحزب وعززت دور الطرح القوي نحو الرئاسة دون ضوابط حزبية سياسية على التحرك المثير في معظم الأنظمة البرلمانية والرئاسية.. خاصة في أوروبا.

الانتخابية إلى تركيز شبه مطلق على والأشخاص وليس على الأفكار... على الجوانب الشخصية للمرشحين، بما في ذلك وسامتهم وجاهيتهم كشخصيات على شاشة التلفزيون، خفة ظلمهم، طريقة تظلمهم، أشارات أيديهم، اهتماماتهم. وليس على برامجهم الانتخابية أو فلسفتهم السياسية أو الاجتماعية أو على اقتراحاتهم بشأن أزمة الاقتصاد الأمريكي أو مواقفهم من الحرب والسلام، أو مواقفهم من قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم الثالث.

ويذهب أحد الأقوال الشائعة منذ أكثر من عشرين عاما إلى أنه وليس من المقصود أن يتم انتخاب رجل أصلي وعلما للولايات المتحدة...

ولماذا نذهب بعيدا؟ في حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية السابقة في عام ١٩٨٨ كان أحد أخطر عيوب المرشح الديمقراطي الناس لجورج بوش في تلك الانتخابات قصر قامته، الأمر الذي دفع الباحثين إلى دراسة أطوال رؤساء الولايات المتحدة السابقين ليصل إلى نتيجة مؤداه أن طول المرشح الديمقراطي ماكول دو ساكس أقل من متوسط طول أولئك الذين فازوا بالرئاسة الأمريكية خلال كل

الانتخابات التي جرت في القرن الحالي... «وعلى ذكر القرن الحالي- العشرين- فإن بداياته شهدت أيضا تحولا آخر لم يكن واردا في عصر دي توكيفيل إذ أصبحت الحملة الانتخابية عملا فرديا يقوم به كل مرشح

ومع تراجع أهمية دور الحزب - مع استمرار احتكار الحزبين الرئيسيين للحكم - أصبح المرشح للرئاسة يخرجها إلى الناخبين برنامجه أو برنامجها الشخصي الخاص به الذي يمكن - لكن ليس بالضرورة - أن يتفق مع الخطوط العريضة لفلسفة الحزب الذي ينتمى إليه. والآن لم يعد بالإمكان الحديث عن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي إذا الحديث هو دائما عن البرنامج الانتخابي ليهو أو بوركاتان أو كوهي أو كنتن. الخ وأصبح السائد أن يوصف برنامج أي مرشح بوصف «محافظة» أو «ليبرالي» وليس بوصف «جمهوري» أو «ديمقراطي» ذلك أن مواقف المحافظين في الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي تتلاقى على قواعد وأهداف وأساليب كثيرة.. والحال بين «المحافظين» و«الليبراليين» في الحزب الواحد منهما أوسع بكثير من الخلافات بين الحزبين.

لهذا أصبح من المألوف أن نسع عن «الديمقراطيين» الذين انتخبوا «جمهوريا» في انتخابات ١٩٨٠.. وأصداوا انتخابه عام ١٩٨٤ لفترة ثانية. ليس في الجمهوري في الرئاسة لأن هؤلاء «الديمقراطيين» لم يجدوا بين المرشحين الديمقراطيين مرشحا «محافظة» بالتقدير الكافي لكي يمتصروا أصواتهم. وقد تكرر هذا في انتخابات جورج بوش عام ١٩٨٨. وهو لا يزال قابلا للتكرار في انتخابات ١٩٩٢.

ولهذا أصبح كثيرين - سواء في أوساط الناخبين الأمريكيين أو في أوساط خبراء العملية الانتخابية في الولايات المتحدة - يتحدثون عن «نظام الحزب الواحد» الذي يحكم في أمريكا.. وهم لا يعنون الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي. بل يعنون الحزب الحق الذي يعلو على الحزبين وجميع المشايخين منها في بوقنة سياسية واحدة، لا يميزها إلا تنظيم واحد رسمي.. ولكنها قادرة على أن تؤكد وجودها، وأن تلعب دورا أساسيا في انتخابات الرئاسة، وكل انتخابات أخرى. بل - تؤكد نفوذها على سياسات الإدارات المتعاقبة. سواء السياسات الداخلية أو الخارجية، وقد مكنت ريجان في فترتي

رئاسة متعاقبتين من أن يلحق الهزيمة بالأغلبية الديمقراطية في الكونغرس. يجعله: الشيخ والنواب. فقد تكلل المحافظون «الريجانسون» - من الديمقراطيين والجمهوريين إلى جانب سياسات ريجان الداخلية والخارجية في أصح النظرات. - ليس فقط ضد الأغلبية الخزيبة.. إنما حتى ضد الغالبية العظمى من الأمريكيين.

لكن الأساس الحقيقي لنظرية «نظام الحزب الواحد» الذي يحكم أمريكا الآن ليس بالدرجة الأولى تحالف المحافظين من الحزبين والليبراليين من الحزبين، إنما هو تلاشي الاختلافات الجوهرية - المقابلة أو النظرة أو المصلحة.. أو حتى السياسية - بين الحزبين الكبيرين. لقد أصبح من الصعب على الناخب الأمريكي أن يقرر اختيار مرشح معين للرئاسة لمصلحة صوته. لم يعد هناك اختلاف حقيقي بين كون المرشح جمهوريا أو ديمقراطيا، بل لم يعد هناك اختلاف حقيقي بين كون المرشح محافظا أو ليبراليا. البرامج الانتخابية متشابهة وقليل ما يجد مجالا كافيا لاختلافه جديدة. ولم يعد الناخب الأمريكي يناقش في الجدية إلى هذه البرامج: إنها مجرد «وعود» انتخابية.. سريعا ما ينساها أولئك الذين يفسرون ولا تزال ترى أن أذان الناخبين هي الواسعة حتى اليوم العبارة التي ردها جورج بوش أكثر من غيرها في انتخابات ١٩٨٨: «أقرأوا ماتنطق به شفعا. لأضرائك جديدة» لقد ذهب هذا الورد أذراج الرياح بعد وقت قصير من فوزه بالرئاسة. وأصبحت حملته الانتخابية الراهنة لفترة رئاسة ثانية بمثابة جهد جبار لجعل الناخبين ينسون تلك العبارة التي انفق ملايين الدولارات قبل ٤ سنوات لجعل منها لحنًا تردده الجماهير.

ولعل أروع الأدلة على أن الناخبين لم يحدوا نظريتهم إلى البرامج الانتخابية وما يتخللها من وعود بأي درجة من الجدية ذلك التراجع المطرد في نسبة أولئك الذين يهتمون بالغالب إلى صناديق الانتخاب يوم الثلاثاء الأول من شهر نوفمبر كل أربع سنوات لانتخبوا رئيسا للبلاد. إن نسبهم في

انتخابات ١٩٨٨ التي أتت ببوش إلى البيت الأبيض رئيسا لم تكن تصل إلى نصف الناخبين، وكانت أدنى نسبة تصويت بين الناخبين المسجلين منذ عام ١٩٢٤. وأظهر استطلاع للرأي العام أجراه شبكة تلفزيون «سي. بي. إس». الأمريكية بالاشتراك مع صحيفة «واشنطن بوست» - أن أعقاب انتخاب بوش - أن ثلثي أولئك الذين أدلوا بأصواتهم كانوا يفضلون لو كان هناك مرشح آخر أو أكثر من مرشح غير بوش ومنافسه الديمقراطي «دوكاكس» لكي يختاروا بين بينهم. وكانت هذه وأعلى نسبة استياء بين الناخبين» منذ الأخذ بأسلوب استطلاعات الرأي (١٠٠٠)

وقد أخذت تظهر بجدية في أوساط أمريكية واسعة (اتحادات العمال والاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية على اختلاف اهتماماتها) فكرة ضرورة المبادرة نحو حزب جديد في أمريكا استجابة لمشاعر الإحباط التي تسببها بالأمريكيين نتيجة لترويع السياسة والسياسات التي يقرها النظام الانتخابي الأمريكي مرة بعد أخرى. وشكلت منظمة لهذا الغرض تحمل اسم «لجنة الفصل من أجل ديمقراطية أكثر استجابة». وانضمت إليها «المنظمة القومية للنساء». وهي واحدة من أوسع وأشط الحركات السياسية الأمريكية. تؤكد الدعوة إلى تكوين «حزب» من نوع آخر» استجابة للشعب الأمريكي ومشاكله على ضرورة أن تدخل الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين بحزب جديد قادر على تقديم خطط وبرامج أكثر نضجا وأقدر على التصدي للمشكلات التي تراكمت على مدى السنين من تبادل الحكم بين الجمهوريين والديمقراطيين. وليس من قبل الصدف أن يكون واحد من أكثر الكتب انتشارا في أمريكا هذه الأيام كتاب بعنوان «لماذا يكره الأمريكيون السياسة» على الرغم من أنه نادرا ما يقرأ. يمثل هذا الانتشار كتاب سياسي في الأسواق الأمريكية ويقول مؤلفه «آي. جي. هورن» في جميع أنحاء الولايات المتحدة بهجر الأمريكيين المعيلة السياسية وطواير الناخبين أخلة بالتناقض. المقالات الانتخابية في الصحف والتعليقات السياسية في محطات التلفزيون تنع إلى القراء والمُشاهدين الحساس للعمل الأمريكيين.. وبينما تقبل أوروبا الشرقية بحرية جديدة فان الأمريكيين يزدادون بسخطا ويبدون ظهورهم

المعادلات الراهنة للديمقراطية الأمريكية



في غضب متزايد..

وينما يسمى الأمريكيون جادين في البحث عن بديل ويسمى الأمريكيين الذين لا تتبع لهم ظروف الحياة فرصة أكبر للجيعة، إلى الاستعسار بكل المستحيل من سخطهم، ولويجره أعطاء ظهورهم للصلية السياسية والنظام السياسي- يستمر الساسة في اظهار افتقارهم التام إلى ادراك معطيات الواقع الراهن.. عن طريق محاسنات ولتطويره أساليبهم المغايرة لا أكثر.

لقد أحس الساسة- من المرشحين للرئاسة من الحزبين، وطواقم مستشاريهم، وجيوش المساعدين القانونيين والمؤقتين في حملاتهم الانتخابية- بأنه لم يعد يمكن توزيع البيانات والتشهرات المبهمة لاجتذاب اهتمام الناخبين... فأصبحت الموضة في انتخابات ١٩٩٢، وهي التزاول في سراجها الأولية، توزيع أسئلة وتقييده تحمل تسجيلات كاملة للمرشح وأسرتة وفريق العمل الذي يوجهه ويرسم له خطواته في الدعائية. سألادة التليفزيونية هي أساس الدعائية في الحملة الانتخابية. ومن يملك الوقت لقراءة البيانات يجلبه لمشاهدة «شريط فيديو» من المرشح، ومجاناً كما مثل المنشر السياسي. وطبعاً فإن هذا الشريط قد أعد كما يعد الفيلم السينمائي أو التليفزيوني. وله مخرج وكاتب سيناريو... وتستغل فيه المؤثرات الصوتية والمرئية. ولأياض يهبط الجمل الخداعية لكي يظهر المرشح في أفضل صورة... رعا أطول ما هو في الطبيعة. وربما أهدأ وأكثر إنسانية وأكثر اهتماماً بالبيئة، وأخف ظلاً وأرقم على الخطابة. الخ.

والحقيقة أن واحداً من أهم الدروس التي يتعلمها الباحثون في انتخابات الرئاسة- وهي تخصص بالغ الأهمية في المجتمع الأمريكي السياسي والاقتصادي على السواء- حتى أن هناك أكثر من مركز للأبحاث في الشؤون الرئاسية يركز اهتمامه على الانتخابات- أن هناك تفاوتاً كبيراً بين درجة الاهتمام التي يولفها المرشحون وتراجمهم من المستشارين والمساعدين رجال العلاقات العامة وخبراء الدعائية- على الحملات الانتخابية... ودرجة اهتمام الناخبين والرأي العام الأمريكي بهذه الحملات كلما زاد اهتمام الفريق الأول بها تتناقص اهتمام الفريق الثاني وتقديره لها (٠٠) ويقسمون اثنان من الدارسين المتخصصين- هيل ستونين وإيبرا سالور- في كتابهم ليسسان عن السياسات الانتخابية في أمريكا- أن الاهتمام

الزائد لدى المرشحين بالحملات الانتخابية أمر مفهوم. فأنه كما يصيهم بخفية الأسل والأحاطة أن لم تقل الشغل- أن يشعروا بأن جهودهم لا أهمية لها. إن الحملات الكثيفة وارتفاع أهمية صناع الاستشارات السياسية المستعسرة خصيصاً لنظرية والتطبيق في مجال نشاطات الحملات الانتخابية وكهنية تأثيرها على النتائج الانتخابية، هي شاهد على ما يعتقد المشاركون فيها أن باستطاعة الحملات الانتخابية أن تغلبه.

وثمة معيار أهم- بل وأخطر- تقاس به أهمية الحملات الانتخابية وهو قيمة الأموال التي تنفق عليها في كل انتخابات رئاسية (وفي كل انتخابات بوجه عام) لقد ارتفعت القيمة الاجمالية لنفقات الحملات الانتخابية في عام ١٩٧٩ إلى ٥٤٠ مليون دولار. أي بنسبة ٣٠٠ في المائة عن القيمة الاجمالية لنفقات الحملات الانتخابية في عام ١٩٥٢. وعادت فارتفعت بنسبة ٣٠٠ في المائة مرة أخرى من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٨ لتتجاوز مليارات ونصف مليار دولار. وتتلق هذه الأموال الطائلة على الحملات الاعلانية في التليفزيون والصحف وعلى الاستشارات السياسية والاعلامية والمعنائية وعلى ابراء استطلاعات الرأي العام ونفقات الاجتماعات التي يخطب فيها المرشحون. ونفقات حفلات جمع التبرعات لهذا ولذا المرشحين.

ومن المفسر للدهشة أنه كلما ارتفعت نفقات الحملات الانتخابية- خاصة حملات انتخابات الرئاسة- انخفضت أعداد الناخبين الذين يميلون على أداء واجب التصويت في الانتخابات

لكن ارتفاع نفقات هذه الحملات أدى نتيجة أخرى أشد خطورة من الناحية السياسية هي زيادة نفوة «لجان العمل السياسي» التي تعرفها عادة باسم «اللوبي» أن لجان العمل السياسي هو المنظمات التي تجمع التبرعات لحساب المرشحين الذين يوافقون أغراضها السياسية ومصلحتها المالية أو الاجتماعية. فهناك لجان لعمل السياسي تابعة لمؤسسات إنتاج الأسلحة، ولجان تابعة للاتحادات الطبية، ولجان تابعة لصناعة- الايبان وأخرى تابعة لصناعة السجائر... وهكذا ومن تسم أي منها في جميع التبرعات من بين أعضائها وداخل مؤسساتها- لحساب مرشح الرئاسة فإنها تتوقع منه عند الفوز أن يعرقل إصدار قوانين لا تتفق مع مصالحها. وأن يستعمل نفوذه الرئاسي في استصدار قوانين تقيدها وتدعم أرباحها. بل إنها تتوقع

أن يختار من بين قياداتها شخصيات تشغل المناصب الحيوية في اداراته.. وزراء و رؤساء وكالات وسفراء ومستشارين في كافة المجالات. الخ.

ولا يتغير تأثير ونفوة نشاط وأموال «لجان العمل السياسي» على جانب السياسة الداخلية. إنما يمتد إلى السياسة الخارجية بمحكم علاقات هذه اللجان مع منظمات ومصارح خارجية بعضها يرتبط بإسرائيل.. وبعضها يرتبط بكونيا الجنوبية وبعضها يرتبط بتايوان أو سنغافورة.. هونغ كونغ أو بنمسا أو البرازيل أو جنوب أفريقيا (٠٠٠)

ولعل أشهر لجنة عمل سياسي في الولايات المتحدة هي «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الاسرائيلية» المعروفة باسم «الايپاك» والتي تعد بمثابة أقوى منظمات «اللوبي» الاسرائيلية في أمريكا.

وقد وصلت قوة تأثير لجان العمل السياسي حداً جعلها تنافس الأحزاب على نفوذها السياسي.. ويذهب بعض الخبراء في شؤون الانتخابات- مثل «لاري ساهام» مؤلف كتاب «صحة المستشارين السياسيين» إلى أن لجان العمل السياسي فاقت في نفوذها في السنوات الأخيرة كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي ومع تعدد أنشطة الحملات الانتخابية وأدوار لجان العمل السياسي على الانتخابات الأمريكية وأعمال المستشارين السياسيين- من كل الأنواع- المرشحين للرئاسة الأمريكية كلما زادت أعداد الوسطاء بين المرشحين والناخبين، وإبرادات صوية معرفة الصورة الحقيقية لأمر مرشح. ومعنى هذا أن عزلة الرئاسة عن الرأي العام. من الشعب الأمريكي- تبدأ حتى قبل- أن يعمل المرشح إلى الفوز ودخول البيت الأبيض.. وعلى الرغم من كل المظاهر الدعائية التي يبذلها المرشحين لتظهر وسط جماهير الناس العاديين في المراحل المختلفة من العملية الانتخابية.

وفي ضوء هذا كله لا يبدو غريباً أن توصف انتخابات الرئاسة الأمريكية- التي بدأت رسمياً مرحلتها الأولى بانتخابات ولاية «نوهامبشير» يوم ١٨ فبراير الماضي. بأنها «مواجهة» بين انعدام القرار، كما يشتمل في عجز المرشحين عن التقدم به برامج عملية مقنعة وانعدام المبالاة كما يشتمل في شعور الناخبين بأن الحملة بالأسلحة السياسية وبالتالي ينبغي أن لا تأخذ من اهتمام قدرها لاستحقاقها (٠٠٠)

قمة نيويورك والصراع على السلطة الدولية



حين ذهب قادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى نيويورك في نهاية يناير الماضي كانوا على إدراك مشترك بأن الحرب الباردة قد انتهت وأن الظروف التي تشكلت وقتها الأمم المتحدة عشية نهاية الحرب العالمية الثانية تخضع للتغيير.

وعين غدار هؤلاء القادة عائدتين إلى بلادهم بعد اللقاء. كلمات حافلة بالعمارات الانشائية عن عهد جديد من السلام لم يكن البسان المشترك الذي خلفه وراح معجم العبارات والتغييرات التي كثر الحديث عنها. وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جات «بعصبة الأمم».. وأحلت الحرب الثانية محلها والأم المتحدة.. فإن أبعاد ما يطرح بهد الحاجة إلى شعار أولوية دولية جديدة مع نهاية الحرب الباردة.

ويبدو وكأن هناك اتفاقاً دولياً على الاتفاق على صيغة «الأمم المتحدة» وإدخال تعديلات تدريجية وصغائر على موازين القوى داخلها من جهة، وعلى طبيعة أدائها من جهة أخرى.

وهنا يبدو التمايز والاختلاف بين مواقف القوى الدولية الكبرى خلال قمة نيويورك... فالولايات المتحدة على وجه التحديد عداوة على فرنسا ثم بريطانيا قبل إلى إعطاء الأولوية لتعويض طبيعة أداء المنظمة الدولية لوظائفها واستناداً إلى خبرة حرب الخليج تتفق الدول الثلاث على إعطاء الأمم المتحدة دوراً عسكرياً سافراً في النزاعات الدولية. بل وذهب جون ميهجور رئيس الوزراء البريطاني إلى الحشد من الانتقاسل من «إدارة الأزمات» إلى منع الأزمات... أي أن يراجه مجلس الأمن «بالإتصال» «بالكلمات» الأزمات الدولية قبل وقوعها.

الأمن. كما يلاحظ أنه لم ترد إشارة واضحة في البيان الختامي نحو مراجعة ميثاق الأمم المتحدة الذي يحمل صياغات معنانية للمنهزمين في الحرب العالمية الثانية (اليابان- ألمانيا- إيطاليا).

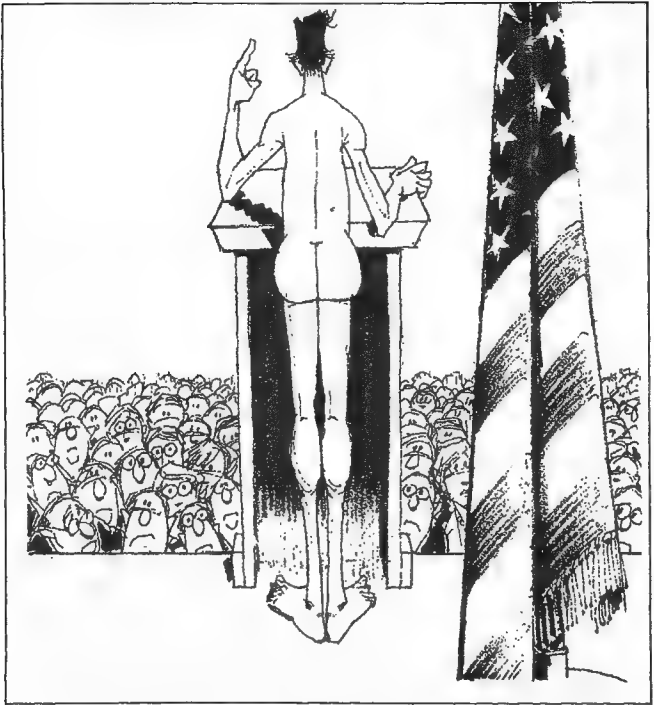
وتعكس آلة الدعاية البريطانية- على سبيل المثال- ليس مجرد (الطابع المحافظ) للتحالف الأمريكي البريطاني الفرنسي خلال قمة نيويورك بل و(ضيق الأفق) الذي يرضى مصالح وطنية وفي جوهرها يبرز الطابع الاستعماري القديم- وحسب قول صحيفة «الاندبنتنت» والأكثر تحمراً من «التايمز» فإن لبريطانيا خبرة طويلة- على الساحة الدولية وهي لم تلتفت بعد دورها في حفظ السلام بالعالم وبالتالي فإن فكرة التخلي عن مقعد فرنسا وبريطانيا ولو لحساب (الرجعة الأوروبية) المتطرفة يحتمل مع المصالح الوطنية البريطانية والتي يتعين على السيد ميجور أن يندفع عنها بكل قوة.

وإذا كان الانحياز المحافظ بين الدول الرأسمالية الكبرى محلاً في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد تمكن من تأجيل مسألة إعادة توزيع القوى داخل مجلس الأمن فإن تلك النزعة- المحافظة ذاتها من شأنها أن تعرض (الاتفاق الدولي) حول الاستيلاء بصيغة وعنوان «الأمم المتحدة» إلى المخاطر مستقبلاً.. وقد يحتاج الأمر إلى إعادة نظر في وجود الأمم المتحدة.. وذلك رغم كل مايقال من (الطابع الإنشائي) للمصالح الدولية الجارية بها.

ولقد أصبح واضحاً أن الموازين التقليدية- للقوى لا العقلانية المبرهنة من (عالم واحد مهدد بمخاطر نووية وبشبية) هي التي لاتزال تحكم في صياغة- النظام الدولي.. وإذا كانت الحرب الباردة قد انتهت بما أتاحت من جدلية الصراع بين التبعية الاستعمارية والاستقلال الوطني فإن دول الجنوب تبدو الآن عرضة لتجهيد أكبر في مواجهة طابع استعماري أكثر سطوفاً وإحكاماً وهو مايشير إليه مؤرخ نيويورك.

وبدلاً من أن تطلق بعض دول الجنوب ذات الثقل بتحميل أكبر داخل مجلس الأمن فإنه سيكون عليها أن تواجه مأزق شرعية استخدام القوى الاستعمارية- والمعروفة لها تاريخياً- فقطعاً ودلي يعمل شعارات مقاومة الإغراق والمستولية- الدولية عن مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتعمل واشنطن على وجه خاص لاستغلال نهاية الاستقطاب الدولي واختفاء المعارضة الاشتراكية- السوفيتية داخل مجلس الأمن ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة كافة كي تستفيد من هذا الفجاء بالجاه استخدام الشرعية الدولية- غطاء لمصلحت عسكرية تخدم مصالحها هي وحلفائها وعلى الجانب الآخر تضع اليابان وألمانيا مسألة- إعادة توزيع القوى داخل مجلس الأمن، والأمم المتحدة إجمالاً باعتبارها المسألة الواجبة الأولوية حالياً. وتستند الدولتان عداوة على حقائق القوة الاقتصادية-التكنولوجية- المجدبة والتي تضمنان بها إلى المبدأ «الليبرالي» الشهير الذي تأسس في الخمسينات الرأسمالية الأوروبية الغربية منذ قرون وهو: «لاضرائب بدون تمثيل». أي أن المطالبة بزيادة نصيب اليابان في قبول الأمم المتحدة المدينة حالياً «(١٣) مليار دولار يتعين أن يقررن بحق طوكيو في (تقبل محترم ومتساو) مع القوى الدولية الأخرى. قاسماً مثلاً أقررن بحصول الضرائب لتحويل جهاز الدولة الرأسمالية بحق دافعي الضرائب في التصويت والترشيح للمجالس التشريعية: وعلى ضوء المناخ إعلامياً يصعب القول بأن الاتجاهين السابقين قد توصلا إلى نوع من تسوية الحول الوسط خلال قمة نيويورك. والأربع في اللحن أن واشنطن ولندن وباريس قد تمكنا من تأجيل طرح مطالب اليابان وألمانيا بل وبعض دول الجنوب كذلك في الحصول على حق المقعد الدائم في مجلس



بري، ان القول انه ليس لدى سياسة اقتصادية جديدة.. مجرد اشاعة

يضمن له وجوداً وصوتاً في النظام الدولي وحتى يوقف عجلة التاريخ من العودة إلى الوراء حيث عهد الاستعمار الأكثر بربرية بل وكذلك أن يدرس كيف يستفيد من تناقض الأولويات بين القوى المحافظة والقوى الصاعدة على مسرح عالم الشمال. وتلك بالطبع مهام مستعظم مع طبيعة السلطة- في دول الجنوب واختياراتها.

اختيار البرازيل؟
- ماهر البلد الذي يمكن أن يوثق به في تفصيل دائم للشرق الأوسط أو لمجموع المسلمين؟ وهذه التوعية من الأسئلة تفرج جميعها من معطف معروف للشعوب التي عانت من الاستعمار.. معطف «فرق تسد» ولذا فسرّان المطروح أسام الجنوب لا أن يسمى فقط لبناء رابطة مصالح ومبادئ كي

وكانت الصحافة الأمريكية والبريطانية- على سبيل المثال- قد حفلت عشية انعقاد قمة نيويورك بتساؤلات تشكك في أهلية الجنوب للحصول على تفصيل دائم لمجلس الأمن من قبيل:
- هل تفعل باكستان ودول أخرى أسبوية تفصيل الهند بمقدد دائم؟
- وهل توافق الأرجنتين والمكسيك على

الجديدة» الأساسيين الذين قاموا بتنظيم المواجهة المادية للثورة علنا، وعلى سبيل المثال فقد تهاوى الكسندر باكليف على شاشة التلفزيون بقوله أنه كان يحصل أولا بأول على خطط لجنة الطوارئ-«أثناء» الانقلاب- من «وجالة» في الكرملين مباشرة. كما أطلق على قيادات لجنة أمن الدولة: «الحصير» لانهم -وفق تصريحه- استبعدوا أن يكون ليياكليف عملازا هناك، ومنذ زمن بعيد.

٣- لم تنقطع الاتصالات الهاتفية والبرقية الداخلية والخارجية واتصالات الفاكس داخل موسكو وغيرها من المناطق التي شملتها حالة الطوارئ، وبالتالي تمكن خصوم الانقلاب من التنسيق فيما بينهم محليا ودوليا. ومثلا كان ليكليف المذكور ذاته يجري اتصالاته مع الرئيس الفرنسي بحرية كاملة.

٤- لم يسهل الانضباط سيطرتهم الكاملة على الاذاعة والتلفزيون (مثلا إذاعة أصدا، موسكو، والشركة الروسية للتلفزيون والاذاعة وغيرها) الذين أخذوا يبدون توجيهاً خصم الانقلاب في عموم الاتحاد السوفيتي.

٥- الأمر الأكثر أهمية أن لجنة الدولة للطوارئ، أعلنت عن استيلائها على السلطة في الساعة صباح ١٩ أغسطس، أما يلتسين وعرائه فلم يظهروا قرب مبنى البرلمان الروس (ويعتبره الآن البيت الأبيض الروسي تمبدا للأمر)، إلا في العاشرة صباحا. أي أن الانقلابيين كان لديهم أربع ساعات كاملة للاستيلاء على البيت الأبيض دون مشاكل، ليتفادوا تشكيل مركز مواز للسلطة...

ويشهد كل ذلك بأن خطى الانقلاب من لجنة الطوارئ، صاروا أداء عمياء في أيدي تلك القوى التي سعى الانقلابيون لمعالجتها. لقد جرت الأيدي المحنكة الخيال، فارتفعت الحرائق للسلطة لم تنتهي العرض الهزلي، وتحولت التراجيديا إلى مهزلة. وفاز يلتسين بأكثر قدر من الرأسمال السياسي بفضل انقلاب أغسطس الفاشل وأصبح الشخصية السياسية الأولى، ولا يستبعد أن تقوم نينا يوسوفوفنا يلتسينا- بدلا من راتيسا مكسيموفنا جورباتشيفا- بافتتاح حوارات تقابل البط الأمريكية، علما بأن جورباتشوف هو الآخر لم يخسر الكثير، فقد يحصل على منصب هام في ما يعتنه فيه الغرب الممثل له في الأمم المتحدة، أو غيرها من الهيئات

تأملات في أحداث أغسطس

أحمد الحبيشي

رسالة موسكو

المزدوجين كانوا يتحركون بنشاط داخل مجموعة لجنة الطوارئ، وبنفسهم صعدا بزعماء اللجنة نحو الانقلاب مؤكدين لهم كذا أن الانقلاب سينجح لامحالة، بينما يقومون بأبلاغ الآخرين بكل خطط لجنة الطوارئ. أولا بأول. ولهذا فإن الهجوم المفاجئ للآخرين الانقلاب لم يثل أية مفاجأة بالنسبة للآخرين الذين كانوا يعلمون سلفا بكل شيء. والذين أعدوا الإجراءات للهجوم في الوقت المناسب، وإذا استمرنا كلمات يلتسين عام ١٩٩٧ فإن هذه الثورة كانت قد مثلت بشكل دقيق بعد عشر بروفات عامة وتفصيلية، ولذلك الممثلون يصرخون بعضهم البعض ويحفظون ادوارهم وأماكن حركتهم وأوضاعهم من كل ناحية. وقد يبرز هنا سؤال مشروع: وأين البراهين على أن الانقلاب لم يكن سوى مهزلة سيئة الصيت من النوع الرديء...؟

إننا نقدم هنا البراهين التي نرى أنها جذرية بالتأمل:

١- أولا أن الانقلابيين لم يقدموا على اعتقال رئيس الدولة على الرغم من أن أي انقلاب يفتقد معناه بدون ذلك،

٢- لم يتم عزل كافة آباء «الديمقراطية

انتقضت لحظة الهبات وراء أخبار والحداد السوفيتي» سابقا لمفرقة: ماذا جرى هناك؟ لتحل محلها لحظة أخرى من التأمل لمفرقة: كيف جرى ذلك هناك...؟

ويتضح مع مرور الوقت، أن ما جرى قد تم يخطط مع حكم الحلفاء، وكان يمكن للدولة- التي لا بد لها أن تسقط- أن تسقط على نحو آخر، غير ذلك الذي تمعد أن يكون للتسوط ذلك البدوي. وهناك أكثر من علامة على التدخل المخطط، وعلى السيناريو المرسوم، وأن كان انقلاب أغسطس هو أكثر حلقات ذلك المخطط ابهارة وفشلا وضوحا.

وقد ضم العدد الأخير من مجلة «الحرس القتي» عام ٩١، أي منذ شهرين عدة مقالات لمجموعة من الكتاب الروس يستعرضون فيها أحداث تلك المسرحية الكبرى، أو الانقلاب الذي كان ذروة للثورة الحقيقية الضخم. ويكتب وف. أنيسيلوف تحت عنوان: والانتظار في فيروز» فيقول:

إنني أقترح السيناريو التالي للأحداث في أغسطس، فقد خشي بناء البيروتويكا الأحرار وقوع انقلاب قبلي، ولذلك عقدوا العزم على استفزاز معارضتهم، بحيث تقوم المعارضة مرغمة بهجوم لم يعد له، ولم يؤمن من الناحية التكتيكية... أن التصطيط للاستفزاز مسألة تبرز لا إراديا عند تحليل الأحداث الأخيرة. وتترك الأحداث انطبعا قويا بأن البعض كان بحاجة ماسة لذلك الانقلاب الفاشل، وشبهه ذلك ما يقوم به الناس في المناطق الجبلية عندما يمحرون بشكل اصطناعي أكرام التلوج الصغيرة لكي تنهار فيصمت ذلك تكوين السيلور الهائلة المدمرة... والأرجح أن الكثيرين من العملاء

الدولة.

لقد دفعت أحداث أغسطس بأسراً تخلى السلطة البرجنتيكية الاثدروبوليه إلى القمة مثل شيرينادذه وبالكليف وغيرهما ، ولات رموز الشيوعية الشمولية تلك بأية صلة -كما لم تبق من قبل- إلى الديمقراطية الحقيقية، خاصة أن بلتسين يكشف أكثر فأكثر عن ميوله الليكثاتورية، وعلى الشعب أن يبدى بقلته مستمرة لكي لا يقع ضحية لنيكثاتورية جديدة جائرة وقاسية.

وفى تلك الظروف المعقدة يبدو مصير الشعب الروس -الضحية الأولى للشمولية الشيوعية- المصير الأكثر مأساوية، فهو أكثر الشعوب السوفيتية فقرا وحرمانا وثقتا، أن والديمقراطيين الذين يحكمون الكرملين يتمعنشون كما فيما مضى لزج الملايين من الروس إلى افسان والاهتزازات العظيمة الجديدة، ويكمن واجب الرئوس في منع قوى الظلام من خداع الشعب مرة أخرى.

عند هذا الحد تنتهى المقالة الأولى، ويكتب «ياكاشيف» فى نفس الموضوع بنفس العدد قائلا:

سيتمين على المؤرخين طريلا أن يمتروا النظر فى أحداث ١٩-٢١ أغسطس، فقد كان الانقلاب غريبا حتى يتسائل المرء أن كان مجرى انقلابا فعلا، أم تمهيدا له؟ ويتحدث الجميع عن ذلك حتى شاباشنيكوف وزير الدفاع الحالى الذى أشار فى حديث له للجمعية المستقلة: وأن الانقلاب إحدى أكثر صفحات القرن العشرين غموضا، وأقول صراحة إننى نفسى لا أقهر كل ماوقع. (١١ سبتمبر ١٩٩١).

إن السؤال الرئيسى الذى ألق علينا لفهم ماسجورى هو: من الرابع من رواء ذلك الانقلاب..؟

للوهلة الأولى يبدو أن المحافظين هم الذين احتاجوا الانقلاب ليعافظوا على سلطتهم، ولعل التحقيق الرسمى سيعتمد على تلك الرواية وينطلق منها، أما أغلبية المراقبين المستقلين فيستخلصون نتيجة أخرى، إن الانقلاب كان استعزازا يشبه اشعال الربضستعاج، استعزازا استهدف كافة القوى التى تمسكت بالدولة الاتحادية والطريق الاشتراكى. وقد عبر نائب البرلمان «سوخوف» عن ذلك حين قال: «إن ماسيدو انقلابا من أعلى، يبدو من الداخل شيئا مغايرا تماما، لقد كانت تلك مؤامرة ضد نظامنا الاشتراكى وتأميرا بين الرئيس وزمرة من لفاسميين». ولنتسائل، لماذا يحتاج الرئيس جورباتشوف

لتلك المؤامرة بينما يتمتع بكامل السلطة؟ والحق أن سلطة الرئيس كانت تهتز منذ زمن بعيد، وكادت تفلت من بين يديه بكل معانى الكلمة. وكان والديمقراطيون أول من شن الهجوم على جورباتشوف، وفى يناير الماضى صرح بيورى لوتشينسكى (يناير ٩١) وهو رئيس لجنة الاعلام بجلس السوفيت الأعلى: «إن جورباتشوف الرجل الذى تحتقره أغلبية الشعب كما تؤكد الأبحاث السوسولوجية لم يعد يستطيع الحكم دون الاستناد إلى قوى لجنة أمن الدولة ووزارة الداخلية والجيش. وإذا فقد ذلك السند سيستقبل من منصبه وصيح عرصة للقضاء لأن الكثير كما قام به يدخل تحت طائلة التعريضات الجنائية السوفيتية» (جريدة روسيا السوفيتية ٩ يناير). وفى فبراير الماضى كانت إقالة جورباتشوف أحد أهم مطالب اجتماعات الديمقراطية الحاشدة، بعد أن اتهمه بلتسين بخداع الشعب، وبأن سياسته أدت لآراقة الدماء، والانهيار الاقتصادى. لكن

الديمقراطيين تخلوا عن تشدهم مع جورباتشوف بعد زيارة بلتسين لأمريكا. واخذ المحافظون حينئذ بهاجمونه، وتطوروا داخل الحزب حركة لإقالة جورباتشوف من منصبه كمسكرتير عام، ورفض تنظيم: الموقف البلشفي، وحركة: والمبادرة الشيوعية، وتنظيم: الموقف الماركسي، وعلمنا برنامج الحزب الجديد الذى اعد جورباتشوف وانصاره باعتباره مشروعا للقضاء على الحزب اللينينى، وعشية انعقاد اجتماع برليه الموسع للجنة المركزية للحزب وقفت ثلاثون منظمة حزبية على مستوى المقاطعات إلى جانب عزل جورباتشوف عن منصب السكرتير العام، وكان عزله أمرا محتملا إذا انعقد المؤتمر التاسع والعشرون للحزب. أيضا وقفت الحركة العمالية الوليدة ضد جورباتشوف، وعلى سبيل المثال اتخذ مؤتمر العمال والفلاحين فى «ادمورتيا» قرارا جاء فيه: «واتنا ندين ونستنكر بشدة سياسة رئيس البلاد ميخائيل جورباتشوف



شيرينادزه



لوكيانوف- كأثما صدف- العبارة التالية: «لقد كان كل ذلك متعلقا عليه مع جورباتشوف». وعندما بلغنا جورباتشوف بتصريح لوكيانوف، وهو مشهد عرضه التلفزيون، اندلع غضب جورباتشوف وقيل: «لو ان لوكيانوف قال ذلك لكان مجرما...». وعندما تم اعتقال لوكيانوف مورس ضد ضغط سيكولوجي شديد، وطبقا لما صرحت به ابنته ليتنا قلان: «مستقبل لوكيانوف يتوقف على طبيعة الشهادة التي سيدلي بها». «البريدة الأدبية ١١ سبتمبر»، وما يدعو للسور ان الرالد وعد ابنته بانه: «لن يتنهر ابدا»، لكن لوكيانوف مع ذلك مرض فجأة، وجرى نقله إلى مستشفى السجن، ولنامل ان احواله سوف تتحسن.

ومع ذلك ما زال السؤال قائما: ما الذي اتفق عليه المتآمرون مع جورباتشوف؟ في المؤتمر الصحفي الذي عقده جورباتشوف بعد عودته من فيوروس قال ان المتآمرون عرضوا عليه المشاركة في الانقلاب وذلك يوم الابد ٢٨ أغسطس. ان هذا التصريح يشير الى الحيرة الشديدة. من التي استهدفتها المؤامرة اذن في هذه الحالة؟ ومن الذي أراد الانقلابيين ابعاده عن السلطة؟ ولماذا يحتاج الرئيس إلى

واخري.. وكان مؤكدا ان المؤتمر التاسع والعشرين للحزب سيمزل جورباتشوف كسكرتير عام. أما مؤتمر نواب الشعب في ديسمبر فكان سيمزله ايضا كرتيس للبلاد.

ولهذا لم تكن القوى المحافظة بحاجة لذلك الانقلاب قدر ما كان جورباتشوف بحاجة اليه. وكان من شان إقالة جورباتشوف ان تضعف مواقع يلتسين ايضا، والحكومة الروسية، وكان المحيطون بيلتسين يدركون هذا، وبمحشون من مختلف السبل لدعم جورباتشوف، ولايستبعد ان اتفاقا حدث بين يلتسين وجورباتشوف سرا حول خطط مشتركة.

ولم يكن اتقاء جورباتشوف ليصبح امرا ممكنا الا بتطوير الأحداث بحيث يصبح خصوم جورباتشوف في وضع غير قانوني، ولم يكن ذلك ممكنا الا عن طريق دفعهم خطوة يفرقون بها الدستور، وتكفل الأمن لجورباتشوف، وتتميز ايضا بانها صاخبة ومكشوفة وغير فعالة ويسهل قمعها. وقد اتسمت حركة قادة الانقلاب بكل ذلك. لكن هل يعني ذلك ان جورباتشوف نفسه كان يقفه وراء هذا الانقلاب المرحية؟..

اثناء لقاء جورباتشوف مع نواب الشعب بعد عودته من فيوروس، اقلتت من

التي افضت إلى انعطاف الاقتصاد والحزب ونرفض عقليته الجديدة والمعاهدة الاتحادية الجديدة ونطالب بتحصينه من الحزب وتقديه فوزا إلى الحاكمية بشتمه الحياة العظمى. (٢٠ أغسطس ٩٩).

أما المعاهدة الاتحادية -بالرغم من ان الاعلام اراد ان يصور ان توقيعها في نوفو اجاروف- ولقاء لصفية ١٠٩٩ هو انتصار لسياسة جورباتشوف، الا ان الكثيرين من نواب الشعب كانوا يطلعون على لقاءات «نوفو اجاروف»: المؤامرة، مؤكدين ان مصير الدولة والاتحاد السوفيتي لا يمكن لأحد ان يعبده في لقاءات كهذه، وطبقا للدستور فإن الجبهة الوحيدة المخولة بذلك هي مؤتمر نواب الشعب، ولهذا فإن ادعاء جورباتشوف والقادة الاخرين بان برسمهم حل تلك القضية مجرد اتفاقهم معا، امر مخالف للدستور.

لهذا لم تكن السلطة بكاملها بيد جورباتشوف في أغسطس، الأكثر من ذلك ان الجيش ووزارة الداخلية كانا يتخيلان عن تقديم الدعم له تدريجيا. ولم يكن جورباتشوف في شهر أغسطس يتمتع إلا بظهر السلطة وليس بالسلطة نفسها. وكان لايد الظاهر نفسه ان يتهم بين لحظة

التآمر مع الانقلابيين أن كانت لديه صلاحية فرض النظام؟

ويمتدح تصريح ياناف -الرئيس المؤقت- أكثر منطقية، حين عبر عن جوهر المفاوضات بين الانقلابيين وجورباتشوف في فيوروس بقوله: «طلب القادة من جورباتشوف فرض النظام، فاجابهم قائلا: إن لدى نائبها هو ياناف، فدمره يفرض النظام». (صحيفة كومبرسانت العدد ١٩٩١ ٣٤). وربما قال جورباتشوف لياناف مايلي: «انكم تريدون فرض النظام تفعلوا. ولكن خذوا انتم زمام المبادرة، انني الان في اجازة، ولكني لا تطرح الاستلة قولوا انني مريض».

وعند تحليل سلوك واعمال ياناف يشكل انطباع بان ياناف لا ينظر إلى أحداث أغسطس باعتبارها انقلابا ولكن باعتبارها تنفيذ لتعليمات جورباتشوف .. الرئيس. ويرى الكثيرون من يعرفون ياناف أنه لم يكن يدرك فيما يتورط، وأنه كان على الدوام شخصا يتجنب المخاطر كما أنه غير قادر- بحكم شخصيته- ليس على تزعيم مؤامرة، بل وغير قادر حتى على ان يدخل في زمرة المتآمرين. لقد ووطوه وعرضوه للمذبح لا أكثر.

ومن المثلث للنظر أن غالبية أعضاء لجنة الطوارئ لا ينظرون لمشاركتهم في اللجنة باعتبارها مشاركة في الانقلاب، ويرتضون الاعتراف بلنتهم. وربما لم تكن هناك أية مؤامرة فعلا من جانبهم، بل انهم كانوا ضحية خناق مارك؟

ربما يوسع بوجو وزير الداخلية وعده أن يرد على هذا السؤال، فستبد التفتي بجورباتشوف في فيوروس يوم الجمعة ١٦ أغسطس ولا يدرى أحد عما تحدثا، وربما كان بوجو وزوجته قد انتحرا لهذا السبب بالذات. ان كانا قد انتحرا فعلا؟

ألا ترى الآن انه لم يكن لدى الانقلابيين مصروفات للانقلاب على الرئيس؟ ولو كانت هناك مؤامرة على الرئيس لمثل الرئيس حينذاك الخطر الأكبر بالنسبة للمتآمرين، لكنهم بدلا من عزلة بشكل مأمون تركوا له حرسا مسلحا يتألف من اثنين وثلاثين شخصا يستطيع بواسطتهم ان يفلت من حصاره ذلك. كما تبين بعد ذلك أن المتآمرين لم يحاصروا مقر الرئيس في فيوروس من الخارج، واتضح كذب مساقله سبرجي سافكيلتش الذي ادعى أن البيت الصيلى للرئيس كان محاصرا من البر، ومن

البحر بقوات سيباسكوبول البحرية. واكد مراسلو صحيفة «كومبرسانت» ان السكان المحليين لم يشاهدوا أى علامات للحصار من جانب القوات المسلحة. وهو ما أكد حرس الحسود يدورهم. وكان الرائد فلاديمير ديجينايوف الممثل السياسى لوجبة حرس الحدود الخاصة مندهشا من الحديث والمعلومات الخاصة بصغار البيت الصيلى للرئيس، وقال انه لم يلق أية أوامر خاصة ما بين ١٨ و ٢١ أغسطس، وأن البيت كان محميا كما جرت العادة. وأكد الرائد فليكتور المهور رئيس خفر الحدود في فيوروس ذلك، وجزم بان البيت لم يكن محاصرا من البحر، كما ان احدا لم يدخله من القوات الاضافية ما بين ١٨ و ٢١ أغسطس. وكان زورقان للحراسة يتناوبان الحراسة في البحر كالمعتاد. واذا لم يكن يوسع أحد أن يهجم الرئيس الا الحرس الداخلي، وهو أمر يصعب تصديقه، استنادا إلى شهادات الرائدتين المذكورين وإلى شهادات حرس الحسود الذي شاهد الرئيس يسبح في مياه البحر مع أفراد عائلته باطستان في تلك الأيام من أغسطس! كومبرسانت العدد ١٩٩١-٣٤.

ولنعد إلى شهادة رجل أكثر أهمية مثل روتسكي - نائب بلتين حاليا- الذي قال ان فصلته عند اقترابها من بيت الرئيس في ٢١ أغسطس لكى تطلق سراحه، كانت مفاجئة لحرس معركة، لكنها لم تصادف أحدًا إلا ضابط المرور المحلي الذي أخبرهم أن المتطفل الذي يقصده قد فاتهم قبل ذلك! ويخفى كل ذلك أن جورباتشوف لم يكن محبوسا ولا محاصرا في فيوروس ما بين ١٩ حتى ٢١ أغسطس.

لكن جورباتشوف يقول ويحزم بأنه كان معزولا وأن كافة الاتصالات قد قطعت عنه، وتشير الحقائق إلى أشياء أخرى تماما. ففي حديث جورباتشوف لمجلس السوفيت الأعلى الروسى (البرلمان) في ٢٣ أغسطس قال لهم - وكان اللقاء يذاع مباشرة في التلفزيون- إن فريقا خاصا وصل إلى بيته في فيوروس في ١٧ أغسطس لضمير مركز الاتصالات. وصاح جورباتشوف بعد ذلك: «ودعوه». وسمع كل من تابع الجلسة صيحة جورباتشوف واضمة وعالية: «دمروه». لكنه قبل ذلك بدقائق في نفس اللقاء. قال ردا على اتهام لجنة الطوارئ له بأنه مريض وغير قادر على الحديث: «انهمسوني بالمريض». بينما تحدثت هاتفيا في ١٨ أغسطس مع بلتين،



لوكبانوف

ونازار باييف - ويانايف؟.

كيف يمكن له إذن أن يتحدث في ١٨ أغسطس بينما قطع الاتصال عنه في ١٧ أغسطس؟ هل كان للاتصال قائما حتى ١٨ ثم منقطع بعد ذلك؟ للرد على ذلك نقرر أن فلاديمير شيرياكوف نائب رئيس الوزراء بالفور، في حديثه أمام جلسة السوفييت الأعلى الساتية صرح: «إنها صفقة سيئة أن جورباتشوف تلحق في قبل خريف دويلة من المجرى الصفي للجنة الطوارئ، الذي عقد بعد ظهر يوم ١٩ أغسطس في الخاصة مساء، وبالتالي فلم يكن الاتصال منقطعاً عن جورباتشوف. ولعل الاتصال كان قائماً حتى في يوم ٢٠ أغسطس. فقد نشرت صحيفة «ميجارولوس اكسپريس» (العدد ١٣٥) أن: «الصفي الشاب جوربا أوردشاده» مراسل جديدة سفيغا تمكن من الاتصال بجورباتشوف وتبادل معه حديثاً مطولاً. ما يعني أن جورباتشوف كان يحصل أيضاً بالخبرين، مثل يلتسين، وإذا كان الأمر كذلك فإنها حجة أخرى تشير لزامة أخرى، لمب فيها أعضاء لجنة الطوارئ دور المبادق نصب.

ورغم فصل الاتصال رسمياً، إلا أن اتصال جورباتشوف بالداخل والخارج كان مستمراً، ولابد إذن أن أحدًا ساعده على ذلك، شخص تبادر قد يكون من بين الانتلابيين أنفسهم، من هؤلاء.

تحسنت فلاديمير شيرياكوف عن الكيفية التي أدخلت بها حالة الطوارئ أمام مجلس السوفييت في ٢٨ أغسطس، فقال إنه بعد اجتماع مجلس الوزراء، هبط مع بالفور رئيس الوزراء إلى مكتبه فقال له بالفور، وفي ١٨ أغسطس كنت أدرك ابني وتحت جالسين نأكل ونشرب، فوجئت بتليفون من كروتشكوف رئيس المخابرات وقال لي أن البعض يستعدون لانتقال مسلح ولابد من إعلان حالة الطوارئ، بينما جورباتشوف مريض. أيضاً كتبت المخابرات من الاستيلاء على أربع قوائم سجلت فيها أسماء كبار رجال الدولة المستهدفين، ووصفت بالفور، وصدت كروتشكوف. ولكنني سألته وماذا عن لوكسيانوف؟ وهو رئيس السوفييت الأعلى؟ فقال: لوكسيانوف موعود بمغيب في «خالداني»، وليس لدينا وقت الآن، وهكذا أعلن حالة الطوارئ.

وفيكن من رواية شيرياكوف تقلا عن بالفور أن تستنفد إبعاد الدور الخاص الذي قام به «كروتشكوف» رئيس الكي جي

بي لاستفزاز الآخرين إعلان حالة الطوارئ. لكن كيف وجد يازوف وزير الدفاع نفسه في تعداد المتأسرين؟ وهو المدين لجورباتشوف بترقيته؟ لقد التقى وزير الدفاع الحالي شاباهنكوف الضوء على كيفية تورط يازوف حين قال للجنة المستقلة: «صباح يوم ٢١ أغسطس استدعاني المارشال يازوف في التاسعة صباحاً.. وذكر لي في ذلك اللقاء، أن ياتاييف والفور شخصان رديتان، وأنهما قاما بتسريبنا، وهما لا يعلمان ماذا يفعلان.» (البريدة المستقلة ١٢ سبتمبر ٩١).

وإضاف يازوف: «إن ذلك عصار على الجيش» وهكذا يتبين أن كروتشكوف قام بتوريط بالفور، أما بالفور وياتاييف فقد ربطا يازوف والجيش بأعلان حالة الطوارئ بالفعل. ويتضح أن كروتشكوف رئيس الكي جي بي هو الشخصية الرئيسية الأولى في تلك المؤامرة، وكان المشروطون يصغفون إليه ولطعم اعتصموا عليه دون أن يفكروا في أنه مدبر. وقد ذكر جورباتشوف فيما بعد في مؤقرة الصفي الأول بعد عودة تاريخ، وساعة الانقلاب: ١٨ أغسطس الساعة الخامسة وأربعين دقيقة بعد الظهر. أما الإعلان عن حالة الطوارئ فتم في السادسة صباح ١٩ أغسطس، وسابن موعد الانقلاب والأعلان عن الطوارئ انقضت ١٢ ساعة لم يفعل الانتلابيون خلالها شيئاً اعتصدا منهم على كروتشكوف... وكما افادت الصحافة كان يلتسين ومعاونوه ليلة الانقلاب في «أراخالمسكايا». ثم التهبوا إلى موسكو بعد أربع ساعات ونصف الساعة من الإعلان عن الطوارئ... لماذا تركهم كروتشكوف؟ وانتظر حتى الساعة والتصف مساء يوم ١٩ ليصدر أمره بالاستيلاء على البيت الأبيض (البرلمان الروسي)؟ لقد انتظر حتى أعلن قادة روسيا أن قيادة لجنة الطوارئ مجرمن، وانتظر حتى تجمع الآلاف حول البيت الأبيض بحيث يصعب الاستيلاء عليه مخاطر. لماذا لم يصدر كروتشكوف أمره الا متأخراً بعد أن فقد الأمر معناه؟

وتبدو أعمال كروتشكوف بالنسبة للاتصالات الخارجية والداخلية أغرب ما تكون، فقد قطعت يأسر منه - كما يزعمون - كافة أنواع الاتصالات عن جورباتشوف، بينما كانت كافة وسائل الاتصال لدى البرلمان الروسي يلتسين تعمل غاية في الكفاءة. بينما لم يستطع قادة الدوائر العسكرية الاتصال بوزير

الدفاع، وعلى سبيل المثال لم يتمكن الجنرال ماكشوف من الاتصال بيازوف لمدة ثلاثة أيام متصلة؟

وتجلب العقيلة البدائية التي رتبها الصحافة والديارطية العفة التي تشير كل الأمور بتبريد كروتشكوف وباحتياط هذا بينما يشهد شيرياكوف مدير المخابرات الخارجية، بأن «كروتشكوف لا يمكن إدارجه ضمن الحضي أبداً، فهو رجل ذكي وعلمي وحادف» (جريدة روسيا العدد ٢٥).

وبالتالي يصح من حقنا أن نسال هل قام كروتشكوف بكل مالي وسعه لإحباط الانقلاب؟ وهل كان ذلك بناء على تعليمات جورباتشوف. وقد يكون من السابق لأوانه الحكم بصورة قطعية على تلك القضية، ولكن مالفلي استند إليه كروتشكوف عندما أعلن بشقة بعد اعتقاله مباشرة أن الحكمة سببرته وتطلق سراحه. وهناك دليل آخر... فلنلقن بين مرسومين أصدرهما جورباتشوف عزل بهما بالفور وكروتشكوف، وفي المرسوم الخاص بالفور نص على عزله لمشاركتة في مؤامرة معادية للستور، أما المرسوم الخاص بكروتشكوف فكان أكثر إيجازاً وخالياً من الأسباب ومن التلمذجة المريبة، وجاء فيه ببساطة: «تقرر عزل فلاديمير كروتشكوف من منصبه كرئيس لجنة أمن الدولة» ولا أكثر. ولا يسوق جورباتشوف أية حفيبات للزلاء.

وترسل مجلة الحرس القوي في عدة مقالات طرح وجهات نظر متعددة حول انقلاب أغسطس، ولكنها كلها تجمع على وجود مخطط أراد بشيع الانقلاب أن يفسح الطريق للانتقال الحقيقي، وهناك مذكرة قدمها إلى المؤتمر الخامس الطاري، لزاد الشعب مجموعة من التروايب: هم - الفالياني - باهيف - بوميلوف - شيرينغ، يشيرون فيها وقتاً لما نشرته جريدة «كوزاس» (العدد ١٩٩١ - ٩١/٩/٢٤) إلى أن المخابرات الأمريكية كانت على علم بكل شيء مسبقاً، وأن المخابرات الأمريكية قدمت تقريراً بذلك للقادة الأمريكيين في ١٧ أغسطس، قبل الانقلاب بيومين كاملين.

إن تلك التعليلات في أحداث أغسطس لاتهيئنا فقط من زاوية ادراك إحدى أهم حلقات اختفاء الدولة السوفييتية، ولكنها تهمن أيضاً باعتبارها إشارة دالة على إحاطة الرعي الروسي نفسه بما يجري، الرعي الذي سيحدد الكثير مستقبل.



لويس إسحق .. آخر طلعة آخر شهيد

وفت السيد

من خلف الباب، الزوج غير موجود، المبلغ غير متوافر، من علينا غدا، لكنه كان يمتلك صبرا كافييا كي يؤدي عمله، وكى يقرأ، يشق نفسه، يوحشها ماحرمه الفقر منه، وأعطى نفسه فرحة الانغماس ببعض الشئ فى الحياة الاجتماعية فانضم إلى جمعية الشبان المسيحية، ولكن لم «المسيحية» فقط، ألهمه وجدانه النقى من أى تمصّب أن مصيرته تفرض عليه خطوة أخرى فانضم إلى «جمعية الشبان المسلمين».. وبساطة شديدة لأن محصل الحياة الكثيرين من المتمصّين درسا.. وانضم أيضا إلى حزب الوفد وانتخب عضوا باللجنة التنفيذية العليا للشباب الوفدى بالثيا..

لكن همه الأساسى كان القراءة.. ظل يلهم كل ما يصل الي يده من كتب ومجلات... وذات يوم اشترى مجلة جديدة اسمها «الفجر الجديد».

وكانت بالنسبة له فجرا جديدا فعلا.. أريأت إذ يتزاح الظلام عن علكه، وتستعشر نورا يلا وجانها.

أريأت إذ تحمل الأنفاز، وتعالى الإجابات على كل المسئلة المتحصية؟

وأصمك بخيط «الفجر الجديد» متعشفا به، دون أن يعرف أن من خلفها تنظيميا شوبعيا هو «الظليمة الشعبية للتحير».

وأصبح لويس إسحق شوبعيا من منزله. فلم تكن يده وهو فى الثيا قيد طالت بعد هؤلاء الذين يصيدون «الفجر الجديد»..

وحاول صهتديا بماترا أن يجمع حوله شوبعيتن آخرين..

واخسيرا.. وبعد انتظار طويل امكنه أن يلتحق بركب ذات التنظيم الذى اصله الفجر الجديد.. وبدأ رحلة كفاخ طويل.. ومستمر، ومستمر حتى آخر انقاس الحياة.

وفى هذه الاثنا.. كانت الحركة الوطنية تلتهب، وتزداد الشهايا تحت شعارات النضال ضد الاستعمار والظفر الملكى.. وكانت القاهرة والمدن الأخرى تغلى بمظاهرات ساخنية تحت قيادة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» فلم لاتتغير الثيا أيضا.. واسمهم «محصل الياء» فى تنظيم مظاهرة ضخمة فى الثيا لم تكف

أبيه، وأن يصبح طبييا، لكنه لم يستطع، استعشر إحساسا جارفا بالمستولية وهو ابن السابعة عشرة إزاء اخواته الثلاث. وقرر أن يعود.. إلى الثيا عاد ليساعده خاله فى الحصول على عمل.. محصل مياه بلديّة الثيا. لكن هناك عقبة أخرى أمام الثقى، فهو لم يكمل بعد الثامنة عشرة.. الحسد الأدنى للثوف فى الحكومة.. وعمل ثلاثة اشهر بلامرتّب ليضمن مكانه عندما يبلغ السن القانونية..

وعندما جمع أخواته الثلاث تحت أجنحة وتولى شئونهن. وتفر حياتهن لهن، معاهدا نفسة الايتزوج الا بعد أن يتزوجن جميعا.. ومضت أيام كثيرة.. اختطفه فى السجن ثم المحقل.. واغتالوه هناك، بهتسا كانت الاخت الصغرى تقرب من تحقيق حلمه الأخير.. الثيات يتعلمن.. ويتزوجن، أما هو، فرسالة.. وعطاء.

*** محصل المياه بالبلدية.. يحمل دفتر الإيصالات، يلق الأرباب، الزوجات يتكلمن

الاسم: لويس إسحق
تاريخ الميلاد: ١٩٢٧
المنه: محصل مياه ثم محترف ثورى
الاسم الحركى: الرقيق سعد
تاريخ الاستشهاد: ٤ أبريل ١٩٦٤
كان الأب موهبا تقليديا وصارما، لعله فزع لهؤلاء المرططين المظحمون الذين صورهتم لنا الضلام الاربعينيات. باشكاتب يملج كارت يتفلوط (أسوط)..

الأم سيدة طيبة التمهها المرت وهو فى الثامنة من عمره، انتظر الأب ثلاث سنوات أخرى وتزوج.. ومن المدرسة الأسيركية بأسوط حصل لويس ويتفوق على التوجيهية يجمعون أهله لدخول كلية الطب وأن يحصل أيضا على المجانية..

واستجمع الأب المظحمين كل ما يمتلك من شجاعة ليرسل الثقى ابن السابعة عشر عاما إلى القاهرة، ولينحت فى صخر ليجمع قروش إضافية يرسلها له هناك.

لكن المورت لم ينتظر فانتهم الأب أيضا، الأخوات الضلات أنيس، لويس، إيسون توزعن على الأعمام الذين لم يكونوا أفضل حالا من باقى الاسرة الفقيرة، وأمضى لويس عدة أشهر يقاتد الحياة فى القاهرة محاولا أن يفرض عليها إرادة الفقراء الذين لايجدون خبزهم ويضحمون فى نفس الوقت أن يشقوا طريقهم للعلم. حاول جهده أن يحقق حلم

بالمهاتف بسقوط الاستعمار، وإفلا هتكت بسقوط الملك أيضا.

.. وأعين البوليس تلتفت هذا الفتى غير

العادي.

عثر جمعية الشبان المسيحية، وجمعية الشبان المسلمين، ونادى الكاثوليك..

القائريين منهم.. الرفدني المتخصص، القادر على تحريك هذه المظاهرة العارمة.. وترصدت الأعين، ترصدت حركة حذرة وسط عمل حال الأقطان.. لعلها ذكريات الأب الكادح في مسلح كارتير.. وعلى رصيف محطة ملوى ألقى القبض عليه وهو في طريقة لعقد اجتماع حزبي، وفي السجن بقي ستة أشهر.. وبأى عام ١٩٥٠، والانتخابات، ولجأ الرفد، وهو في السجن، ويذكره الوجدان الذين عمل بينهم بنشاط وسعوا للأجراح عنه.. والفرج منه فعلا.

ها هو محصل المهام بعد من جديد. ورسم أنف أجهزة الأمن يفرج عنه، ويعود إلى وظيفته. لكن الأمن قادر على الانتقام.. فقرر تشريده، ونظم له عملية «كعب داير» وظيفي.

وتقرر ألا يبقى في أي مركز أكثر من ستة أشهر لينقل بعدها إلى مركز آخر.. من الشيا إلى القشن، ثم إلى بني مزار ثم دير موسى.. وهكذا.

وكان «لويس» يتقبل «عقابه» القبي والخالى من الذكاء.. بإرتياح سعيد، صحيح أنه يهرق، ويتعد كثيرا عن أخواته، لكن رجال الأمن الأغبياء لم يدرؤوا إلا بعد فترات الأوان أية فرصة أعطوها له بهذه التقلبات، فقد كان ينتقل حاملا معه أفكاره ووعيه، وبغادر تاركا مكانه رجلا عسفرا طريق الضلال.. وبأى حزين القاهرة، وبطيرة الرند من الحكم.. هنا يمكن للامن أن يفرسه من جديد، ويعتقل لويس ليبقى أربعة أشهر ويفرج عنه..

وبعاش الأمن من ملاحقة هذا الفتى العنيد، وكشف غيبا فكرة «الكعب الداير».. ويقرر أن يطع به إلى واحد من المجاهل الجديدة.. فيقتل أو بالذقة ينفي إلى وظيفته سكرتير بلدية الوادي الجديد.. ويستقر في واحة الخارجة..

وكان الحلم القديم يتجدد.. أبوه كان يعلم أن يتفخر ابنه من

الجامعة، وإذا كانت دراسة الطب قد استعصت عليه، فلم لا يحاول دراسة الحقوق.. وانتسب إلى كلية الحقوق ليمرق سريعا عبر سنواتها..

فلما كانت السنة الثالثة كتب في عام ١٩٥٨، وأتى موعد الامتحان كان كل ما يملكه جنهنا، لكن واحدة من أخواته متستة أيضا في كلية التجارة، وتحتاج إلى دفع جنهين رسوما للامتحان.

وكان عليه أن يفكر، وبلا تردد اختار أن يرضى حلم الأخت وأن يؤجل حلمه، لكنه لم يكن يعرف أنه يؤجل الحلم.. إلى مالا نهاية.

فعدنا انتقل إلى الميكناس اعتقل.. وفي ذات المكان الذي تقصوه اليه مرفقا.. استشهد على رماله برصاصة غادرة.. لكننا بذلك نسق الزمن، بل نساقيه، فلم نزل هناك أزفي صفحات الحياة وأجملها..

فالحائل الذي غرس وورودا كثيرة في مختلف مراكب الدنيا أصبح الآن محاصرا فعلا.. والحزب في حاجة ماسة إليه، وعرضوا عليه الاحتراف..

كان مرتبه كبيرا يمايز هذه الأيام ٢٦ جنهنا، وعرضوا عليه أن يحترف مقابل ١٢ جنهنا فقط.

لأن تكفيه بالقطع هو وأخواته.. للأمن ضحي بنفسه من أجل أخواته، حرم نفسه من حلمه مقابل حلم أخيه، ولأن مطلوب منه أن يضحي بنفسه وبأخواته معا من أجل القضية.. وقيل برضا تام، وبلا أية لحظة من التردد.

وكان في هذه الأيام قد صعد.. عن جدارته.. إلى عضوية اللجنة المركزية في حزب العمال والفلانين الشيوعيين المصريين.. واسهم وبحماس في انجاز الوحدة بينا.. حزب شيوعي واحد..

وبأى يناير الحزين، يناير ١٩٥٩ كان الخلاف الذي تفجر بين عبد الناصر والشيوعيين حول قضية الديمقراطية يتصاعد ويتعمد ليشمل كل الشيوعيين العرب، ثم يتحول الخلاف إلى رغبة عارمة في الانتقام ويعتقل الثقات بل الآلاف من الشيوعيين.. وصعد لويس اسحق.. القلعة، سجن مصر المحاكمة أمام محكمة عسكرية أبو زعبل حيث التعذيب الوحشي ذي الصفيحة النازية، ثم الزواجات في سجن المحاريق ليعقبي لويس عذوبة السجن عشر سنوات أشغال شاقة.

كان واحدا من ثمانية في قضيتهم التزموا بقرار القيادة بالفرار عن الحزب، وعن حقهم في الحصول على شرف الانتساب إليه.. وفرغ

الورا.. هلال عبد الله هلال قائد سلاح المدفعية ورئيس المحكمة إذ وبعد أناسا قاذرين على الصودي في وجه الإهراق العنيف، وقادرين على تحدي قضائهم ويعتزون ببساطة وفخار بأنهم أعضاء في الحزب الشيوعي.. وصحب كل دهشة وغضب في هذا الحكم القاسي..

وتقبل لويس الحكم وأضيا، فقد كان يعلم منذ البداية أن لتعديه لقضائه ثمة يجب أن يدفعه.

في كل حسرب تكون هناك الطلقة الأخيرة.. والشهيد الأخير.. أن يستشهدون في الأيام الأولى للحرب لا يكون لاستشهادهم مذاق معلوم.. ولكن صاهر مذاق أن تسلب منك الحياة في آخر لحظات الموت، أن تسلب منك النهار في آخر لحظات الليل.. أن تستشهد وأنت على باب الانطلاق للحياة.

كانت موجة الإفراج عن الشيوعيين تتصاعد في حماس.. المعتقلون جميعا خرجوا، والمحكوم عليهم أعدت كشف الإفراج عنهم، الكل يستعد للخروج، المحنة التي اجتازوها ابطلا مرفوعة الرأس تنتهي، ولا يبقى سوى ساعسات.. وينطلق الجميع للحرية.. وينطلق هو إلى أخواته.. فقد اشتاق اليهن كثيرا.. للامن لم يتقدم به كثيرا هو في السابعة والثلاثين.. يمكنه أن يسرع فينتزع وينجب أطفالا.. لقد أوفى وعده وكل أخواته أكمل تعليمهن والصغرى توشك أن تنزعج.. كل شئ معد للانطلاق للحياة..

لكن للحياة خصوصاً، كرهوا أن يفرج هكذا ببساطة عن الشيوعيين وديروا صداما مصنوعا مع السجناء الذين يستمدون للحرية، أدرك لويس أن ثمة مؤامرة.. صرخ في رفاقه بالتباعد والدخول إلى العتار لكي يفسدوا خطة رجال الأمن..

أدرك واحد من الزبائنية أن هذا الرجل خطر، وأنه أسس الحقيقة وقضح المؤامرة، وأنه سيفسرها..

وكانت الحطة.. أن يتصاعدا بالتصاعد ليعلموا لعبد الناصر كم هو مخفي: إذ يفرج عن هؤلاء المشاعيين.. وأخبر واحد من المصريين مسلمة واختار «لويس» وسدد.. وارتابت الجسد المسهد على رسال الوادي الجديد..

وينسوي اسم «يوسف قسزازه» القتال.. لا يتذكره أحد إلا لكي يحقته، بينما يبقى اسم الشهيد في قلوب الناس.. حيا دائما.

مفكرون غربيون يطالبون على ماركس ويتساءلون عن مصير الماركسية

المعاصر ولكرة الشيوعية» بقوله: إن أزمة البلدان المسماة شيوعية تساعد على قسرس الفكرة القائلة بأنه ليس هناك من مشروع أكثر طموحاً من المشروع الماركسي، والاشتراكي عموماً، الراسي إلى ضمان تحكم الناس الواعي بصيرورة حياتهم الاجتماعية. ويمكن القول، بتحديد أكثر أن فكرة التخطيط قد خرجت خاسرة من هذه الأزمة، حيث يجري تصميم الناعة بأن مفهوم التخطيط ينطوي بالضرورة على مفهوم ديكتاتورية «الدولة-المسوّب»، وأنه مسامح اشتراكية سوى اشتراكية الدولة، ويتم الحكم على كل إمكانيات التخطيط انطلاقاً من الطريقة التي طبق بها في المرحلة الستالينية، أي في إطار دولة استبدادية.

إن أحد النتائج السلبية لأزمة هذه البلدان يتمثل في بروز النموذج الاقتصادي والسياسي السائد في الغرب كأقوى لا يمكن تجاوزه، وذلك في وقت يظهر فيه هذا النموذج عاجزاً عن تجاوز حدوده السياسية والاقتصادية: حدوده السياسية، أي حدوده نموذجاً للديمقراطية، يتوافق مع ما يمكن وصفه باسم «ديمقراطية الموازن»، وحدوده الاقتصادية، أي حدود اقتصاد-عالم، تفرقه تناقضات عميقة (بطالة، عالم رابع غريب، يؤس العالم الثالث، مخاطر تهدد الجنس البشري والكوكب الذي يعيش عليه). وسبب الأزمة العميقة لفكرة الاشتراكية تتفاقم القضية الأيدلوجية. فالفكر النقدي ما يزال إلى الآن عاجزاً عن صياغة مشروع اشتراكي محتجس ومنسجم مع الظروف الراهنة. والمسألة الأساسية ما زالت تكمن في تجاوز ظاهرة التشبث النظرية-السياسي، خصوصاً في ظل اندفاع الانجاء المسيطر نحو التخلي عن كل تحليل نقدي، وعن ثقافة كاملة نظرية وسياسية، غنية ومتنوعة.

ولهذا، فمن الضروري أن تقوم القوى

ماهر الشريف

ماركس في إطار هذا الفكر، باعتباره أحد أبرز المعبرين عن هذه الروح النقدية فيه. طبعاً، لا يمكن في سياق هذا العرض، الشرف أمام كل المداخلات التي قدمت إلى الندوة والتي تضمنها كتاب بلغ عدد صفاته ٢٥٤ صفحة. ولذلك، سأحاول التركيز على أبرز الأفكار التي عرضت، والتي سأدرجها ضمن المحاور التالية:

- دعوة إلى تنشيط الفكر النقدي وتجاوز خيارين مدمرين

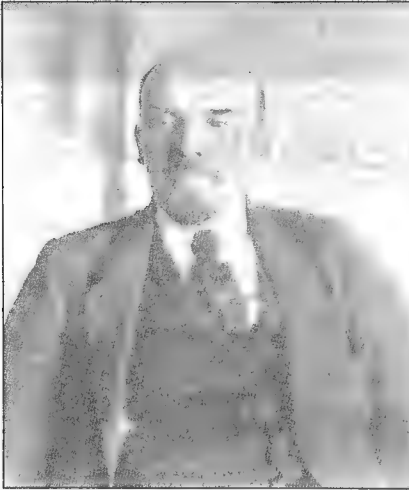
ماهر مبرر عقد مثل هذه الندوة، وفي هذا الطرف بالذات؟

جاءه تكسيه أحد المشرفين على تنظيم الندوة، رد ضمتا عن هذا السؤال، في خلاصة مداخلته تحت عنوان «العالم

هل هي نهاية الشيوعية؟
أية راءية يحافظ عليها فكر ماركس اليوم؟

حول هذين السؤالين، وفي محاولة للإجابة عليهما، نظمت مجلة «ماركس الراهنة» التي تصدر في باريس عن المطبوعات الجامعية في فرنسا تحت إشراف «جاءه تكسيه» و«جاءه ميهيه»، بالتعاون مع المعهد الإيطالي للدراسات الفلسفية، ندوة عالمية، جمعت ما بين ١٩٠٧ أيار ١٩٩٠ في إحدى قاعات جامعة السوربون في باريس، سبعة عشر مفكراً من أبرز منظري ونقاد الماركسية في فرنسا وإيطاليا وألمانيا والهند وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وصدرت مواد الندوة، عن نفس دار المطبوعات الجامعية في فرنسا.

وفي وقت يسعى فيه منظور الليبرالية الجديدة في الغرب إلى إشاعة أجواء الإحباط الفكري، ويرددون المزاعم عن نهاية التاريخ وسقوط الأفكار الكبرى وانتفاها، الحاجة إلى التضال من أجل اللل والقيم الانسانية، جاء انعقاد هذه الندوة يمثل هذا الحضور وفي إحدى أعرق الجامعات الأوروبية ليدل على أن هناك تياراً واسعاً بين مفكرى الغرب يرفض مقولات ومزاعم الليبرالية الجديدة، ويتخوف من شبح الخواء الفكري وتراجع الروح النقدية في الفكر الغربي، ويشعر بالحاجة إلى استعمار حضور



لينين

وكما قال جاك تكمسبه، فإنه لفهم الباشلغة والحركة الشيوعية، يعطيتها رؤسها، ومن ثم لاستيعاب مأساة هذه الحركة، لا يكتفى العودة فقط إلى الحزب الصالحية الثانية ولا إلى ثورة أكتوبر، بل يجب العودة كذلك إلى الحزب العالمية الأولى. ففي ظروف تلك المنحة الكبيرة التي نجمت عن الصراع الامبريالي بين الدول الأوروبية، والتي لم تستطع أو لم تره الحركة الصالحية الفاعلة آنذاك منعها، ولدت فكرة الثورة كتحويل الحرب الامبريالية إلى حرب أهلية تحريرية. وخلال حياة لينين، وضعت أسس نظام ديكتاتوري لم تكن له أي طبيعة انتقالية، ثم تطور هذا النظام في عهد ستالين، إلى نظام اقتصادي مدار بشكل مركزي ومفروض عليه رقابة برليسية. وفي مواجهة النظام الطبقي القائم على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج، قام هذا النظام الأخير على أساس ملكية مركز مدار من قبل طبقة ادوين، ومستند إلى تنظيم خاص بفتة معينة، هو الحزب الواحد.

«لوسان سيف» أن العاصفة التي كنت أنظمت بلدان أوروبا الشرقية لم تقض على شيوعية لم تكن متحققة أصلاً، ولم تضرع في موضوع الشكل الشيوعية كأفق تاريخي، بل عبرت عن أزمة الحركة الواقعية في اتجاه هذا الاتجاه.

ومهما يكن، فقد طويت صفحة. ولابد من أجل استشفاف آفاق التطور اللاحق، من العودة إلى التاريخ. وهنا، يمكن القول، وكما تشير إلى ذلك الورقة التمهيدية التي قدمت إلى الندوة، إن المشروع «الشيوعي» «النابع من ماركس قد اتسم، عند تطبيقه التاريخي، ببعض السمات الناجمة، من جهة - عن طبيعة الجمععات التي شهدت تطبيقه، وأوضاعها المزعزعة، وغياب التقاليد الديمقراطية فيها، والهوة القائمة بين الأكلات المدينية النشطة والجماعات الفلاحية السلمية غالباً، والناجمة من جهة أخرى، عن ظروف خاصة ارتبطت بالصراع العالمي والحروب والأزمات والمجاعة.

المشقة في الغرب، التي لا تروى التحلي عن فكرة التحرر الجذري، بتنظيم عملها في إطار إعادة التكوين النظري والمقاومة النقدية لما يسمى بالسلطات، طبعاً، إن المهمة لن تكون سهلة، حيث لا يمكن الاكتفاء بإعادة التأكيد على قيم وأفكار تراثنا. لهذا التراث يجب أن يخضع إلى تقويم جديد نقدي عميق، وهو ما ينطوي بالضرورة على خطر القيام بتصفيات سابقة لأوانها. ومع ذلك يجب مراجعة هذا الخط، إذا أردنا القيام بمواجهة نقدية صورية، متواصلة ومنظمة.

إن مشروعا اشتراكيا حقيقيا يجب أن يفضي بالضرورة إلى تلك الأفراد والمجموعات للشروط المادية، الثقافية والسياسية، لوجودهم الاجتماعي. وتلك هذه الشروط يعني إنها الاستلاب لحياة اجتماعية باتت غريبة عن الأفراد. ويجب النظر إلى هذه العملية باعتبارها عملية ترمي إلى ديمقراطية كل مظاهر الحياة الاجتماعية بشكل جذري. ومثل هذه العملية تقتضي تجاوز الرأسمالية القائمة وأشكال الديمقراطية المحدودة التي تسمح بها. إنها إشارة عامة تحتاج إلى تعميق، غير أنها إشارة إلى طريق يبدل يسمح لنا من الآن بأن نفكر ونعمل في مآراء خيارين، يراد حبسنا داخلهما، وهما: خيار الاقتصاد الموجه وديكتاتورية الدولة - الحزب وخيار اقتصاد السوق الرأسمالي والأشكال الليبرالية - الديمقراطية الراضة للدولة.

- عوامل فشل تجربة الشيوعية التاريخية

إن المرحلة التاريخية التي افتتحتها ثورة أكتوبر قد انتهت بفشل ما أسماه جاك تكمسبه بـ «الشيوعية التاريخية»، ملاحظاً بأن كلمة الشيوعية ستظل، لفترة طويلة، مرتبطة بذكرى أنظمة اضطهاد. ومن هنا، كان محير النقاش الذي دار في الحزب الشيوعي الإيطالي بخصوص تسمية الحزب، فهذا الحزب الذي يفخر بالدور الذي لعبه في معارك التحرير وفي نقد «الاشتراكية الواقعية» ورسم ملاحم نموذج بديل، عبر عن القطيعة مع هذه «الشيوعية التاريخية» بتغيير اسمه. ومع ذلك، فقد بقي هناك كثيرون متمسكين بهذه «الرأية» التي خيمت خلفها نضالات تاريخية، ويعتبرون أن فكرة الشيوعية تحافظ، الآن وفي المستقبل، على معان أساسية. وفي هذا السياق، رأى الفيلسوف الشيوعي الفرنسي

ماركس وتجربة الشيوعية التاريخية

**ماهى العلاقة بين الأنظمة
الشيوعية التى تداعت وبين فكر
ماركس؟**
ما هو الدور الذى لعبته الماركسية
فى توجيه تجربة «الشيوعية
التاريخية»، وما هو اللصق من
الشيوعية التى تحصله من السمات
السلبية التى برزت فى هذه
التجربة، ومن ثم من فشلها؟
وهل كان ذلك كله مرتبطا ببعض
التناقضات والفسادات فى تحليلات
ماركس؟

جاء تكسيه استيق النقاش بالقول
بان السمات السلبية لـ«الشيوعية التاريخية»
قد استمرت حتى بعد ان زالت الظروف التى
كان من الممكن ان تسببها فى مرحلة من
المراحل، بل ان هذه السمات السلبية قد طبقت
حتى التنظيمات الشيوعية، التى لم تصل
إلى السلطة. ومن هنا -أضاف- يصبح من
المشروع ان تطرح قضية العلاقة بين هذه
السمات وبين التراث النظرى لماركس، باعتباره
مرجع الحق.

وبسبب ما يمكن، ففى الرد على الأسئلة
المطروحة أعلاه، تفاوتت مواقف المشاركين فى
الندوة. فالبعض أكد أنه لا يمكن تفويت توطئة
الماركسية فى المآل التى أتت اليه تجربة
«الشيوعية التاريخية»، حتى وإن كان عدد
من الماركسيين البارزين قد عارض، من
الباية، بعض الممارسات فى هذه التجربة.

أوضح جاك جوليار، ونائب مدير مجلة
«ولونفيل أوبسرفاتور»، الفرنسية
رأى أن ماركس، وإن كان يرشأ من الجرائم
التى ارتكبت باسمه، فهو ليس بعيدا عن
تحمل قسط من المسؤولية تجاه بعض أشكال
تحلل كركه. لقد أريد لماركس أن يكون مفكرا
كلاسيكيا. ولكن، كان لدى ماركس فى الواقع
مشروع لفكر كلاسيكي، لم يتضمن فكرا لإعادة
بناء المجتمع فحسب، بل تضمن كذلك تصورا
لحيث العالم، وفى هذا التصور، الذى أريد له

وكبحته التطور الحثاقل لمجموعات العمل
وخاصة فى مجال المعلوماتية، بل تكمن كذلك
بالطابع البدائي للتخلف للعلاقة بين القرارات
المتخذة على مستوى المؤسسة الاقتصادية
والقرارات المتخذة على مستوى الاقتصاد
الجمعي، وبالتالي غياب نظام متقن لتحديد
وقت العمل اللازم اجتماعيا. ويلاحظ المفكر
الإنجليزى أن هذا النقص لم تكن تعاني منه
بعض القطاعات الإنتاجية، مثل قطاع صناعة
السلعة، التى كانت تنتج لستهك واحد، قادر
دوما على رفض أى منتج لا يتمتع بمواصفات
مقبولة من طرفه

المفكر الماركسي الفرنسي «جورج
لايبيكا» اعتبر أنه من الوهم تمييز «الأنظمة
الشيوعية» فى الشرق عن الأنظمة الليبرالية
فى الغرب انطلاقا من التناقضات بين الخطة
والسوق، وشدد على أن «الأنظمة الشيوعية»
قد أضافت ترفعا اجتماعيا لم يختلف عن
التفوق الانتاجى السائد فى الغرب، وكان
من بين نتائج الاستعمار بالظهيمة وتنامت
الأزمة الأيكولوجية (البيئية)، التى بلغت
حدودا لم تبلغها فى الغرب. وحسب وجهة
نظره، فإن المجتمعات الليبرالية لا تهمل الخطأ
والنزاعات المادية أكثر مما تهمل المجتمعات
الاشتراكية السوق، عبر أشكالها الداخلية
«الموازنة» وأشكالها الخارجية. وفى مثال
«الصين» يتبين أن الانفتاح على
السوق يمكن أن يتساقط مع
بهرورقراطية استبدادية. كما أن مثال
«بورغوليا» يظهر كم كانت هزلة
التنازع التى نجمت عن العزاج بين
الخطة والسوق.

كارل ماركس



وبرفضه السوق، سار هذا النظام بالضرورة نحو
مجتمع قائم على أساس التخطيط الشامل.
وكما لاحظ جاك بيهيه، فقد بينت التجربة
أن التخطيط الشامل يمكن أن يكون كذلك
أساسا لاجتماع طيب. فالعالم الحديث قدم
لقا نموذجيا للبناء الطبقي، أحدهما
استند إلى التسلك، التابع من علاقات
السوق، ووسائل الوجود الاجتماعى، والثانى
استند إلى التخطيط الشامل فى الدولتين، لهذه
الوسائل. وفى الحالتين، كان هناك تفاوت
اجتماعى واحتمال الارتفاع الاجتماعى
والسياسى، عن طريق الاستعارة الفردى فى
حالة، والعالم فى الأخرى، على وسائل الوجود
الاجتماعى، ويرى جاك بيهيه أن
التناقضات الخاصة بنظم الانتاج السائد فى
الأنظمة الشيوعية تعود، قبل كل شيء،
إلى أن التخطيط الشامل قد سعى نظاما
مراتبيا. وظهر الحزب الواحد باعتباره المؤسسة
الوظيفية لهذا النمط من السيطرة الطبقيّة،
وكان من الطبيعي أن ينعو، باعتباره مؤسسة
خاصة، نحو تلك الدولة، بمنحى السيطرة
عليها. الصحفية فى صحيفة
«الفايسستو»، والوجه البارز من وجهه
اليسار الإيطالى، «روسانا روساندا» رأّت
بان فشل تجربة «الشيوعية التاريخية» يعود
إلى إلغاء علاقات السوق وعدم السير على
طريق «مصرعة جذرية للدولة». وأظهرت
علاقات الانتاج التى سادت فى الاتحاد
السوفييتى أن تغيير طبيعة ملكية
وسائل الانتاج، لا يمكن وحده
لغلبه علاقات الانتاج، حتى عندما
تنتقل هذه الملكية إلى أيدي دولة تدعى أنها
«عصالية». وفى هذا السياق لم يميز تاريخ
الاتحاد السوفييتى كتعبير عن عملية تقدم
نحو الاشتراكية، بل بزز كتعبير عن عملية
تصنيع وتحديث قت تحت سيطرة الحزب
الواحد، وهو الحزب الشيوعى بـ«بورغوليا»
الغرب، والمتخلف عنها فى قائله المباشر، عبر
ثقل الأيديولوجيا، مع الدولة. وفى إطار
هذا النظام، تم تجاهل المسألة
الماركسية الأساسية المتمثلة فى
تحرير العامل وتصلية استغلاله،
وسيطرته، على هذا النظام،
أبـ«بورغوليا» إنتاجية ومعايدة
للعمال. أما مدير مجلة اليسار الجديد
الانجليزية، روين بلاكبورن، فيعتقد، من
جهته، أن مشكلة الركود التى عانى منها
النموذج السوفييتى لا تكمن فقط فى غياب
الديقراطية اشتراكية، التى أعاقت التجديد

ماركس ليس ملهماً أو لباً للمستالينة أو الماوية.

التخطيط الشامل يمكن أن يكون أساساً لمجتمع طبقى

مهمتنا أن نوقف ماركس على قدميه بعد أن كان واقفاً على رأسه.

الاشتراكية أكثر ضرورة اليوم مما كانت عليه قبل مائة عام

مطلوب خيار بديل يحقق التزواج بين الخطة والسوق

من الطابع «الشكلاى»، للديمقراطية البرجوازية ومن محدودية الحرية السياسية التي لاتتهدد عدم المساواة والعسودية الاقتصادية، تهكم هذا لايجب أن ينسبنا أنه أكد بوضوح، عندما رسم بحدري في «نقد برنامج غوته» الاشكال التي يمكن أن يتخذها المجتمع القادم «الشيوعي»، أكد أن الحق «البرجوازية» أي الحق الذي يطرح أن الجميع متساوون أمام القانون سيبقى، رغم محدوديته، لازماً حتى المرحلة «العليا» من الشيوعية. وإذا أحسبنا إلى كل ذلك النصوص التي يفيض بها ماركس بديمقراطية الدول الحديثة، التي تنظر إلى الدولة باعتبارها ملكية خاصة لها، ويعتقد فيها «شيوعية الفكتات» و«اشتراكية الدولة» التي دعا إليها لاسال، يصح من غير الممكن حينئذ أن نرى في ماركس ملهماً أو لباً للمستالينية الروسية أو الماوية. أما بالنسبة إلى مسألة التخطيط، فقد كان موقف ماركس من التخطيط مرتبطاً بشكل عريض بضرورة وجود «ديمقراطية مباشرة» تشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهو اعتبر أن مهمة الاشتراكية تكمن في تعميم التخطيط والتنسيق والمقابلة على كل مستويات الإنتاج، ولكن على قاعدة أن يتم تسير المؤسسات الانتاجية ذاتها من قبل المنتجين أنفسهم، وأن يوجه انتاجهم بشكل أولي نحو تلبية احتياجاتهم الاجتماعية. وهكذا، وعبر التخطيط، يمكن التعرف بشكل أفضل على هذه الاحتياجات، وتنظيم الانتاج بما يضمن تلبتها بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة. لقد حاول موريس غود وليميه أن يبين، في المداخلة التي قدمها تحت عنوان «السياسات الوهمية للانتقال إلى الاشتراكية»، أن تجربة الانتقال إلى الاشتراكية التي قمت في الواقع كانت متعارضة مع تصورات ماركس عن سيورة الانتقال من قط انتاج إلى قط انتاج آخر. فبالاستناد إلى ماركس، ومن خلال اجراء مقارنته مع قط الانتاج «الاشتراكي» الذي ظهر نتيجة لثورة سياسية، طرح غودوليه الملاحظات التالية بخصوص سيورة ولادة الرأسمالية.

١- تمت عملية ولادة علاقات الانتاج الرأسمالية بشكل عفوي ومتفرق، بتأثير تطور الانتاج البضاعي المرتبط بتوسع التجارة اعتباراً من القرن السادس عشر، وذلك قبل أن

أن يكون شاملاً، كانت هناك ثورات عديدة. فإذا كان ماركس مفكراً للاضطهاد الاقتصادي والاستلاب الثقافي، فإنه لم يكن، بشكل أساسي، مفكراً للاضطهاد السياسي. وهذا ما جعله ناقصاً في القرن العشرين. ومن جهة أخرى نلاحظاً بأدالوتى، رئيس معهد فرامشي في روسيا، إن من الخطأ عدم الاعتراف بمحدودية نظرية ماركس والمجلس ووجود نقاط ضعف فيها. فمقرباً اضمحلال الدولة، بعد مرحلة انتقالية اشتراكية قصيرة، قد جعل من الصعب أو حال دون صياغة نظرية من الدولة أو عن دولة القانون. كما أن ماركس يتحمل قسطاً من المسؤولية من ضعف الوعي، في إطار الحركة الماركسية، بضرورة قتل النقابات القسرية والسياسة في تاريخ الليبرالية. فنفذ للحرية، باعتبارها تعبيراً ايديولوجياً مبسطاً عوضاً عن فتح الطريق أمام توسيع وإغناء الضامين الملموسة للحرية، قد منع مشروعية للديمقراطية في ظل «الأنظمة الشيوعية». أما لوسيان سوف، فقد رأى أن ماركس قد استغفل، وبشكل متصرع، من ولادة تاريخ عالمي فكرة نهاية المسألة القروية، كما استغفل من ضرورة اضمحلال الدولة فكرة نهاية السياسة.

جاءه يضيفه اعتبر أن إحدى نقاط ضعف ماركس تكمن في أنه نظر إلى الاشتراكية باعتبارها علماً مختلفاً تماماً، بقى ما بعد السوق. وفكرته هذه بالذات لعبت الدور الأكبر سلبية عندما تزوجت، ليس مع فكرة وجود سيطرة ديمقراطية على الاقتصاد بل مع فكرة تخطيط شمسري ومركز للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الباحث الماركسي المشهور في علم الانثروبولوجيا موريس غودوليه تصدى للدفاع عن فكرة ماركس، مؤكداً أنه من الصعب إثبات أن تحليلات ماركس كانت تتضمن مقدمات عمليات الاستغلال والإخضاع التي خضعت لها الجماهير الشعبية في ظل الأنظمة البروقراطية- البروليمية. فديمقراطية البروليتاريا، حسب ماركس، يجب أن توجه ليس ضد الشعب بل ضد أعدائه، أي ضد ممثلي الطبقات القديمة المستغلة، ولا ينبغي بالتالي أن تكون ديمقراطية حزب. وهذا النظام سيكون انتقالياً لتحل محله ديمقراطية أكثر غنى، بالنسبة للفرع، من الديمقراطية التي وصلت إليها البرجوازية عبر نضالاتها. وتهكم ماركس

تتكاثر هذه العلاقات وتعمم في بعض بلدان أوروبا.

٢- لم تكن هذه الولادة استجابة لتطور قوى إنتاجية جديدة، بل كانت استجابة لتطور المبادلات التجارية وإنتاج بضائع عديدة غدت هذه المبادلات.

٣- برزت هذه الولادة كإحدى الوسائل الممكنة لتنظيم الانتاج خارج إطار البنى العرفية والتعارض معها. غير أنه كانت هناك، في كل مرة، علاقات اقتصادية قائمة (ملكية فردية، استخدام النقود كراس مال، عمل مأجور)، خلطت فيما بينها بشكل جديد، وخلقت شكلا اجتماعيا جديدا، وأكثر فاعلية، لتنظيم الإنتاج والتبادل. وهذه العلاقات الجديدة لم تفرض نفسها دفعة واحدة على كل قطاعات الإنتاج والتبادل- كما حصل مع علاقات الإنتاج والاشتراكية-، بل

تطورت هنا وهناك، وترقفت تطورها، بل واختفت أحيانا، ثم عادت إلى الظهور ثانية وانطلقت من جديد، وهكذا.

وحسب ماركس، فإن العامل الحاسم الذي ضمن انتصار الرأسمالية في النهاية، كمنطق انتاج جديد مسيطر، هو قدرتها على أن تخلق لنفسها قاعدة مادية (وثقافية) خاصة بها، وذلك من خلال تطوير استخدام الآلات والصناعة الكبيرة وتعميم تطبيق العلوم على الانتاج.

حل الماركسية في أزمة؟

عند الإجابة عن هذا السؤال، برزت، بين الماركسين في الندوة، ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول اعتبر أن القضية لا يمكن في معرفة فيما إذا كانت الماركسية قد ماتت، بل تكمن في معرفة أية ماركسية هي

مطارات في أوروبا الغربية ضد الأنظمة الستالينية



التي ماتت. فمجرد لايبكا يعتقد أن الماركسية التي ماتت لها اسم محدد، إنها الماركسية- اللينينية، التي بلغ عصرها حوالى نصف قرن، من نهاية الثلاثينات إلى أياضا هذا. وفي نفس الاتجاه، أكد أساتذة الفلسفة في جامعة برلين ومدير مجلة «واس» أوغوست ميسرلنغ «هوغ»، أن الماركسية- اللينينية لم تكن سوى بنية فئوية إيديولوجية للاشتراكية اليسارية-السلطوية، وأن انهيار جدار برلين قد وسم أيضا إلى انهيار هذه البنية الفئوية، التي كانت التعبير الإيديولوجي عن انسداد الأفق، معتبرا أن الإيديولوجيا تتقدم قواعدها ما إن تتوقف أن تكون مقارعة معركة، فإن أعمال كلاسيكي الماركسية، طلت غالبا في تناقض كبير مع استخدامهم الدوالي- الإيديولوجي. أما الفيلسوف الفرنسي أيلون كهنوليهري، من جهته، أكد أن الذي سقط في امتحان «الشوسوية التاريخية» هي اللينينية وليس الماركسية. فقد كانت اللينينية تعبيراً عن ارادية مثالية و«تحريف ذاتي للماركسية»، وهي قد تناقضت مع الماركسية وخانتها منذ البداية، أي منذ اتخاذ قرار القيام بالثورة الاشتراكية في بلد مختلف إثر مرحلة ديمقراطية قصيرة، والسعي إلى تصميم نموذج هذه الثورة. ويعتبر كهنوليهري ليتين قد أدار ظهره لكل الشروط التي حددها ماركس للاشتراكية، بالارتباط مع نظريته عن الانتقال، وهي «شرط اقتصادي، ويتحمل في الحكم على الاشتراكية على أساس قدرتها على تلبية الاحتياجات المادية للناس بشكل أفضل من الرأسمالية ومختلف عنها، وشرط تاريخي- اجتماعي، ويتحمل في النظر إلى الانتقال كعملية طويلة، بعيدا عن أي ارادية ذاتية، وشرط ديمقراطي، ويتحمل في أن تكون الحركة تعبيرا عن إرادة الأغلبية الساحقة. ونابعة من تناقضات الحياة المادية نفسها. ويجسد الإشارة في هذا السياق، إلى أن ماركس لم ينظر إلى الديمقراطية الشكلية باعتبارها غير واقعية، بل نظر إليها باعتبارها مجتزأة وغير مكتملة.

الاتجاه الثاني اعترف بأن الماركسية في أزمة ولكنه تساءل: وسعى لم تكن الماركسية في أزمة؟ الفيلسوف الماركسي الفرنسي دانييل بنسهدو رأى أن التحدي الإيكولوجي كان أحد المؤشرات الثابتة على تخلف الماركسية كإيديولوجيا انتاجية في القرن التاسع عشر، معتبرا أن التناقض الطبقي بات يتجلى في حزمة من التناقضات،

تضرب الأزمة «النزاة الصلبة» للماركسية، ليس باعتبارها برنامجا للعمل والبحث فحسب، بل باعتبارها مفهومًا من العالم ككل. وعندها تنتقل الأزمة إلى هذا المستوى لتتوضع موضع الشكل التحليلات والأجوبة فقط. بل كذلك القضايا نفسها والقائدة من طرحها. فبعد الحرب العالمية الثانية وسقوط الستالينية، حاولت كسل أقلية إنقاذ الماركسية، إلا أن الأزمة كانت عميقة بحيث طالت «النزاة الأساسية» للماركسية. وفيما بعد، استدعى نهوض الحركة الشيوعية في العالم الثالث والحركات الراديكالية في البلدان المتطورة القيام بقراءة جديدة لماركس، خلقت، بتواصلها مع علم النفس والوجودية والهنوية، «ماركسيات» جديدة لاعلاقة لها بماركسية الأجيال السالفة. وإذا كانت «النزاة الصلبة»

للماركسية، والمتعرف بها حتى ذلك الحين، قد نقلت في المقدمة، التي كتبها ماركس في عام ١٨٥٩ مؤلفه ومساهمة في نقد الاقتصاد العام ١٨٥٩، وما تضمنته من مفهوم من التاريخ ينظر، مع بعض التنوع، إلى تعاقب هذا التاريخ على أساس التسلسل التالي: تطور القوى المنتجة- تطور البروليتاريا وعيها- أزمة الرأسمالية- الثورة البروليتارية- الاشتراكية وإقامة الشيوعية، فإن أزمة موضوع الشكل كل هذا التسلسل جزء منه، بل حتى إن البعض (نشي غينغارا وماؤسي تونغ) قد نجحوا، بقطعه الكامل مع «مقدمة» ماركس الشهيرة، على قلب هذا التسلسل. وبعد ذلك، قام التوسيم في فرنسا، وأنتباع مدرسته فرانسفورت ويودابست، بفتح أفق جديد أمام تطور الحركة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية. غير أن تلك الولادة الجديدة للماركسية قد خمدت سرعيا، وخاصة بعد «تطبيع» الفجوات الكوبية والصينية والهنود- صينية، وتزامنت الأزمة الجديدة للماركسية مع ظهور حركات اجتماعية راديكالية، طرحت استقلالها عن الحركة الرأسمالية، مثل حركة حماية البيئة وحركات الشبان المهشين والحركة النسوية.

ويستغلل الفكر الفرنسي بأن الماركسية، وبعد أن مرت على هذه المستويات الثلاثة من الأزمة، قد انتقلت اليوم إلى مستوى جديد وأعمق. فإذا كان الأمل، التابع من الإرادة. قد وجد في قلب الإنسانية منذ أيام باناسكوس، فإن الماركسية قد عبرت عن أمل خاص، أدعى أنه من العقل، العقل الديالكتيكي. ومبدأ الأمل هذا أصبح اليوم



مغالين

النظرية مؤثرة بشكل حاسم على الحركات السياسية لأولئك الذين ينتمون إلى الماركسية.

أما المستوى الثاني للأزمة فيتعلق بأزمات الحركة الاجتماعية، علما بأن الأزمة على هذا المستوى هي أزمة نظرية كذلك، ولكنها «أزمة استخلاصات» أكثر من كونها «أزمة تحليلات». فبعد فشل حكومة باريس على سبيل المثال، بدأت عملية إعادة نظر في التوجهات الاستراتيجية، حيث اندفع الجناح المهيمن في الحركة العمالية الأوروبية، والذي كان يؤمن قبل ذلك بحتمية انتصار الثورة البروليتارية نتيجة لتعاظم حجم البروليتاريا واستحواصها، حل التناقضات الرأسمالية وعدم كفاية نتائج الثورة البروليتارية الديمقراطية، اندفع نحو ممارسة سياسة تأمين انخراط الحركة العمالية تدريجيا في جهاز الدولة البرجوازي (كاوتسكي) أو التطوير له (بروتشكاين)، مما أدى إلى نشوب أزمة داخل الحركة العمالية نتجت بوقوع الانقسام بين الأجيال الثانية والأجيال الثالثة. وفي حينه، عبرت هذه الأزمة عن وجود نقاط ضعف في النظرية الماركسية وخاصة تجاه موضوعات الأزمة، والموقف من الدولة. ثم أدى استقرار الجمهورية الاشتراكية الماركسية الأولى إلى طرح قضايا جديدة، كان ماركس قد تجنب مجتمعتها، مثل قضية نجاح الثورة في بلد مختلف وإمكانية إقامة الاشتراكية في بلد واحد، والقضايا المرتبطة بديكتاتورية البروليتاريا، ومن ثم القضايا المرتبطة بممارسات والاشتراكية القائمة فعلا. وكل هذه القضايا عزت الأساس الذي تقوم عليه العقيدة نفسها.

أما المستوى الثالث فيتجلى عندما

وإن التشديد على استثنائية الصراع الطبقي قد استخدم غالبا كحجة لتبرير عدم اهتمام الحركة العمالية بالمسألة الإيكولوجية وضعف وعيها بمسألة الاختلافات الجنتي. ومع ذلك فقد أكد بنسعيد أن الماركسية الثورية قادرة على تجاوز الأزمة بشروط لهاها بعملية نقد ذاتي واجتماعات آخر أثر للنزعة اللاهوتية من جنورها.

الاجتهاد الثالث قدر أن الماركسية قد دخلت اليوم أزمعتها النهائية. فالانقصادى الفرنسى الآن ليبينتز رأى بأنه عندما يدور الحديث عن أزمة الماركسية، فالحديث لا يدور عن ماركسية الآخرين، أي عن ماركسية الستالينيين واللينينيين وماركسية الجمال الكهل، بل يدور عن أزمة الماركسية بأكملها كتجسيد لعمل نظري جرى تشويبه- وهذا صحيح- ولكنه لم يكن أبدا بريئا عما فعله به قراؤه.

لفسقى مداخله تحت عنوان: «أزمات الماركسية: من النظرية الاجتماعية إلى مبدأ الأمل». استعرض الآن ليهوتج المراحل التاريخية لأزمة الماركسية، فأكد بأن الماركسية قد مرت، عبر تاريخها، بأزمات عميقة، كانت تبرز فيها العناصر المتناقضة التي تشكلها (نظرية بادعا، على في تحليل الواقع التاريخي والاجتماعي، أبديولوجية جزء من الحركة العمالية، برنامج عمل، ومفهوم عن العالم) وكأنها فقدت مظهرها الخرافات نسبيا، والنسجم مع الواقع. وكانت أزمات الماركسية هذه تسير بالتوازي مع الأزمات الاجتماعية- السياسية- وبشكل خاص مع أزمات الحركة العمالية. كما كانت هذه الأزمات تبرز على مستويات مختلفة، وتنقل من المستوى الأقل عمقا إلى المستوى الأكثر عمقا. وفي هذا السياق يمكن تحديد ثلاثة مستويات للأزمة: المستوى الأول يتعلق بتحصير الماركسية لنفسها كتحليل على الواقع التاريخي والاجتماعي.

وعلى هذا المستوى، فإن الأزمة تهم أساسا الجامعيين والباحثين، ويكون الجواب عليها في إعادة النظر في التحليلات النظرية. فعندما ينفذ التطور الواقعي استخلاصات ماركس وطفاته يمكن للمرء أن يبقى ماركسيا قريبا يتعلق بأدوات النظرية الاجتماعية، ويعطى، ماركسي، أجوبة أكثر تماكسا على الأسئلة المطروحة.

وعلى هذا المستوى، يمكن للأزمة أن تبقى سطحية إذا لم تكن تتابع التحليلات

في موضع الشك، وضعه القول بوجود الجاهل للتاريخ وشكل للعالم.

هل يمكن أن تحافظ الماركسية على راسخيتها، وكيف؟

لم تعكس المداخلات التي أُلقيت في الندوة وجود إجماع على الاستخلاص القائل بأن الماركسية قد دخلت في أزمتها النهائية، بل إن غالبية المشاركين عبروا عن قناعة بأن الماركسية ما زالت راسخة، ولكن بشرط نجاحها في تجديد نفسها.

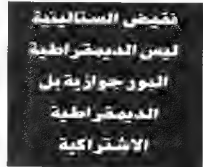
كيف يمكن أن تكون علاقتنا اليوم بماركس؟

سأهـي الرهيفة التي يمكن أن يظطلع بها فكره إلى التناقضات والمضاريع الظروية لواجبة تناقضات عصرنا الكسيرة؟ هل ينبغي الاستمرار في قراءة ماركس وكيف نقراء؟

مستعينا بقول الفيلسوف الفرنسي الراحل جان بول سارتر أنه «لا يمكن تجاوز الماركسية في عهد المجتمعات الطبقيّة» أكد لوسيان سوف إن تحليلات ماركس تحتاج إلى إضافة الرأسمالية عليها في مجالات أساسية. فافق الشيوعية الذي رسمه ماركس قد انطلق من العهد الصناعي، في حين أن الثورة التكنولوجية الجارية تضع على جدول الأعمال القضايا شوهها لعهد المعلوماتية. ومع ذلك فإن الاتجاه الإجمالي للحركة التاريخية الذي رسمه ماركس مازال صالحا، لنسب بسيط يمكن في أن التناقضات الأساسية لنشط الإنتاج الرأسمالي بقيت هي نفسها. ولها، فإن عددا من تصورات ماركس، النظرية ظاهريا، قد تأكدت في الطريق من خلال الممارسة بشكل مشير للإعجاب. وهنا، تسأل لوسيان سوف: ألا تكسب فكرة ماركس القائلة بأن الطبقة العاملة هي بذاتها والتعبير عن انحلال كل الطبقات؟- بشرط ألا نخطئها مع الزعم بأن رأس المال سينحل إذن من تلقاء نفسه- ألا تكتسب هذه الفكرة اليوم معنى ملموسا قريبا يظهره العامل الجمعي؟ وفكرته الأخرى، المرتبطة بالأولى، والقائلة بأن الطبقة العاملة لا يمكنها أن تتحرر ألا يتحرر المجتمع، ألا تصبح هذه الفكرة ملهمة لمضامين وأشكال

جديدة للحركة الواقعية نحو الشيوعية على الصعيد الدولي؟ ثم ماذا عن الصيغة الواردة في بيان الحزب الشيوعي، «والقائلة بأنه ينبغي السير نحو شكل اجتماعي جديد يمكن فيه التطور الحري للفره هرقا للتطور الحري للمجموع». ألا تتوافق هذه الصيغة بشكل أكبر مع عصرنا، التي يتميز به «ثورة سريّة» حقيقية لتقل أفضية عن الثورة التكنولوجية؟. أننا نحن الذين نمش وتناضل في البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا- يستخلص سيف- نهي بأن ماركس، الذي تصود القديم نحو الشيوعية انطلاقا من هذه البلدان بالذات، هو اليوم أكثر راسخة بالنصبة إلينا من أي وقت مضى.

موريس غودوليهه يسأل، من جهته: هل سيتحول ماركس إلى مكان يرفض أن يكون: أي إلى مفكر كبير يوضع إلى جانب كبار المفكرين مثل أرسطو وداروين وفولتر كنماثل، من دون أن يكون له أي تأثير على تطور عصرنا ومجتمعاتنا؟ إن علاقات زماننا بماركس- أخاك غودوليهه- تحتاج بالضرورة



الماركسية الثورية قادرة على تجاوز الأزمة

ماروس ترونج



إلى عملية إعادة بناء، وينبغي علينا أن نعرف ماذا نحفظ منه ولماذا، وماذا نهجر منه ولماذا. طبعاً، إننا لن نعالج المستقبل بالاستناد إلى نفس المادة التي خلفها لنا ماركس، غير أن هذا لا يعني أبداً أننا مصبرين على أن نرسي في سلة قمامة التاريخ فكرته القائلة بأن أشكال السلطة وأشكال الاقتصاد تعربط فيما بينها بشكل وثيق، وتبرز، بين القوى التي تصنع التاريخ، باعتبارها الأهم قوة.

وانهبل يتعهد ذهب بعيدا عندما قال: يمكن ماركس ألا تكون هناك نظرية، محتمرا أن تساؤلات الماركسية عن نفسها تبقى، حتى عندما تظل من دون أجابات، أغنى بكثير من كل «تجديد» الليبرالية.

إن أماننا الآن- أضاف بتسعيد- طويين متفحصين، الأول أن نعلن أن التاريخ قد حكم على الماركسية وأدانتها وفقا لمعاييرها الخاصة. وهذا الموقف، الذي يعبر عن ردة فعل خالصة، ينحصر في إعلان أن الأمل في التحصيل الاجتماعي قد تلاطم، ولم يعد هناك بالتالي سري والمحافظة على حريات وحقوق مكتسبة دون أي اندفاع جديد نحو الأمام، أما المخرج الثاني فيمكن في إعادة ربط العصلة المنقسمة بين الطبقة المستغلة، والماركسية الثورية المتجددة، بحيث يتم بالاستناد إلى الماركسية نفسها معالجة أزمتها. وعليه، يجب أن نكون قداميين على قلب الصفحة، دون أن نفع في وهم أن علينا أن نبدأ بالكتاب من أوله. لقد جعلت الاتجاهات الغالبة في الحركة العمالية من الماركسية ميتافيزيقيا كبيرة للتاريخ، نعيش اليوم إفلاسها المادي. وماركس سيحيا بالتاكيد بشرط أن نترجمه وارثه النظري من هذه الميتافيزيقيا، بحيث نوقفه على قدميه بعد أن كان واقفا على رأسه. ويستخلص المفكر الماركسي الفرنسي بأن ما أسماه ليتين به ونظرية ماركس مازالت تقدم لنا الأسلحة النقدية لحوض مقاومة، هي اليوم نقطة انطلاقنا للمواضعة. فالاشتراكية ليست أقل ضرورة الآن مما كانت عليه قبل مائة وخمسين أو عشرين سنة، والمهم أن نعمل لكي يتحول الضروري إلى ممكن. غير أن علينا أن نهي، اعتبارا من الآن، أن تفسير العالم لا يتعلق بتفسيره فقط، بل كذلك بتفسيره.

الفيلسوف الألماني قورلفانغ هوخ شد على ضرورة إدراج كلاسيكي الماركسية من جديد في المجتمع، وتحريهم من الإطار

يتم فيه التحكيم، على قاعدة اتفاق حقوقي، بين المصالح المتوعدة. وعلى أساس هذا الجانب الأخير من النقد، رفض ماركس كل مقولات العدالة والمق والسياسة، ونظر إلى الشيوعية باعتبارها فكرة لتنظيم مجتمع يقف وراء كل هذه المقولات. وأن فكر ماركس، الذي ركز على النضال لإقامة الديمقراطية وقدم أسهامه في نقد الاضطهاد السياسي، ظل معلقا على هذه النقطة العمياء، وهذا ما حال دون تمكنه من انتاج نظرية في السياسة، وطبع يطالبه ثقافة شيوعية لم تمر اهتماما لأسس وأشكال نظام سياسي عادل. ومن جهة أخرى، فقد بات هناك بالتأكيد تواصل بين المقاومة الماركسية وبين الفكرة الأيديولوجية، حيث إن الأمر لم يعد يتملّق بمسألة قلق البعض للشورة

بناء دياكتيكي للحدث. انها قبل بالحدثنة كتماس بين المجتمع المدني والدولة، ولكن مع الاعتراف بمبدأ الاستلاب ومبدأ البناء الطبقى، وهو ما يرجع الفضل فيه إلى عمل ماركس النقدي.

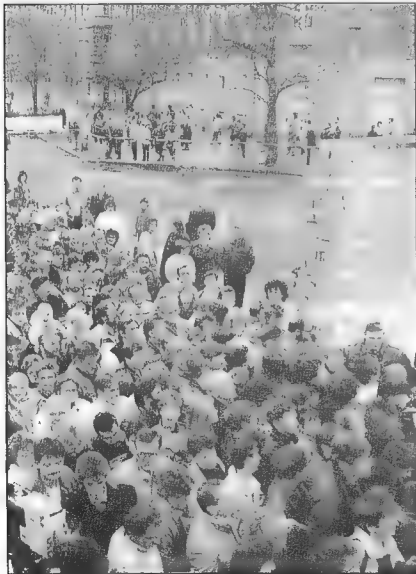
غير أن «مبادئ الماركسية» - يضيف بيدييه - لا تطرح فقط استكمال الماركسية، بإدراجها في فضاء نظري أوسع، بل تطرح كذلك تصويبها. فقد كان ماركس قد تخلّى عن النظرية السياسية منذ أن كتب «المسألة اليهودية» في عام ١٨٤٣، واتجه عمله بعد ذلك بالكامل نحو أفق ديمقراطية. غير أن ضابطة مقلقة تلف عمله في هذا المجال، فتقدّم للدولة لم يكن فقط نقداً للأخطبوط القاتل الذي قفله، بل كان كذلك نقداً لدورها كمعرض

الدولتي الأيديولوجي الذي جسروا داخله، مستبصراً بأن تحرير ليتين من «الليتينية» لا يعني استعادته من دون انتقاده، وكذلك الاصر بالثبسية لاركس ورأى هورج أن الماركسية المثقلة لن تكون لا «ماركسية حرب» ولا أيديولوجية «دولة، بل ستكون ماركسية مدنية أو ماركسية للمجتمع المدني؛ تتعقّب معها «وعدة النظرية والممارسة» والتي تتطهر الان عبر استخدام النكسفي- الدولتي من قبل محور: حزب أيديولوجيا- دولة. وبهذا المعنى، ينبغي استيعاب وممارسة ماركسية للمجتمع المدني كشفاة نظرية لاتدعي احتكار الحسية، بحيث تكون الماركسية أرضية ثقافية للحرار أكثر من كونها منظومة أطروحات تمحور على الإجماع. وفي كل الأحوال، فإن الماركسية موجودة اليوم، والقضايا، بشكل تعددي وبنفي بالتالي أن تستوعب بتعددية اتجاهاتها وأشكال حركتها، وسيكون العامل الجمعي هو ذات هذه الماركسية المثقلة.

إيفق كهنو بر ضرورة قيام الماركسية بتجديد نفسها بالآتي الذي تركته على تطور الرأسمالية. فالنظرية النقدية للرأسمالية ساهمت، حسب اعتقاده وعبر وسائط عديدة (نضالات ثقافية، أحزاب سياسية) في تحسين الرأسمالية من داخلها، وخلقت ما يمكن تسميته بـ «إصلاحية موضوعية» تعزى إليها مباشرة وأن «تأثير النظرية» هذا، والذي لم يكن بإمكان النظرية الأصلية توقعه، يجبر اليوم هذه النظرية على تجديد نفسها، بحيث تدرج فيها هذا التأثير نفسه، لكي تكون قادرة على استيعاب موضوعها في الظروف الراهنة.

المدير المشارك لـ «ماركس والراهن»، وأحد المشرفين على تنظيم الندوة، جاك بيدييه رأى بأنه ينبغي النظر إلى مهمة إضفاء راهنية على نظرية ماركس كعملية تأسيس لـ «مبادئ الماركسية»، بمعنى إقامة بناء نظري أوسع، تتطهر فيه نظرية ماركس كمركز جزئي من عناصره. إن الماركسية تحتاج إلى استكمال. صحيح أن ماركس عمل على أرضية الفلسفة وانتج جديدا، إلا أنه لم يخلق فلسفة، بل انتج نظرية، عامة، عن التاريخ. كما أن مفهومه عن الرأسمالية قد تعلق بنظرية «جزئية» للحدث. إن «مبادئ الماركسية» هي، بمعنى من المعاني، عودة إلى هيل، ولكن مع الحفاظ على كل التلد الماركسي الذي حطم الأوهام الهيغلية. إنها عودة إلى

سلط حاط حرين



الانتاجية المتجة من قبل المجمع، بل كذلك - وهي مسألة لانتفصل عن سابقها - مسألة ضمان التحكم الانساني بشرط إعادة انتاج الحياة والحفاظ على الجنس البشري. وعليه، فقد باتت العلاقة الطبقية تتدرج في العلاقة الايكولوجية، والتي صارت تشكل، اعتباراً من الآن، أفق الاشتراكية. واللوزان الأحمر والاضمر باتا يسيران معاً.

الآن ليهيئ، الذي استخلص أن الماركسية دخلت في أزمتها النهائية بعد أن طالت هذه الأثرة مبدأ أمل العقل، تصاد من إمكانية إعادة بنا، مبدأ أمل جديد، يكون بديلاً للوهم الرجعي بإمكانية العودة إلى عصر ذهبي «سابق للشريرين» بالنسبة للأصوليين في العالم الثالث وروسيا، وسابق للثوريين... وللمهاجرين، بالنسبة للاروبيين)، دين الوقوع من جديد في فخ مادية تاريخية لاهوتية. وفي هذا السياق، دعا الاقتصادي الفرنسي إلى إحلال صورة بوضلة تشير إلى الخواتم الأولى للتحير، في محل الشيوعية، وإلى إحلال الجهاد لايشير إلى هدف محدد، بشكل مسبق، في محل الطوباوية، بحيث تكون صورة البوضلة المقترحة هذه مخففة بقم نابضة من انتفاضة المضطهدين ومن الطموحات الشعبية ومن رفض تدمير الكوكب، بوضلة تبني مادية وتقديرية في آن معاً. وفي إطار المسيرة التحررية التي تدل عليها هذه البوضلة، وفي إطار عملية التحدي الذاتي الصعبة للقيم التي تعبر عنها معارك هذا الزمن (استقلالية، تضامن، مسؤولية حماية البيئة)، يمكن ان تظهر الماركسية، كنظرية اجتماعية (مصاغة من جديد) أكثر فائدة كما نطه اليرم.

باختصار، لقد اعتبر المشاركون في الندوة أن ماركس يجب أن يبقى حاضراً حتى لا يفتقد النقد المادي وتمم العودة إلى المثالية الصافية ويصبح التفسير التاريخي أعرجاً. إننا مالنا في حاجة إلى الماركسية- هذا ما

أكمد- جاك جولواو- فهي تظل أداة لازمة لتحليل المجتمع الذي نعيش فيه، وسيمصيح إنعماها من جديد. كأداة تحليل تاريخي، رمزاً لاتبعات ارادة التحرر على مجتمعاتنا. ينبغي علينا أن نقرأ ماركس -ركباً أشار إلى ذلك جاك تكسيه- انطلاقاً من قضائنا الرائعة وظروفنا الملموسة وتجربتنا التاريخية. وبالضرورة، فإن البحث راعنا في ماركس يتطلب منا أن نضعه في مواجهة كلاسيكيين آخرين، فهذه هي الطريقة الوحيدة لتبقى أوفياء لدروسه.

هل يمكن أن يكون هناك خيار بديل؟

**من الذي انتصر؟
بمفهوم الأنظمة الشيوعية؟**

إن البعض يجيب بأن الرأسمالية هي التي انتصرت. ولكن، إذا قلنا هذا الجواب كترضية على الأقل- **قال جاك تكسيه-**، فإن السؤال الآخر الذي يطرح نفسه: أي رأسمالية بالضبط هي التي انتصرت؟

فالرأسمالية التي انتصرت هي، في الواقع، رأسمالية مشحونة بمتطوهرها (إن كان هناك منطق لهذا التطور)، ونتيجة قرن وأكثر من التصادمات القاسية التي غيرتها بشكل عسير، حتى وإن لم تقدر كل التحولات التي طرأت عليها على تدمير ما يمكن اعتباره السات الأساسية للنظام الرأسمالي. وما لا شك فيه، فإن جزء من تحولات الرأسمالية يجب أن يوضع في صدد مجموع الحركة العمالية، يختلف المجاهدين.

هل تبين تجربة النموذج السوفياتي أنه من غير الممكن وجود تخطيط ديمقراطي وتشريكي حقيقي لوسائل الانتاج؟

هل انهيار جدار بولين رموز

لانهيار الماركسية- اللينينية؟

**هناك حلول ثلاث من تكنولوجيا لاصقة
المزج والحد الموقد والانس**

هل يجب إعادة النظر في فكرة أن الاشتراكية تقوم على أساس التخطيط الشامل؟

وإذا وجدت علاقات سوق في مرحلة ما قبل الرأسمالية، ألا يمكن أن توجد علاقات سوق في مرحلة ما بعد الرأسمالية؟ وما هي صافية اقتصاد سوق اشتراكي؟

روسانا روسانو اعتبرت أن السوق في مرحلة ما بعد الرأسمالية يجب أن يختلف تماماً عما هو عليه اليوم، حيث يخضع بالكامل لتخطيط عمليات الاستهلاك المقترحة من قبل الاحتكارات متعددة القومية، ويسير من قبل شبكات الاعلام الكبيرة. وتطرح السلطة الكبيرة التي تمتص بها هذه الاحتكارات، وبشكل عام، موضوعة التناقض التناقض بين متطلباتها وبين متطلبات الحفاظ على الجنس البشري، وخاصة في ظل عمليات تدمير البيئة وتلوث الجو وتفاقم مشكلة النفايات الصناعية. وخارج إطار الخطر الذي يتهدد الطبيعة بفضل التقدم الصناعي، فإن هناك ثلاثة أخطار أخرى تهم أولوية السياسة على الاقتصاد، كما لاحظ **ماريوتيلو** أستاذ العلوم السياسية في جامعة بونكسويل الحرة، وهي تولد ثقل التكنولوجيا وتفاقم خطر بروز تكنولوجيا طوباوية استبدادية مجهولة الهوية، وتفاقم النزاع بين الشمال والجنوب، والمجزر من حل مشكلة البطالة الجماهيرية.

لقد عبر المشاركون في الندوة عن قناعة عامة بأن مواجهة هذه الأخطار يتطلب بالضرورة البحث عن خيار بديل، غير خيار الاقتصاد الموجه وديكتاتورية الدولة- الحزب وخيار اقتصاد السوق الرأسمالي وأشكال الهيمنة الهيمنة الرائعة للدولة القومية، خيار بديل يقم على أساس التزاوج ما بين المحطة والسوق، دون أن تكون هناك أولوية لأحدهما على الآخر، ويهدف إلى ضمان تحكم الناس، الحر والتساوي، بشروط وجودهم الاجتماعي، وتوفير الامكانيات التي تسمح باثقال، كل فرد منهم إلى أسس الحريات، وفي هذا السياق، أكد جاك يديه إن خطاباً اشتراكياً، يتضمن حول مشروع جسيماً يتضمن هذه الاحتمالات الكبرى، لا يمكن أن يبقى معصوماً في إطار الدول القومية، بل هو يحتاج إلى كيانات جيو- سياسية أوسع، مثل أوروبا الموحدة. وعبر هذه الوساطة، وفي



الغضب في أرباب الشريعة

الديمقراطية في الشرق. فنخلص المراتين في التصويت كل أربع سنوات لإرسال «مجلسهم» إلى البرلمان. بل تشمل كذلك الممارسة الحقيقية، والموزعة على عدة مستويات، مسؤوليات إدارة وحكم المجتمع. كما أن الديمقراطية ليست سياسية فحسب، بل هي اقتصادية واجتماعية وثقافية كذلك. بما يكتفل توزيع مسؤوليات إدارة الاقتصاد ديمقراطياً على كل الذين يساهمون في عمليات الإنتاج والتبادل، والاعتراف بالاختلاف بين الجنسين وبحقوق العمال المهاجرين.

أما جورج لايكها، فقد عبر عن الشعور السائد بين المشاركين في الثورة، بقوله إن من الزعم الاعتقاد أن الليبرالية (حتى المحسنة)، أي السوق والديمقراطية السائدة في الغرب، يمكن أن تشكل بديلاً للأفكار

الديمقراطية في الشرق. فنخلص المراتين في التصويت كل أربع سنوات لإرسال «مجلسهم» إلى البرلمان. بل تشمل كذلك الممارسة الحقيقية، والموزعة على عدة مستويات، مسؤوليات إدارة وحكم المجتمع. كما أن الديمقراطية ليست سياسية فحسب، بل هي اقتصادية واجتماعية وثقافية كذلك. بما يكتفل توزيع مسؤوليات إدارة الاقتصاد ديمقراطياً على كل الذين يساهمون في عمليات الإنتاج والتبادل، والاعتراف بالاختلاف بين الجنسين وبحقوق العمال المهاجرين.

أما جورج لايكها، فقد عبر عن الشعور السائد بين المشاركين في الثورة، بقوله إن من الزعم الاعتقاد أن الليبرالية (حتى المحسنة)، أي السوق والديمقراطية السائدة في الغرب، يمكن أن تشكل بديلاً للأفكار

تغيير طبيعة ملكية وسائل الإنتاج لا يكفي وحده لتغيير علاقات الإنتاج

وقت تتزايد فيه سيطرة رأس المال، ستطرح قضية الاشتراكية على مستوى الكون كله. وستكون إحدى القضايا المتناحرة التي ستحتاج إلى حل هو تطوير آليات اشتراكية على مستوى المؤسسة الاجتماعية، تسمح بتشجيع هذه المؤسسة، في إطار اقتصاد اشتراكي، على تقدير الحاجة والتكلفة الاجتماعية بشكل دقيق، عوضاً عن متابعة النشاط بشكل أناني وأعمى. وهذا سيفترض في المستقبل الوصول إلى ما يمكن تسميته بـ «تشارك السوق». وبخصوص هذه النقطة، رأي دوين بلاكبيرن إن من الخطأ الافتراض بأن أي جزء من الاقتصاد الاشتراكي، بحد ذاته، سيؤدي إلى حلول الاشتراكية. فقد وجدت أرقام عديدة من السوق قبل الرأسمالية، وتستحق أرقام عديدة بعدها. وكل يحصل في طرف خاص وعلى أساس توزيع محدود للسلطات. كما أن من الخطأ الافتراض أن اللجوء إلى السوق يحتاج إلى خصخصة (من القطاع الخاص) على نطاق واسع. صحيح أن السوق ينطوي على وجود هيئات اقتصادية متعددة مخولة باتخاذ القرار، غير أن هذه الهيئات ليس لها أن تمتنع بالسلطات الخاصة التي يتمتع بها مالكو رأس المال. ويمكن مفتاح أي اقتصاد اشتراكي في توزيع السلطات بين المالكين وصيغتها المصال الشريكة، بين السلطات المحلية أو البلدية، وعلى المستهلكين والدولة، بشكل يزداد ما بين المسؤولية الاجتماعية والفعالية العمالية. وليس هناك من سبب للافتراض بأن مثل هذه الفعالية تحتاج بالضرورة إلى التدخل الفردي للتجهيزات الاجتماعية على نطاق واسع. وستخلص بلاكبيرن بأن التفاوت الكبير ما بين الغنى والفقر في العالم الماسر والفصل بين الكارثة البيئية يفتقران وجود تخطيط على مستوى عالمي ومناطقى، ولكنهما يحتاجان كذلك إلى إطار اقتصادي يشجع المبادرة المسؤولة والتجديد لألوف مؤلفين من المواقين.

وفي ذات الانجلاء وأي صوميس غوردوليه إن الجمع بين الحطة والسوق ليس من الاقتراحات التي هي، وإن التأكيد على ضرورة مشاركة أكبر عدد من الناس في إدارة المجتمع وفرض رقابة ديمقراطية على الدولة ليس من الطوباوية في شيء. معتبراً أن النضال من أجل توسيع الديمقراطية بشكل اليوم تقطع انطلاقت وتدخل كل النضالات الرامية إلى إنهاء عدم المساواة وسلب الحقوق والحد من الحريات. وحسب تصور، فإن الديمقراطية السامية

عن مجلة «صوت الوطن»
تقرسيا

الاستغراب

البيان الثاني لحسن حنفي

عجلة الزماني

الوعي الأروبي ، تكوينه ومصادره-
بنه الوعي الأروبي وعناصرها الثابتة
مصير الوعي الأروبي المستقبلي..
لينتهي الكتاب في بيانه النظري إلى رؤية
بإعلان نهاية نهضة أوروبية (حضارة الأخرى)
نشأت وتطورت واكتملت وبدأت أيضا في
الأول.

وإذا كان الكتاب كما شامله صاحبه،
مجرد مقدمة ويرتاج عمل السريق من
الباحثين، وميدان للدراسة.. فشان كل كتاب
تأسيسي وكل دعوة جديدة تتناقض استلقة
واجاباته.. ويغير من الجدل والسؤال مايدعو
إلى المناقشة...

من هو الآخر:

لاشك أن غرب القرن التاسع عشر لم
يتجاوز أوروبا الغربية وريا محدبنا دولها
العظمى (الهند- فرنسا- ألمانيا) أما اليوم
فقد انقلبت الخريطة السياسية الدولية،
واختلفت علاقات القوى، حتى أنه بالإمكان
الحديث عن (اليابان وأمريكا الشمالية)
كغرب- ليس بالحق الجغرافي بالطبع- ولكن
كنسج حضاري غربي.. ومن هنا أصبح من
الصعب الحديث عن (آخر) واحد وإنما الحديث
عن (آخرين) متناقلين.

.....

وإذا كان الاستغراب نشأ كاستجابة
لمعطيات العصر الصناعي في بحثه عن أسواق
ومصادر جديدة للمواد الخام، وكان حيازا نفعي
للمصالح الأوروبية الاستعمارية في بحثها عن
أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الشعوب
المستعمرة، فقد أسهمت تلك البدايات في
تأسيس عنصرية ثقافية بين الغرب (فريقية)

الزماني فإن الـ ٢٠٠ عاما من التراث الغربي
تشكل الزايف الأساسي لوعينا القومي.. وهو
ما ينبغي تصحيحه بإعادة الشعور
(الأوروبي) إلى وضعه الطبيعي، والقضاء
على اغترابه ويطهه بجذوره القديمة.. وفي
نفس الوقت رد الوعي الأروبي لحسوده،
ووضع في مكانه الصحيح كحضارة توعوية
خاصة نشأت في ظروف معينة.. لفهمة علم
الاستغراب الأساسية هي القضاء على الثقافة
العالمية التي يتردد بها الغرب ويجعلها مرادفا
لثقافته، بينما هي الثقافة التي على كل شعب
أن يتجنأها حتى ينتقل من التقليد إلى
الحداثة.

والاستغراب هو العلم المقابل والتقيض
للاستغراب.. فإذا كان الاستغراب هو رؤية
الآثا (الششرق) من خلال الأخرى
(الغرب).. فالاستغراب هو رؤية (الغرب) من
منظور (اللاغربي).. أو رؤية (الأخر) من
منظور (الآثا).

وإذا كان الاستغراب نشأ ليغزو كاستجابة
للسد الاستعماري في القرن ١٩، فإن
الاستغراب على العكس نشأ ليتحصر من
هيمنة الركزية الفكرية الأوروبية، ومن عقدة
النقص تجاهها.

ويتقسم كتاب حسن حنفي إلى ٤ فصول
مفهوم : الاستغراب... تاريخه

شان كل إصدارات المفكر الكبير د.
حسن حنفي، يشير كتابه الجديد (مقدمة
في علم الاستغراب) الكثير من
التساؤلات والجدل والاهتمام، بحجم مايتأسس
من علم جديد هو علم «الاستغراب» وبحجم
دعواه الناضجة لإبداع الآثا، وتحرير الذات من
كل تبعية فكرية تلحقنا دائما بثقافة الأخر.
ويشير الكتاب جدلا آخر خاصا بمؤلفه
(الدكتور حسن حنفي)، والذي بدأ مشروعه
الفكري يساريا، ثم إسلاميا يساريا.. بينما
يطل في كتابه الجديد إسلاميا أسربيا معلنا
بيان النهضة الحضارية القادمة على أصول
إسلامية صرفة.

مقدمة في علم الاستغراب هو
البيان النظري الثاني لمشروع «حسن
حنفي» الضخم في التراث والتجديد، والذي
حدده ١٩٦٥ في ٣ رسائل علمية لجامعة
السيون (لم تترجم بعد إلى العربية!!)
بثلاث جهات:

١- المؤلف من التراث القديم.

٢- المؤلف من التراث الغربي

٣- المؤلف من الزايف.

ومقدمة في علم الاستغراب هو
بيان المؤلف من التراث الغربي في محاولة
لتصحيح المفاهيم، وإعادة كتابة تاريخ العالم
من منظور أكثر موضوعية، وإعادة التوازن
إلى الفكر الإنساني.. بين (أوروبية) واجمعة
(ولا أوروبية) مزجوجة ثم تحقيق التاريخ وفقا
لمركزية أوروبية، الحقيقة الحضارات الإنسانية
كلها بتاريخها، واجابتها باغراب متواصل..

ويشير د. حسن حنفي إلى قصر عمر
التراث الغربي في علاقتنا به بالمعصر الحديث
(التيجاوز ٢٠٠ عاما) في مواجهة ١٤ قرنا
هي عمر التراث القديم، ورغم ذلك التفاوت

التراث والتجديد
موقفنا من التراث الغربي

مقدمة في علم الاستغراب

الدكتور حسن حنفي

الدار الفنية

خلاف الكتاب

انفسنا وعلاقتنا بهراثنا قبل رؤيتنا للأخر
ومحاولات الأنفكاك من سلطانه.

ويقبل هـ. حسن حنفي العلم
والتكنولوجيا والمخترعات الغربية الحديثة
باعتبار أنها ليست اختراعات غربية لكنها
نتيجة لتراكم تاريخي طويل لتطور العلوم
عبر مسار طويل من الشرق القديم.. الصين،
الهند، فارس، مصر، بابل، آشور، حتى
البرناتان والرومان بالإضافة إلى إبداعات
المسلمين ثم انشقاق كل ذلك إلى أوروبا
الحديثة.. لكنه يتوقف أمام الفكر الغربي
ليعلن خصوصيته البهيمية المحلية وتوقعه
مطالباً بالحد من تأثيراته متجاهلاً ذات
المقياس وهو التراكم الكلي للمعرفة الإنسانية
وتاريخية الفكر الأوروبي، والعنقيدات
المحصنة الإنسانية القديمة التي طبعته
الجهازات على الوعي الأوروبي.. وأدلة كان هـ.
حسن حنفي يقبل ببساطة تكنولوجيا
الغرب فإن رفضه لايدولوجية التكنولوجيا
هو ما يثير التساؤل أيضاً.

فكرية وشعور بالعظمة في مقابل (دونية)
وصمت بالشرق المعاصر.. وهو ما انتهى إلى
غيبية الحبيسة والموضوعية في الدراسات
الاستشراقية الفازية والسيطرة ويرى هـ.
حسن حنفي أن الاستغراب القادم، على
التقيض تماماً فهو لا يغيي السيطرة أو الهيمنة،
بل يسمى للتحرر من عقدة النقص والشعور
بالدونية، والخروج من طرق الأسر والتبعية
ولهذا فهو اقرب إلى الشعور المحايد
والموضوعي.. لكن تلك البداية تبقى في
رأى بحاجة إلى اختبار موضوعيتها حتى
لا تنتهي هي أيضاً إلى عنصرية ثقافية
مضادة.. فالسعي إلى تحرير الذات يشكل
البداية بوقع الرفض ومشاعر العدوانية تجاه
الأخر المسيطر، وتواجه الملائكة بجدلية
(السيد والعبد) وهو ما لا يسمح لمادة
الاستغراب أن تكون أبدا موضوعاً حراً.

وتتوقف أيضاً للتفرقة بين الغرب
والاستغراب.. فالغرب كفكر لا يمكنه نفي أو
القضاء على عالميته وأغفال تأثيراته الإيجابية
عبر قرون طويلة (لا يمكن قياس حجم الزمن
فيها بقدر أهمية قياس حجم التأثيرات التي
أحدثتها).. بينما الاستغراب هو موقف
سياسي وفكري يسمى للخروج من التبعية
وإعلان تحرير الذات، ودعوة لإبداع الأنا..
وهي أمور أكثر ما تتعلق برؤيتنا نحن عن



هـ. حسن حنفي

من ذا.. أدعو ومن ذا.. يستجيب؟

خليل عبد الكريم

قرأت مقالة الأستاذ الدكتور **عبد العظيم أنيس** المنشورة بالمعد الماضي - فبراير ١٩٩٧م (هجرة للحرار مع الإسلام السياسي) قراءة مستأنفة، وبعد أن فرغت منها تذكرت العبارة التي هس بها النبي محمد عليه الصلاة والسلام عندما كلفه ربه بتليغ رسالة الإسلام: «من ذا... أدعو ومن ذا... يستجيب؟» وقبل أن أقدم «محييات» وجهة نظري المخاض التي تلخصه هذه العبارة، أرى لزوماً على أن أعرج على ما جاء بمقالة د/ أنيس.

بداية أقر أنها اتسمت بالهدوء الشديد والموضوعية وهما أمران يحد عليهما الكاتب خاصة وهو يتناول (الإسلام السياسي) المحص اللدور في رأينا لليسار بكافة فصائله، ونحن نتشدد أن أي يساري همما كانت نحلته لا يضمن بذلك يكون قد حل الطريق وتردى في خطا قاتل.

في الأسباب التي ساقها د. عبد العظيم في تناهي المد الديني السياسي -تصوير واضح، فليس صحيحاً أنه جاء كرد فعل لهزيمة حزيران ١٩٦٧م، والذي تؤكد أنه بدأ في الحقبة الناصرية التي فتحت الباب على مصرعيه للقضاء الديني ليتشتر وذلك ل (حاجة السلطة إلى سند من «القدس»، وتم ذلك بداية- ولكنه استمر لألف- في السنوات الأولى لثورة يوليو، التي لم يكن هناك حزب أو جماعة تستأند (وقبل ظهور جماهيرية عبد الناصر (الكاسحة)، وبعد ذلك القضاء الديني هو والمفرقة» التي شهدت ولائته ثم حقيقته حتى حدثت هزيمة حزيران فكان أثرها كاشفاً لانتشاش «بالتعمير القانوني».

والى الأسباب المحلية أو الداخلية أي الخاصة بمصر أغفل الكاتب مقام به السادات من إعطاء «الضر» الأفضل للجماعات الإسلامية في الجامعات وتقبلها وتسليمها لتشتق في وجهه الجماعات اليسارية:

الماركسية والناصرية، وكذا سياسة الانفتاح الاستهلاكي التي انتهجها والتي أدت إلى ظهور الأنشطة الطفولية والكمبرادورية وسيادة قيم الربح السريع دون نظر إلى أي اعتبار آخر، ما أدى إلى حدوث شروخ وخلل في البنية الاجتماعية فازداد الفقراء فقراً والأغنياء غنى وارتفع أناس من القاع وغدروا أخرى، غير أمائل، مع الوضع في الاعتبار أن عبد الناصر كان قد قن سياسة التعليم المجاني في الجامعات والمعاهد العليا ما فتح أبوابها أمام أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة والذين قد نظروا، وهالهم الفرق للذهل بين أحوالهم البائسة وأحوال أبناء الطبقيين. والانفتاحيين ولم يجدوا أمامهم من سبيل لتعويض ما شعروا به من نقص إلا طريق «الغيبات» فاندفعوا للإغراء في عضوية الجماعات الإسلامية مما جعلها تتضخم بصورة غير متوقعة وأضيفت إلى رصيد «المد الديني»

وكذلك الهجرة من القرية إلى المدينة وإحساس المهاجرين بالفقرية في المدينة وهامشيتهم بها ويجوزهم إلى «الجماعات الإسلامية» كملاذ يملكون فيه الإشباع والفرج من المآزق الذي قابلهم في المدينة. وأيضاً عجز الحكومة منذ عهد السادات وحتى الآن عن إيجاد وظائف لألاف الخريجين من الجامعات والمدارس المتوسطة حتى تشكل منهم ما يمكن أن نسميه «جيش العاطلين»، يشعر أفرادها بالإحباط بعد أن شق ذروهم في تعليمهم، فمعضهم لجأ إلى الانحراف بكافة أشكاله والآخرين اعتقدوا أن الدين هو الحل الأمثل لشكائهم فاندفعوا إلى الإلتزام إلى جماعة والجماهير المسحوقة التي تحمها

الأزمات من كل جانب ومن أن تستيقظ حتى تضع رؤوسها على وسادتها لثقتة غدت تنظر إلى منظمات «التيار السياسي الإسلامي» على أنها «المهدي المنتظر» الذي سوف يلا الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً- وهذا ينطبق على البلاد العربية بعد أن فقدت الأمل في الأنظمة القومية وذات التوجه الاشتراكي.

وفكرة المهدي المنتظر أو المسيح المنتظر لا تقتصر على الديانات السامية الإبراهيمية الثلاث بل هي موجودة كذلك في الأديان البدينية، لأن من مهام الدين على عمومته إعطاء الأمل في عهد سعيد فيه يتقلب العالم رأساً على عقب والأشخاص الذين في المؤخرة يصبحون في المقدمة وأن ذلك اليوم الموعود آت لا ريب فيه.

وما ساعد السحوقين على الإعتقاد في ذلك، الشعارات التي يطلقها التيار السياسي الإسلامي مثل: السلام هو الحل.

أما عن الأسباب الخارجية التي ساهمت في تضخم التيار السياسي الإسلامي فقد أغفل الكاتب جبهة الألف من العمال والموظفين إلى بلاد النفط الخليجية وانهارهم بالتمط الطهوري للسلطان هناك، الجلاب والفترة واللحية والمساك (الرجال) والجباب والقلب (النساء)، ويطعم بينه وبين أم آلاء الله على المحجيين من ثرا، ونعسه وأن الإلتزام بهذه المفهرات يرضى الله لتعطي الثروة على من يتسلك بها.

وكذا إغراء عشرات من أساتذة الجامعات يتنهم روايت فلكية للدرس في جامعاتها (الديكوريت) فموسون يهيم جوا ويعودون متشبعين بأفكارها عندما تنهى مبدأ إعاراتهم. ولذلك لم يكن عجيباً أن ينادى أحدهم بانفا - أقسام الفلسفة بكليات الآداب، وأن كان لابد منها فيتم إنشاء أقسام «حكمة» لأن كثيراً من تلك الجامعات لا يوجد به أقسام فلسفة وله أيضاً كان يدرس هناك هجوم الإسلام على حامد الغزالي على الفلاسفة وتأكيد «بين الإصلاح» على أن الفلسفة والنطق من العلوم التي لا يجوز للمسلم تعلمها. وكذلك تسمية العديد من دور النشر والصحف والمجلات والدوريات لدول الخليج لأنها تعتمد على تحويلها عليها والرجعي أما المؤلفات الحديثة التي تصدر منها فلانتشار إلا الغيبات المؤلفة في التجريد مثل: غلاب القهر، أحوال يوم القهامة، الخ ومن ناحية الصحف الترويج

لوضوحات تدعو صراحة وعلائية لتغليب العقل ومعاداة العلم مثل: العلاج بالقرآن والصدادى بالقرقران، زواج الإنس والجن، أسلمة الملوك... الخ ولعلنا لاتضيف إلى علم القارئ جديدا عندما نقرر أن مثل هذه الأجراء - في المناخ الأمثل لتسويق التدين الزائف الذى يحدد فيه القهار الإسلامى السياسى فرصه الذهبية لزيد من الاتباع.

ومن الأسباب الخارجية التى أعرض عنها كاتب المقال: توثق صلات ومزوى في مصر مع نظرائهم في العديد من البلاد العربية والإسلامية: الباكستان، الأردن، السودان، الجزائر، تونس، وتبادل الخبرات والمعلومات والتعاون والاستشارة كما أن صفح التتبار تتدفع دافعا مستحضرا عن أعمال المنظمات الإسلامية الخارجية سواء أصابت أم أخطأت وتجهلها لكل ماتتوهم أنه نجاح للتتبار وأقيرا المبادرات التى تقوم بها الفئول الخليجية عامة والصعودية خاصة في إنشاء مؤسسات اقتصادية، ومنايا والمصارف والإسلامية وفي مصر والسودان بالذات، والاتمتثل أهميتها في استقطاب شباب الجامعات الإسلامية كسوطين بها ولكن في محاولة السيطرة على الاقتصاد، ومعلوم أن الاقتصاد عصب السياسة، وهذا حقن ليحاج في السودان ساعد الجبهة القومية الإسلامية وحسن التعريب، فيما بعد على السيطرة على مقاليد الحكم المحلية وإن كان المظهر للمسكر، وفي ضرب البنوك الوطنية بأطالغ صفة تنشر منها جبهة المودعين وهي والبرية، ولاتنسى في هذه الخصوصية الهجمة الشرسة على مفتى الديار المصرية لرأية في الربا كانت أشد الحملات عليه تلك التى قادها الأساتذة الجامعيين الإسلاميين في جامعات السعودية ودول الخليج، وكذلك لإشاعة المفاهيم الاقتصادية التى يدعون أنها إسلامية لدى الرأي العام وتقسير المفاهيم والنظريات الاقتصادية العلمية والفهام أنها أشد بشاعة من جرم الذى يزنى بأمة في جوف الكعبة!!!!

نحن لم نقصد من استقصاء أو محاولة استقصاء الأسباب التى تجم عنها تضخم تيار الإسلام السياسى التى أغفلها د/أنيس بيان أوجه القصور في مقالته، لأن هذا المقال ربما لم يخص لهذا الغرض، ولكن لإقناع القارئ أن هذه الظاهرة معقدة لها جوانب متعددة، والدعوة إلى اجراء حوار مع رموزها توجب على الداعين إليه أن يلزموا بها إلزاما طيبا.

فعمدا يثبت أن هذه الظاهرة تكافئت عوامل شتى على تناسبها: داخلية وخارجية واجتماعية واقتصادية وغيبية وتدريبية فإن ذلك يصحح ادعى لتأقية الدعوة، بخلاف مانحنى النظرة إليها أحادية أو جانبية وهذا يجزئ إلى أمساء، كاتب المقال والجانب الأخرى وهو البناء الأيديولوجى للتتبار المطلوب اجراء الحوار معه، وكلامه عنه جاء مختزلا، وربما يكون التفصاع عن ذلك أن هذا القصر هو مايسمح به المقام، فإذا سلطنا بذلك فاننا لا نستطيع أن نفعل ماخذنا عليه بأنه خلط بين فصلين متميزين في التتبار المذكور:

الفصل الذى ترك العنف وراءه فهربا وطق يؤمن بملوك القنوتات القانونية المشروعة للوصول الى السلطة والفصل الذى لايرى سبيلا للثروب عليها إلا طريق العنف . حقيقة انهما يتطلقان من أرضية واحدة ولكن هناك فرق، ونحن هنا لاتحكم التتباريا ولاتشق القلوب وتأخذ بالظاهر إذ أننا نصيب على خسرنا أنهم يعللون ذلك ويدعون أننا كنا وكما مع أننا نشهد أنه لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ولايصح أن نطالب الآخرين بغير ما لالتزم نحن به.

الفصل الأول يتمثل - والحديث عن مصر- في جماعة الإخوان المسلمين التى سلكت طريق الانتخابات والبرلمان . الخ وهو أيضا مسام في الأردن وذلك للوصول إلى الحكم شأنها في ذلك شأن الأحزاب العلمانية ما جاد بجماعات العنف بالحكم عليها بضرورة قتالها- وهذا ماستوضحه فيما بعد.

والفصل الآخر هو جماعات العنف أو الجماعات المتطرفة التى تؤمن بجهادية المجتمع وتكفر الحكام وأنه لاسبيل لإزاحتهم إلا بالقوة وأن الدولة المسلمة لن تقوم الا على أسنة الرماح.

الترابى



إن انطلاق الفصيلين من أرضية مشتركة لايعدم الفروق الجوهرية بينهما وليس من صانع اليسار أن بغض الطرف عنها ليربع نفسه فيدعي أنها شئ واحد، بذاعة هذا يقضيان على أرض الشريعة الإسلامية ويتنقسان هوارها وأنذعن هنا جات التسمية أو الصفة الإسلامية للتتبار وهذا أمر يدهى كنا نتعتقد أننا لسنا في حاجة إلى ايضاحه. وفي التاريخ الإسلامى انطلقت الفرق الإسلامية جميعها من أرضية إسلامية الشريعة والممارج والمرجسة والمعقولة. ولكن هلا لم ينع من مجرد فرق شاسعة بينهما بل إنه في داخل الفرق ذاتها وجدت تقريبات تتسع الفوارق بينها بصورة مذهلة، ولاتنص المجال لعرب أمثلة على ذلك

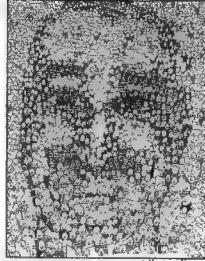
وليس صحيحا ماقاله د. عبد العظيم أنيس إنه (من الصعب الفصل بين شعار تطبيق الشريعة والحاكمية لله) فالقاتلون بالأول لا يكتفون بحكم المسلمين ولا يرون أن بلاد المسلمين ديار كفر ولا يستعبدون أن المسلمين وهم يشهدون ويصلون ويصومون ويذكرون ويعجنون بمشوش جاهلية أسرا من الجاهلية الأولى، كما أنهم يؤدون صلواتهم في كل المسلمين ديار كفر وأهلية، ويصومون بمراميد حكامهم ويفطرون عليها، ويتزوجون من بنات المسلمين ويحتدون في قسراتهم المسلحة ويمصلون في وظائفهم الحكومية والقطاعية والخاصة، وشرعن تقسيم للبرلمانات والاتحادات والنقابات والفرق التجارية والصناعية- الخ.. ولا يدعون للهجرة لصحارى الإقامة مجتمع خاص بهم، وأن اخوتنا المسيحيين لهم مالنا وعليهم ماعلينا وأن تعمير وأهل الأمة قد دخل متحف التاريخ الإسلامى.

أما المتادون بشعار «الحاكمية» فهم يصرحون بملع الحاكم الكافر وقتال الطائفة المستنعة عن شرائع الإسلام، وتحريم الأسرى وتشر الدين وفي شرح الطائفة المستنعة عن شرائع الإسلام يرون ضرورة قتالها وإن كانت مسلمة تنطق بالشهادتين وقاتلها واجب إيتاء وإن لم تهدأ في القتال والمسلمون مأسورون بقتالها حتى وأن لم يكن لهم . للمسلمين أمام يقاتلون تحت رايته وهم يشجبون علماء المؤسسة الدينية الرسمية والإخوان المسلمين الذين دخلوا البرلمان أو حتى وشروا أنفسهم له والجمعيات الإسلامية التى لاتأمر بالمعروف أو تنهى عن المنكر والتى تشبعض الإسلام وتجزؤ وأنه ينطق عليهم جميعا قول الله

تمالي (ولقائهم معي لا تكون لعدو ويكون الذين كله لله) وأن أقباط مصر نصارى يتبعين عليهم أن يدفعوا الحجة عن يدهم صاغرون. الخ

إذن هناك فرق شاسع بين النصيبين، ولا يكفي في التصوية بينهما ما نقله د. أنيس (أنهما ينتميان من جذر إيدولوجي واحد ويفسرون آيات واحدة) ومع تفهنا على إطلاق لفظ إيدولوجيا على المفاهيم الدينية، فالنصيلان لانتقالان من جذر إيدولوجي واحد، لانا والكاتب معنا نعلم أن القرآن حمال أوجه، وأنه مثل كافة النصوص المقدسة في جميع الأديان يخضع لتفسيرات متباينة أشد ما يمكن الصيابة، ورواء هذه التفسيرات تكمن مصالح وأوضاع طبقية، والتفسيرات التي يقر بها أصحاب لمصيل تطبيق الشريعة فيها قدر كبير من اليسر ومعالجة لطويع النصوص للفتنات العصر حتى ولو أدى ذلك إلى أي أعتاقها، ودوافعهم في ذلك هي الدافع عن مصالحهم ومراكزهم في السلم الاجتماعي المرتفع والذي تصافرت عوامل كثيرة لا يمكن لأحد ذكرها هنا - على وصولهم إليها أو حصولهم عليها - وهذه حقائق غدا من أصعب الأمور إغفالها أو التستر عليها - ولذا فهم أصبحوا - وكلاهما منصب على الرموز والقادة والتزعمين - (وإنهم تفكلم هنا عن مصر) قسرين من الحزب الحاكم أو التحكم وهو الحزب الوطني أو من حزب الوفد. وبينما التفسيرات التي يصنع إليها أصحاب القصيل الأخر «الحاكمية» فهي تفسيرات متشعبة قاسية ترفض الأحكام والمجتمع بعلماؤه الراسخين ومفاهيمه من مجالس نياييه وشعبيته ومحلية وثقافات وجمعيات حتى التي تعمل في الحقل الإسلامي، وجهته وقوانينه وباختصار كافة مقوماته. وهذا موقف استعصي تفسيرات وليس كما يظن الكثيرون أنه العكس أي تفسيرات جذرت مرفقا. وتحليل هذا الموقف ليس عسيرا

فأصابعهم الشباب الذين يشعرون بالأحباط والهاشمي وفتدان أي يبعث من أمل، فليس أساسهم من طريق إلا الكثر بهذا المجتمع وتكثيره يناميه من مؤسسات ومن فيه من أشخاص ويومه بالجاهلية، لانه المجتمع الذي حرمهم من كل شيء حتى من أبسط حقوقهم في العمل والسكن والزواج. الخ وهو موقف أسلافهم من إخراج الذين كانوا - في الأغلب والأهم - يتكونون من القبائل البدوية التي وجدت أن الاسترقاقية القرشية قد استأثرت دونها بالسلطة (الحلاقة) والمناصب والثروات



جمال عبد الناصر

يمختلف أنوعها عقارية ومتنقلة والجزاير الحسن. الخ

إن حماس د. عبد العظيم لدعوته لإجراء حوار مع تيار الإسلام السياسي دفعه إلى إخفاء صفات عاطفية على بعض فئصال ذلك التحيز فعلى سبيل المثال نسب إلى منظمة «حماس» دورا وطنيا معاديا للصهيونية داخل الأرض المحتلة، في حين أن تشوه هذه الفئة يسمد الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من سبب، فعلا عن شق جسم ورأس الانتفاضة، فمة طاع طائفي يضل فيه تشكيل حماس على الصراع العربي الإسرائيلي عسورا وعلى الانتفاضة بشكل خاص عما يهده بصدام محتم داخل صفوف الانتفاضة بين المسلمين والمسيحيين وآخرين العلمانيين والتمدنيين، كما يشوه صورة الانتفاضة والحركة الوطنية الفلسطينية في نظر الرأي العام العالمي لحساب الصهيونية. وقد تكون هذه وجهة نظر أ. عبد القادر ياسين الذي ينظر إلى «حماس» بنظار خاص، وويأ يكون هذا الدافع سديدا . ولكن ما للقول فيما جا - يمشاق «حماس» نفسه التي يصفها في مادته السادسة بأنها «حركة المقاومة الإسلامية، حركة فلسطينية متميزة تعطي ولاها لله وتتخذ من الإسلام منهج حياة وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين» فهل هذا هو الموقف الوطني الذي يعجب كاتب المقال وبريسته ويعتقه على الإساءة بهذه النطسة، ألم يكن رد فعل طبيعي أن تتأسس حركة مسيحية تتخذ من «المسيحية» منهج حياة وتعمل على رفع راية المسيح على كل شبر من أرض فلسطين، وهل يسمد العدو الصهيوني شيء أكثر من هذا !!!

وبعد قليل يستطرد الدكتور أنيس قائلا وإن للازعاج في الغرب من نتائج الانتخابات

الجزائرية جلودا تاريخية. الخ ونحن نسأله هل القريب وحده هو الذي أزعج أم أن ذلك كان موقف جميع القوى التقدمية في العالمين العربي والإسلامي، ألم يشعر هو نفسه بلذات الشعور عندما قرأ في الصحف الشعارات التي كانت ترفعها الجبهة المذكورة إبان الانتخبات وأبسطها وأهرنها شأنها الصفرية المبررة بالدورقراطية التي تتباكي هي عليها الآن. إن الجبهة المذكورة لاترفض الأحزاب العلمانية فحسب بل الفئصال الإسلامية الأخرى كذلك ومنها حركة المجتمع الإسلامي «حماس» وهي فرع من جماعة الإخوان المسلمين، وحركة النهضة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي للثقافات وإحسان» وهو تابع أيضا للإخوان المسلمين، وعندما دعت هذه الهيئات الجبهة للحوار معها والاتفاق على عمل مرحد مشترك رفضت بأصرار ووقع أنصارها علويتهم بهيئات معادية مثل «لا للنهضة ولا للعلماء» الجبهة هي الأساس» كما هاجمت الجبهة الإسلامية إعلان حزب حركة المجتمع الإسلامي «حماس» وصفته بالعمالة للظلم، وكذلك كان موقفها تجاه، حزب حركة النهضة الإسلامية، كما كان يردد أنصارها... لا إله إلا الله المحيت لثعنا» ونحتاج هو زعيم «حماس» وهو الخادم. ولنا أن نتساءل: إذا كانت الجبهة التي خارج الحكم تقضي بالأعداد على منافسها الإسلامي الذين يتفقون معها على أرض إسلامية، فإذا كانت ستفعل بل (اليسين) لرو أنها وصلت إلى السلطة؟ هل هذه (بشارت) تدعو إلى الارتياح والتفاؤل أم «ندرة» تدعو إلى الازعاج والتشاؤم؟

وإذا كان الدكتور عبد العظيم يلعب إلى أن صاحبها بالجزائر - بعد ذلك - «جدير بالاستعثار الشديد» فهو بهذا الموقف ينضم إلى الظاهر الطويل العريض من «المثاليين» - وهذه صفة حميدة تصاف إلى خلاله الطيبة التي أعرفها عنه - الذين يفتخرون بمرقد عما تفعله هذه الجماعات عندما تقفز إلى كراسي الحكم ومواقع السلطة، ولعل ما يبرهن في بلد قريبا منا يمشي ماتقول، أما حضور «منظمات» يسارية فلسطينية للثوار التي أذنتها الجبهة الحاكمة . في هذا البلد القريب، فمع تقديرنا على هؤلاء اللثقات فهنا شأنها وهو ليس جبة على غيرهم من اليساريين وهو أول وأخيرها بشكل علانية استنفاها كبيرة ستعزى الأيام إن عاجلا أو آجلا الإجابة عنها. وللحديث بقية.

داود عبد السيد



البحث عن سيد مرزوق "لداور عبد السيد رحلة الواقع والكابوس"

أحمد يوسف

رحلة والبحث عن سيد مرزوق، في فيلم داود عبد السيد وفي الواقع معا، رحلة بحث مثيرة وشاقة في آن واحد، تحصل في مساجاتها المتروالية، عند كل منعطف، مزيجاً من الممتعة والألم، وقد تظهر مرة يصعبها خالفاً من الضمير، لكنها قد تقود سيرات إلى ظلام أعمق، تدفعنا في حين إلى مقاومة قوى القهر، لكنها تحزننا أحياناً من هول المصير. وقد تبهلوا الرحلة كلها، كأنها فيما يراه النائم، كابوساً يجمع على الصدور، لكنها تنتهي دائماً إلى الإشارة إلى الواقع الحقائق على نحره قد لا يوصل أبداً له أي كابوس.

وكالواقع أيضاً، يصعب فيلم والبحث عن سيد مرزوق، عند تأمله عن دلالات متعددة، غائصة وغامضة، وربما لا يكون هناك للتعبير عن اللحظة الراهنة التي يراجهها الخلف العربي، بكل تعقيداتها الملتفة. ما هو أكثر بلاغة من تلك الرحلة التي خاضها يوسف كمال «دور الشريف»، بطل والبحث عن سيد مرزوق، الذي يرى العالم من حوله كأنه براء، ونراه معه، لأول مرة، على الرغم من أن العالم كان موجوداً حولنا دائماً، لايتوقف كالتنهر المتدفق عن الجريان والتحول، لتصبح ذات يوم نكتشف أن التنهر قد شق مجرى جديداً يختلف عن ذلك النهر الذي عرفناه وألفناه، وحيث لا يهين للنهر

القديم إلا كزوى ضبابية كالسراب الضائع، وطعم مرير لأذع بالعطش الحارق، الباحث عبثاً عن الارتواء. بهذا التداخل بين الحقيقة والوهم، واليقظة والحلم، والواقع والرمز، تدخل إلى رحلة والبحث عن سيد مرزوق، الذي يمكنك أن تجد فيه، عند كل مشاهدة جديدة، قراءة جديدة، وفي تعدد تلك القراءات إشارة قوية إلى الثقافة الحقيقية الجادة والعميقة التي يتمتع بها داود عبد السيد، مؤلف الفيلم ومخرجه، في استيعابه لفن الرواية وإمكانات السرد الروائي، ونقله للأعمال السينمائية الأصلية التي جعلت من السينما فناً رقيقاً، وأحاسيسه بالتاريخ الذي يضع الإنسان العربي، في اللحظة الراهنة، في متفرق الطرق.

اليقظة والمبالاة

في القراءة البسيطة والمباشرة لفيلم والبحث عن سيد مرزوق، تراه عملاً روائياً عريضاً عميقاً، تمشي فيه التجربة

القرينة القريبة التي عاشها يوسف كمال، بطل الفيلم، الموقف رقيق الحال الذي قرَّر منذ عشرين عاماً أن يتسحب من نهر الحياة، واختر أن يعيش أمناً على هامشها، يذهب كل صباح إلى عمله ليعود في المساء، في وتيرة واحدة لا تتغير، لكنه يستعيط ذات صباح وقد أدركه الفزع بأنه قد تأخر عن العمل، فيهرب إلى الشارع، ليدرك فجأة أن اليوم هو الجمعة، يوم العطلة الأسبوعية، ويجد نفسه - للمرة الأولى منذ زمن طويل - خراً في أن يرى العالم الذي كان يتعاضى عن أن يراه، ترتسم على وجهه علامات الدهشة والسرعة، وكأنه وليد يخرج من ظلام الرحم ليستقبل ضوء الحياة.

وتبدأ رحلة التطواف في حديقة، يقابل فيها بالصدفة رجلاً حزينا، يدعى سليمان الحكيم «سامي مغاوري» يبدو كما لو كان تنوعاً على إحدى سمات شخصية يوسف كمال ذاتها في كونه مرهفاً مثواضاً، لكنه مغموم بتدهير نفقات حضنة معقمة، يودع فيها طفلة أطل، التي ولدت قبل الأوان. وتفرغ أسارير سليمان الحكيم فجأة، ويصيح وهو يهرول إلى بعيد: «لو وجدت الحل».

في شارع خال، بأحد الأحياء الغفوة الراقية، المستاحبة إلا من صوت وزقزقة العصافير المتصلة الرتيبة، تتناهى في سمع يوسف كمال نغمت البياتولا، يعزفها شحاذ «أحمد كمال»، يلبس ملابس الصعلوك الشهيرة عند شارلي شابلن، ينظر في استجداء، إلى التواكف والشرفات الخالية، بلاجسدي، ويضي مع يوسف إلى أحد المقاهي، يحدثه - كما لو أنها تجريرة بمائلة لتجربة يوسف - عن أن ذلك هو اليوم الأول له الذي يطوف فيه البياتولا، بعد أن تقاعد معلمه الصجور، لتدرك أن تلك النسخة المصرية من شخصيات شارلي، ليس بدوره إلا تنوعاً على سمة أخرى من شخصية يوسف كمال، وإن جاءت في مقام درامي بعيد.

وهكذا يبدو الأمر ليوسف وكأنه لعبة ليس فيها جديد يشير في نفسه الرهبة، وإفا ليس لعبة مخمعة كاللهم البرق، نختفئ أنه بعد نفسه شريكاً في أحد ألعاب الحفرة، في خقل ضلالي يهيج وسط الأطفال على شاطئ النيل فجأة يتودد المكان والناس أحسان طاع بالرجوع والفزع، عندما تطفو جثة غرق

على سطح النهر، لكن يوسف لا يكتسرت للكارثة بالقدر الذي يبدو فيه مسحوراً لرأى فتاة جنيلة غامضة «أنا الخكيم» تظهر وتختفي بسرعة، لكنها تكون قد أثقلت في روحه خيالاً بطيف المرأة التي ظل يعلم بها طوال حياته.

تلك كانت اللحظة التي ظهر فيها سيد مرزوق «على حستون» المهندس والمقاتل الثوري الشهير، الذي يدرك على الفور اهتمام يوسف بشخصية الفتاة، فيقرر أن يعمل من يوسف العاشق موضوعاً للقضية واللهم. ومع الحكايات المختلفة المرتجلة التي يحكيها سيد مرزوق عن الفتاة، يتزايد البطل إلى عالم سحري يقوده إليه سيد مرزوق، الذي يستطرد في الحديث عن ماضي أسرته الأرستقراطية، ويظهر يوسوف في مقابر العائلة الملكية السابقة، حيث يستنشق سيد مرزوق دخان الحشيش، لمساعدته على تذكر الماضي اللهي بعيد، وفي لحظة اغفافة قصيرة لسيد مرزوق، يظهر المقدم عمر أبو شادي «شوقي شامخ» ضابط مباحث أمن الدولة، ليعرف نفسه ليوسف، بأنه الساهر على حياطة سيد مرزوق من تهديد سجين هارب مطارد. يدعى «أحمد القرقار» لكننا لنأراه، ولن نراه، على الشاطئ أبداً.

وكما ظهر سيد مرزوق فجأة، يختفي فجأة عندما يحل الليل، تاركاً سيارته ليوسف، بعد أن يطلب منه الانتظار، حتى أن يوسف في التزامه ينتظار عودة سيد مرزوق يضح على نفسه فرصة الاقتراب من فتاة الغامضة، عندما يحتفل لها من تلبية طلبها بتوصيلها إلى المطار، فيستغنى بدورها، ويستغنى يوسف في النوم داخل السيارة، ليشرق الضابط عمر ويستجوبه في شك، ويشعر يوسف بأنه قبلات متعاقبة باختفاء سيد مرزوق.

دروس أول الليل

وهكذا يتحول البطل من متفرج مستمتع محايد، خلال النهار القصير، إلى شريك مشغول في لعبة عيانية غامضة لا يدرك أبعادها، وتدور أحداثها خلال ليل طويل، لتعيداً رحلة هروبه من ظل الاتهام إلى قارب صغير يطفئ على سطح النيل، ليخوض في النوم مرة أخرى، ويستيقظ ليجد نفسه ضيقاً على سيد مرزوق، الذي يقيم حفلة صغيرة بهيجة على المركب الشراعي الذي تملكه فيفي سواهج «ولوسي» - الطيرة الشعبية القادمة من أقصى صعيد مصر، وتبدو هي

الأخرى تتويهاً ثالثاً - من نوع جديد- على شخصية يوسف، بانتهارها مثله بمعام سيد مرزوق ودورانها في فلكه. وإذا كان يوسف قد نجح مرة في الهرب، فإنه - بعد أن دارت رأسه من خسر سيد مرزوق- يعود إلى منزله مترنحاً، ليجد نفسه في مبنى مديرية الأمن مقبوضاً عليه، ليجلس في انتظار التحقيق معه، ولتظهر الفتاة الغامضة مرة أخرى وتختفي، بعد أن تعطيه اسمها وعنوانها. وحيداً في غرفة خالية، مقيداً بسلسلة جديدة إلى مستند كرسي، يجلس يوسف في انتظار أن تنهه المقدم عمر حرسه، لكن الضابط يذهب على عجل في سيارته إلى مهمة غامضة، يصحبه يوسف فيها مضطراً وهو يجبر الكرسي المغلول إلى يده، وفي فزع يتعزبد شيئاً فشيئاً، يكشف يوسف أن الضابط عمر يرعى كل ليلة بدمية غرق إلى النيل، تمرنا لرجاله على اكتشاف الغرقى، لكن الأهم أن السيارة تدخل إلى شوارع وحاربي تزداد ضيقاً وإظلاماً، لتدور معرعة ضارة دامية بين الشرطة ورجال مجهولين.. ولأن يوسف، بطبيعته المسألة، يلف من تلك المعركة الغامضة موقفاً محايداً، فإنه يرفع منديله الأبيض ملوحاً به في رعب مستسلم، لكنه يصاب بجرح ثالث في كتفه الأيسر، ليتهاوى من الألم في سبات صيق، ويستيقظ فرحاً ليجد نفسه إلى جانب جثث القتلى، وعندما تترك مهمة الضابط على الانتهاء، ويشير له يوسف إلى القيد الحديدى، فيخبره عمر بأن عليه أن يضم أصابع يده لكي يخرج محصمه من القيد بسهولة بالغة، وعرض

لحظة من فيلم البحث عن سيد مرزوق

يوسف في الليل، ويختفي في قبو مظلم، لتعقب الكاميرا عند الكرسي في وسط الكادر، تتدلى من مسندته السلسلة الحديدية، تهتز كأنها بتدول ليتحرك عن الحركة الغامضة الرتيبة، لتفرض الشافة في إظلام تدريجي، وبانتقضاء أول الليل، يكون الدرس الأول الذي تعلمه يوسف قد انتهى، وإن كان هذا الدرس قد تضمن إشارات عابرة عن خطر وعروض وتعدلات الجحافل التي انسحب منها يوسف طويلاً، إلا أن طيف الفتاة الجسيلة، متى ما يزال يرود خياله ويحرقه النازف يذهب إلى عنوانها لعله يراها، لكنه يجد نفسه فجأة صيداً سهلاً لماعرة تدعى - طلباً لزيادة سمرها - إنها أمريكية الأصل، فتصغى شعرها باللون الأصفر، وتلطخ وجهها بالأصباغ الصارخة، وهكذا يرضى يوسف بالمسول واقع مشروءة، ينفذ بدلا من حله الجسيم الذي يتجسد في الفتاة متى، التي تظهر من وراء زجاج الحانة، تناديه ولا يسمع، ليلذهب مع الماعرة، ويسقط في التزم من جديد، تحت تأثير زيف جرحه، ليستيقظ ويكتشف أن الماعرة قد احتالت عليه، وأبلغت الشرطة عن وجوده.

في مشهد رقيق وقاس في آن واحد، يأخذ الضابط عمر البطل منكم القوى، ليعود به إلى منزله، يريت بحثاً على كنف يوسف الجريح فيزيد ألاماً، ويعرض له كوباً من اللبن، ويصره لقضاء بقية الليل في النوم، وعدم ترك المنزل مرة أخرى. ويبدو يوسف مستعداً للاستئصال والاستكانة والانسحاب من العالم مرة أخرى، وهو يستعيد في ذاكرته لحظة



عائلة منذ عشرين عاما. إنه يؤكد لضابط عمر: «وأنا بقى لى عشرين سنة ما خرجش يره البيت». ويتسم الضابط فى رضى، لتفلق ملأحه بالضبط والتحفز عندما يستطره يوسف فى ذكرياته عن مظاهرات اشترك فيها فى بداية السبعينات، لكن أسارى الضابط تفرج بعد أن يكمل يوسف حديثه، عن صوت قرى نداءه من بين المتظاهرين، لا تعرف إن كان هذا الصوت حقيقيا أم أنه أتى من أعماق ذاته الخائفة: «يا يوسف ارجع بيتك أرحس لك». جهت حليبي.. قلت الباب، ومن يوصها يا أخاك أنزل، يا دهب الشغل بس..» ويستغرق فى النوم، وتتحول بسمات الضابط عمر، وهو ينظر إلى يوسف النائم، من الخان الزائف إلى حقيقتها عالية صاخبة، يرجعها الصدى فى صوت رهيب.

شبح الحرية

لقد نام يوسف واستكان، استجابة لصانع الضابط، ليستيقظ من جديد على صوت جرس الباب، يتصوره للحظة صوت انه الذى اعتاد على الاستيقاظ على صوته كل صباح، لكن الليل ما يزال فى منتصفه تماما، أو فى النفاث الأولى من ساعات يوم جديد، نعرف أنه عيد ميلاد يوسف، من تلك التهاني التى يزعجها إليه سيد مرزوق، الذى يحضر ليطلب من يوسف أن يضع توقيعه على ملكيته لسيارة سيد مرزوق، هدية له فى عيد ميلاده. ويظل يوسف من شرقة منزله إلى الشارع، حيث أزدانت السيارة الفاخرة

نور الشريف وأسد كمال

بالشرائط الملونة، ووقلت حولها فى سوحاج وفرفرتها الموسيقى الصغيرة، يتفلقون فى أغنية بهيجة، وكأنهم يزفون عروسا، أو كأنهم يطلقون أغنيات التجوى والحب فى لىالى السمرىة تحت ضوء القمر. إن سيد مرزوق يدع يوسف للخروج معه احتفالا بال مناسبة، فيحتلر يوسف بأنه أعطى للضابط عمر بلازمة التزل. وفى واحد من أهم المشاهد الحمرارية بالفيلم، يعطى سيد مرزوق ليوسف درسا جديدا، عن تصنيف البشر إلى أربعة أقسام: «السادة الذين يملكون كل شيء، والمطاريد أو المطاردون الذين يفتقرون دائما للخروج على قوانين السادة، والغلابة» الذين لا يخرجون منازلهم أبدا، وأخيرا المصعرون الذين يقرعون ويقتارون مواجهة الواقع بشجاعة.

إن كلمات سيد مرزوق تفتح أمام يوسف طريقا جديدا، يكاد يتناقض مع الطريق الذى اختاره له عمر، فيختار يوسف أن «يصمد» ليخرج مع سيد مرزوق فى نزهة بالسيارة. وتحت تأثير أغنية شجية أسبانية تفتنهما فني، تهيج نفس يوسف بالتأملات الحزينة. إنه يشعر فى تلك اللحظة - أو هكذا يتصور - أنه قد رأى الحقيقة، وأن أحداث النهار القاتل قد أكدت له أنه ما يزال قادرا على الحياة، وأن كان ما يزال ينظر للأمر بعين مستغرقة فى العاطفية المريضة، التى تجعله لا يرى فى الأمر كله إلا علاقة عاطفية مع فتاته الغائصة، فى نفس الوقت الذى تكرر فيه نفس القصة مرضوعا لهوى سيد مرزوق؛ إن تلك النظرة الرومانتيكية تجعل سيد مرزوق ينطلق بغلظة

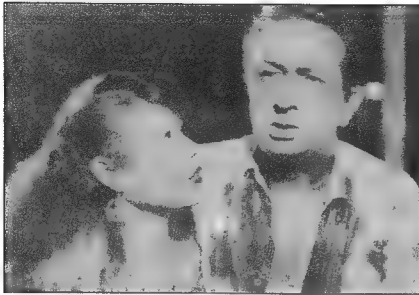
فى ضحكات صاخبة، لتدغم سيارته- فى لحظة صفيحة- عابر سبيل، تقرب الكاميرا منه لتصور أنه ليس إلا عبد الله شارلى، المعلم العجوز الذى تقاعد اليوم لقراء، لأنه لم يعد قادرا على حمل البانول.

ويتخفى سيد مرزوق مرة أخرى، ليجد يوسف نفسه متعلما بجرعة قتل لم يرتكبها، ليذكر فى لحظة أن حديث سيد مرزوق عن شجاعة المصعرون ليس إلا ادعاء فارغا من المعنى، وأن الرجل الثرى الغامض الذى يحمل ليوسف البشرى بعالم جديد لم يسفر إلا عن وجه مخادع، وأن الرحلة القريبة معه قد أفضت إلى النهاية إلى ورطة حقيقية. وبدء من تلك اللحظة، يستحضر على يوسف هاجس الهروب من الشرطه لكن يستطيع أن يحقق رغبته أن قتل سيد مرزوق، فى مشهد طويل خائق، تتوالى محاولات يوسف فى الهرب، عبر الشوارع المقفرة المظلمة التى تذكره بحيث التقى بشارلى فى الصباح، وصورا باهية وطرقات ضيقة تذكره بحيث دارت الحركة التى جرح فيها، واتها، بصدقة خالية تستدعى إلى ذاكرته لغاء الأمل سليمان الحكيم، وفى لهائه المتقطع الأثنا، يصل إلى منزل مجهول، يستلقى فوق عتبته، ويستعمل بتأثير الصب وزف المرح فى سبات عصبي، ليفتح باب الشقة، وتظهر سيقان رجل يلبس معطاف أبيض، وتفرق الشاشة فى بطة تدريجى مرة ثانية فى الظلام.

النهاية والهاجبة

للحظة قصيرة، سوف يبدو أن هذا المكان الذى يستيقظ فيه يوسف هو المأوى ومرفأ الأمان. إنها شقة سليمان الحكيم، الذى استطاع أن يصنع بنفسه لابنته الولىة البهجة، أمل، حضنة معلقة. ويستخرى يوسف ليحكى لسليمان بحيرة اليوم المبررة التى انتهت بجرح دام وورطة الاتهام، بينما يستطره سليمان ليحكى فى زهر عن مجامحه فى صنع الحضنة لطفله، بينما تتقاطع على حوارهما لقطات بالتصوير البطئ لتألف من المجرد والكواب الهوليمية، تزحف نهرا من مقدمة الكادر، لتقتحم المكان حيث تشير الرعب فى سليمان وزوجته، ويحطم الحضنة المعلقة بحثا عن يوسف، الذى يدفعه الفزع إلى أن يلقى بنفسه من النافذة الزجاجية، ليستقل من حائل، والحركة البطيئة. فى صتلوق للكاميرا ومرة أخرى يستغرق يوسف فى النوم. وسط النفايات، وبينما كانت





نور الشريف ولوس

الذي يبدو على الشاشة، وكأنه لا يتحرك من مكانه، لا يتراجع ولا يتقدم، بل يبقى منظرًا بالخطر القادم، الجاثم فوق الصدور

في تلك القراء، للمعنى الصريح والمباشر لرحلة والبحث عن سيد مرزوق، نجد نفسك- كبطل الفيلم قاسم- تدخل إلى مسافرة غامضة، تبدو أقرب إلى أحداث رواية أدبية، للمعنى الرفيع للأدب الروائي، التي يتشكل ديستوبيا سيكس وجريس وفروكرز وكافكا معًا، ويستحير بعضنا من استطرادات حكايات الشطار والصعاليك وروايات الهيكاديسك. لكن الفيلم يضع قدامنا راسخًا في عالم السوشا، فيكاد يس أحيانًا شخصية البطل في بعض أفلام هيتشكوك، حين يجد المرء نفسه معطوفاً في جريمة لم يرتكبها، ويدخل إلى عالم لا يعرفه، كما يقترب الفيلم في أحيان أخرى من البطل في بعض أفلام فيليبس وأنطونيوني، في رحلته الجسدية داخل مدينة تبدو كأنها تعيش لحظة رهيبة بين الاحتضار والمخاض، أما عن المستقبل فهو البشير والتذير.

لكن الفيلم لا ينجح عن كل أحاسنه من القراء الأولى، فسر جمالها واكتسالة هو الاحساس المدهف بالواقع، الذي يكشف عن نفسه بشكل أكثر وضوحاً مع كل قراءة جديدة للفيلم. ونجت أسفار الرمز، والأصنام، والفرص التي الجميل، سوف نكتسب كل قسرة دلالة جديدة، وذلك هي الرحلة التي يجب أن تقوم بها في والبحث عن سيد مرزوق.

فيدهومهم إلى أن يأخذ كل منهم ما يريد من القصر، فينخرطون في جمع الأشياء، وسط ضحكات سيد الصاخبة، وجلس وحده على الأرض في الغرفة البيضاء الخالية، وقد تلاعبت ربح الصباح بالسائق، ليعود شارلي ويعيد مقعداً كان قد اختصه لنفسه، قائلًا أنه لا يستطيع أن يحمل البانولا والمقعد في آن واحد. ويعود الفيلم إلى المزج، لمصور سيد وهو يجلس وحيداً، ويظهر يوسف يهلهو الحميم على الانتقال، لتبدأ المواجهة الأخيرة.

في مزج جديد، يكون سيد مرزوق قد اعتذر ليوسف، صبراً الأمر كله بأنه كان مضطراً- بسبب وعده القاتلة- للضالع يوسف طرال اليوم الفاتن، والصاق تهمة قتل عبد الله شارلي به، حتى يتمكن سيد مرزوق من السفر صباح اليوم، ليحلق بثروته التي هربها إلى خارج البلاد. ويكتب سيد مرزوق اعترافاً بأنه القاتل، ويعطي يوسف ما تبقى معه من مال، كما يسلم له مسله، وتبدو كما لو أن تلك هي اللحظة التي حانت لكي يحقق يوسف انتصاره، فيصوب المسدس تجاه سيد مرزوق، ويضغط الزناد، قسداً به فيسارع بلاطلاقات، وتطلق ضحكات سيد مرزوق المدوية، هازناً من القشل الذي انتهى إليه يوسف: ومغامرات الليل خلصت...

بقايا بالتهارة. وتختلط ضحكات سيد مرزوق بوقع أقدام ونباح الكلاب، لتظهر على الشاشة لحظة من بعيد، لجندو الشرطة والكلاب البوليسية، تتقدم نحونا في بطء وتحفز، لكن عدسة التلفزيون التي يتم تصوير اللقطة بها، تعطي احساساً كابرسياً خائفاً بهذا الزحف الهائل،

سيارة سيد مرزوق مازال يحمل الرجل الشري في تطرافه اللاهي بشوارع القاهرة في الليل، تفنى له بقي هذه المرة أغنية حزينة، كانت عربات القمامة تحسب يوسف إلى أطراف المدينة، ليستلقي بين النفايات في سبات عميق، ويختفي وريداً مع الاطلام التدريجي للشاشة.

ويستحيط يوسف مرة أخرى بين النيران المشتعلة في القمامة، ليجري هارباً لا يلوى على شيء، ويستقل منهكا لينام من جديد إلى جانب النيل، ليوم رجلان يتصورانه قد لفظ أنفاسه، فيلقيان به إلى النهر، ليغوص في الأعماق، وتشتق الضغوة البشرية، لتضمه على الشاطئ إلى جانب طابور طويل من جثث الفرقي، ليفتح فجأة، وتسلل هارباً من جديد. سوف ينتهي به المطاف إلى مقهى في حي شعبي، يبيت فيه المشردون البائسون الذين بلا مأوى، أو لعلهم هاربين مسفلين، تتألمهم الكاسيرا في تعاطف، ونطق من بينهم صوت رجل عجوز، يتنرم بقصيدة وعصر تتحدث عن نفسها، بينما يتعرف يوسف بينهم على شارلي، الذي ما يزال ينتظر عودة مجلسه العجوز. لينظر له يوسف في أسى، لأنه يعلم أن الرجل المسكين قد مات صريعاً تحت سيارة سيد مرزوق وإن يعود أبداً.

وتداهم الشرطة المقهى، ليستسلم يوسف وشارلي هاربين، وكأنما قد سدت السبل في وجه يوسف، يقرر أن يصبح زميلاً لشارلي، وبينما تسحب لؤلؤ الظلام أمام خرو- الفجر، يكون يوسف لطغ وجهه بالأصباغ، معتكراً في ثياب شارلي، يطوف حيث تسكن قفاته منى، ويراه ترضى الياسمين في شرفة منزلها، لمسح الأصباغ عن وجهه، وتذكر، وتدعوه الي كروب من الشاي، تحكي له عن قصتها، ورضيتها في الهجرة، لولا أن السلطات قد منعتها من السفر، بسبب تشابه اسمها مع اسم إحدى الممرضات من مفادرة البلاد. وفي اللحظة التي تدعوه فيها إلى السفر معها، ويبدو كما لو أنه بات مقتنعا، يكتشف يوسف أن المكان يسرق في ماء جاف، تفسر منى وعوده بالطران الذي يسببه تفرغ حمام السباحة بالقصر المجاور ل منزلها، حيث يلهم سيد مرزوق!

وللمرة الأولى، يستخدم الفيلم المزج الناعم بين المشاهد، تعبيراً عن وصوله إلى المشهد الأخير. إن يوسف ينتقل إلى قصر سيد مرزوق، ويختفي بأحد الغرف منتظراً عودته، حتى يعود بضحية فيفي ورفاقها، ويبدو كما لو كان يودعهم الوداع الأخير.

قطاع من صناعات الدراما أعداد طرحت الاستعانة للحلقة التي لازالت مفارقة حول السلطة وديناميكية المصنوع السياسي وقضية الديمقراطية والحكم في العالم الثالث، وهل نحن أهل لتحمل المسؤولية... أم لا...

لكن الملتقى للنظر أنه برغم هذا التعاضد التاريخي السياسي الاجتماعي بين الماضي والحاضر، وهذا الانقسام المصنوع من التلفزيونيين يجعل أعمالهم تطرح أفكاراً لها قيمتها، فإن هناك حدثاً فرض نفسه على دراما التلفزيونيين على مدى عام ١٩٩١، من خارج الدراما نفسها، وهو دخول السيدة **ولان حمامة** تلك الشخصية الفنية الأسطورية، عالم دراما التلفزيون المصنوع بالتهديد لأول مرة، وقباحتها ببطولة مسلسل (ظهور أهله حكمت) مع إسرين من أشهر الاسماء في عالم المسلسلات العربية هما المؤلف أصامة أفور عكاشة والمخرجة انعام محمد علي، وتلك قضية غير استثنائية، لكنها خارج سياق العرض أيضاً لأنها تلمعت بوضع «خاص» لدى وسائل الإعلام وأدوات النشر والوقت بالإضافة لانتعاشها أفضل وقت مشاهدة في العام بأكمله ضمن أوقات شهر رمضان.

قضية الغلاظة

« قضية أخرى فرضت نفسها على شاشة التلفزيونين ومخاريجها هي قضية ثلاثة لمجيب محظوظ التي انتجتها إحدى الشركات الخاصة وفرضت لها أفضل العناصر الفنية المصرية، وتعطل عرضها في مصر ثلاث سنوات بسبب خلاف على سعر شرائها، ومات مخرجها الفنان يوسف صبروك وفي قلبه غصة بسبب عدم عرض عمله على (جمهوره الطبيعي)، لكن عندما اشجعت مطالبة الرأي العام التقدي في وقت الاستعداد لبرنامج (رمضان)، وحانت ساعة عرضها قررت الرقابة حذف عدة مشاهد ومنعها دورين شبه كاملين لشخصيتين هامتين في جزئي العمل هما «**وؤلمة**» و«**السلطانة**» وهما معا تقدمان الوجه الآخر لشخصية بطل العمل المعوري (السيد عبد الجواد) بما أشل بالحلقات اختلالاً جسيماً بالإضافة إلى موعود العرض الذي تمهد -لأول مرة في تاريخ التلفزيون- بعد الوحدة والتلفص صياحاً باعتبارها (للكتاب فقط) وبذلك أرسى التلفزيونين المصري قاعدة جديدة -عن غير قصد- هي عرض أعمال محظورة مشاهدتها على عموم الشاهدين، كما يحدث بالنسبة للأعمال

١٩٩١ عام مضى... و.. صراع دراما التلفزيونيين بين التاريخ والسياسة و "أبله حكمت" !

ماجدة مورييس

كانت هناك نواحيات فرضت نفسها أكثر عليه، خاصة الدراما التاريخية، والسياسية، والدراما الاجتماعية ذات البعد السياسي والسياسية ذات البعد الاجتماعي باختصار فرضت السياسة، والتاريخ، والواقع الاجتماعي ظلها، وأطلت علينا، برغم كل المحظورات، من نوافذ عديدة لأعمال رأى بعضها في الماضي عبرة تفكير في الحاضر، ورأى البعض الآخر أن النسيان هو ألفتنا، وعلينا أن نتذكر الماضي المجيد، حتى نقهر الحاضر الهلبد... بينما رأى البعض الآخر أن مجرد تذكر لحظات الانتعاش، كاف في زمن عدم الانتعاش، وهناك

لأن آثاره مازالت قوية. فإن عام ١٩٩١ يحتاج لوقفة أو تلخيص لما قدمه من فكر من خلال الفن الدرامي، أوسع فنون التلفزيون انتشاراً، يوازي تلك الوقفات العديدة تجاه السينما المصرية، من خلال التقييمات والمهرجانات والمسابقات... وبرغم أن التلفزيون مازال بدون مسابقة قومية لأفضل أعماله الدرامية المنفذة بالتهديد، مثل المسابقة القومية للسينما المصرية، فإنه أيضاً يفتقد أي منافسة أهلية تقدم جوائزها وتقديراتها للأفضل عن عام مضى، كما تفعل مع السينما جمعية الفيلم في مهرجاناتها السنوية، وجمعية نقاد السينما المصريين، وجمعيات أخرى عديدة.. ومن أجل هذا نحاول هنا إلقاء نظرة على دراما التلفزيونيين عن عام بأكمله، كان حافلًا بتربعات متعددة من الدراما، لكن

مسلسل واللغة الجذرة، سناء جميل ومحمد أحمد المصري



الصريحة جنسياً والتي تقترب من (البورل) وقد أشر بسبعة ذلك العمل الفني الجميل والرائي الذي قدم عملاً إبداعياً مريباً يكاد يكون مرثياً للعمل المكتوب من خلال تفسير الممد محسن زايد والمخرج يوسف موزلق وفريق العمل كله..

الحب في عصر الخفاف

وقد بدأ العام الدراسي على شاشة ١٩٩١ مسلسل (الحب في عصر الخفاف)، ويعد تابعاً لآعمال أخرى، انجذبت إلى كتب التاريخ تأخذ منها مواقف محددة، وتضيقها ضمن شبكة الدراما بغرض إعادة النظر في مرحلة ما أو إبرازها أو على الأقل والملم بها، فعرضت مسلسلات عن (الإمام الطوسي) وعن (الإمام محمد عبيد) و (رواد العلم الأوائل) في عصر الإسلام الزاهر، و (الفضاء في الإسلام) عن فاذج مشرقة من القضاة الكبار، ثم أخيراً مسلسل (القي الاندلس) الذي كان آخر ما قدمه التلفزيون على شاشة ١٩٩١ وفيه يتعرض لفترة حكم محمد ابن أبي عامر الذي خرج من بين صفوف الشعب ليصعد إلى الخلافة ويحكم الاندلس بعد موت الخليفة ووصاية زوجته على العرش وهي «صاحبة» تاريخية استثنائية في ذلك الوقت.

وتعبر إلى مسلسل (الحب في عصر الخفاف) الذي كان نقلة نوعية في تلك النوعية من المسلسلات، حيث قدم التاريخ في شكل فني جديد وجيد وشديد المأذنية، وقدم الفكر من خلال تفاصيل تبدو مأثورة في أعمال عديدة، لكنها مصاغة في نغمة ودقة شديدة في لغة وبناء درامي بارع للكاتب المسمرعي الأصل محمد ابو الصلا المصلاوي الذي يهوى العودة إلى عصر المماليك، والفتحات التاريخية الفاسدة في القرن الماضي وهو هنا يقبض على فترة عامة هي مرحلة الازدهار التي عاشها مصر بفضل حكم علي بك الكبري، أول والي من المماليك يوحّد مصر من الشمال للجنوب، ويسعى إلى بناء دولة عصرية كبرى، ويحول المصريين من كاديين غاضبين إلى حلفاء متحمسين، ويتفاد المسلسل من خلال الجدل بين علاقات أهل القمة وأهل القاع إلى مقولة عامة هي أن وعى الناس بما يحدث حولها يسبق بكثير وعى الحكام، غزاة كانوا أم أبناء بلد، بل ويعرض على الحكام أحيانا الالتزام بأمانة الحكم، عندما تكون الظروف مهيأة... وقد قدم المسلسل تحمداً جديداً لامعاً في عالم الأخراج

التلفزيوني هو حسين حامد، الموجود ضمن القائمة لكنه كان مسافراً لفترة طويلة..

قضية (علوك في الحارة)

من ناحية أخرى، فقد عرضت شاشة التلفزيون في نفس العام مسلسلاً يستوحى الصورة الشعبية لبطل تاريخي آخر، من ذات العصر، هو الظاهر يبريس بطل (علوك في الحارة) أحد المماليك الذين صعدوا إلى عرش مصر، لكنه صعد إليه محاطاً بحب المصريين الجارف بعد أن أثبت لهم أولاً مدى حبه لبلادهم، وبينما يتتبع المؤلف بصري الجندى، الضعوف بكتابة التاريخ من باب الصورة، يظه منذ قدومه من أحد مناطق آسيا الصغرى (قازخستان) فإنه بعد قليل يقتره به إلى الساحة المصرية ومغامراته ضد برابيس الروم والفرجة، وأمرأه، الشام، لصالح لقرأه المصريين الذين ارتى في احضانهم وتأخذ منهم ولقاء مؤنناً بأحلامهم، حتى يصل المؤلف -من خلال الصورة- إلى اكتشاف امرأة مصرية أنه -أي يبريس- ليس إلا بأنها محبوبة الضائع منذ الصغر ولقد أثار المسلسل الذي أخرجه إبراهيم الشقطنير جدلاً واسعاً لاعتراض اساتذة التاريخ على تناوله لشخصية تاريخية من وجهة نظر غير مرتقة تاريخياً، وبالتالي فهي مليئة بمغالطات أو لاجورات في منطق الاحداث قد تضلل المشاهد الذي لاقرأ أو لم يقرأ التاريخ، لكن يسرى الجندى حسم الأمر بأصراره على حقّه في تمجيد صورة أبطال الشعب، كما يرام الناس الذين أحبهم اختفوا بمسيرتهم شفافة من جيل لأخر حتى أصبحت (سيرة شعبية) ترد على إحساس تعانيتها العامة عندما لا تجد بين تاريخها الخون تكريماً لائقاً لبطال قضوا الانتماء بالجماهير من عشرة كبار رجال الدولة، وبينهم المؤرخون -كأن على السؤال هو- إلى أي حد يدرك المشاهد، أن ما يراه ليس تاريخاً مرثياً لحياة حاكم أو بطل وسيرته وإنما هو «تاريخ قلبي» لشاعر الناس تجاهه والذي أوصّله -تدأ- أي يبريس- إلى أنه لابد وأن يكون واحداً من بينهم (محمود بن أم محمود بالتعديداً).

للاتون مسلسل

بعرضت شاشة ١٩٩١ والتلفزيونية ٣٠ مسلسلاً، ستة أعمال تاريخية ومسلسل من السيرة الشعبية، وأربعة مسلسلات سياسية هي (حارة السكري) و(أحزان نوح) (فصاح البحيرة) (الوقف) ومسلسل

تاريخي اجتماعي هو (الفلاكية) وثلاثة اجتماعية سياسية هي (الوسية) (الحكم مؤجلاً) و(رحلة ابو الوفا) وأخذ عشر مسلسلاً اجتماعياً هي (ضمير ابله حكمت) و(لحن الحرف) و(ألمام الحب والغضب) و(المزلق على أوتار عرقلة) (قابيل وقابيل) (رواء) (ياربيع الصغرى) (الحاكمية)، (ضحي)، (الدنيا وردة بيضاء) (الحب ورجل آبل للسلطان) (الحب والفتن)، بالإضافة إلى مسلسلين كوميديين هما (اللصبة المهنونة) و(الزورج وأقسم للصباة) ومسلسل غنائي استعراضي (عيسى الذي لا يعرف) ومسلسل تعليمي حول من وكالة انجنية للتنمية هو (سر الأرض)، ومن (حارة السكري) إلى (أحزان نوح)»

بينما قدمت حلقات (حارة السكري) للكاتب فحمة الصال والمخرج ولوق ويدي الصراع القرقي لتغيير القيم والمعايير لدى البطل، وتخريهم من الداخل معياً وراء الاستيلاء على أرضهم ومرويتهم الضاعرة من خلال مستثمر يأتي من الخارج ليشتري السكان، فإن (فصاح البحيرة) الذي أعده محمد قنديل عبيد القمم عن قصة الكاتبة إقبال بركة وأخرجه سيد سعيد يدر في إطار أكثر تحديداً هو زمن المقاومة الشعبية وفي بور سعيد ومدن القناة من أجل طرد الانجليز، ثم المدون الثلاثي، وما بعد، ويتوجه إلى طرح أسئلة محددة، هل من الممكن أن يتغير البطل المقاتل بعد القتال وينسى كل ماله علاقة بالفضال أم أن الظرف التاريخي، وتقلب السياسة يقتلان الانتماء والقيم الوطنية، وكيف تتقلب الأيام بالناس ليصعد أسفلهم إلى القمة ويتسلق الأسفل (الوقف) قصة الكاتب فحمة رضوان التي حولها اسماعيل العادلي إلى مسلسل من إخراج صانع شريف يكن السؤال المسوري هو.. من الذي يصنع الطاغية، الحكام أم المحكومين، والمقتصد بالحكماء أم وبطانة وأحكام والأضيض الحكم.. أما مسلسل (أحزان نوح) قصة الكاتب شوقي عبيد الحكم التي حولها فايز غالي إلى حلقات أخرجه إبراهيم الصحن فقدم حالة قرية ساكنة ليرصد سلوك أعيانها وفقرائها وكيف تدور الحركة الانتخابية بين أصحاب الثروة، من البندر والقرية، ويدون أن

يكون للأغلبية يد حقيقية في التغيير..

أبو الرغما... وروح أكتوبر

يؤاخذ البعض البعد الاجتماعي القديم في مسلسل (الوسيلة) الذي يقدم للمرة الأولى سيرة حياة شخصية معاصرة، كما كتبها صاحبها «خليل حسن خليل عالم الاقتصاد الذي كان ضمن «أجرام الأرض» في طفولته وصبا، وهي قصة فلة بكل ماتتحت من تشابه عوامل الكفاح الخاص والعام وريشة صاحبها الهائلة في التقدم بالرغم من الاحتلال وسيطرة اللامبالاة الأجانب على قطاع من أرض مصر بالإضافة حكم الطبقة الواحدة والظلم الاجتماعي، ويظهر المسلسل اسماً «جديداً في عالم الأصداد هو عصر المصحى في أول مسلسل لها، تثبت فيه هي وغيرها أن تقدم دراما التلفزيون يقع في جزء منه على إتاحة مزيد من الفرص لطاقت جديدة أما مخرج (الوسيلة) اسماعيل عبد الحافظ فقد استطاع إثبات جدارته في فن جاذبية العرض الدرامي في هذه الدراما التي اعتبرها البعض قائمة، قامة، قامة مثلاً أيها في أصلها الأخرى، خاصة (الهالي الخليفة) ورائي (رحلة أبو الرغما) تأليف محسن الجادى وأخراج ممدوح مراد كاستدراك درامى لمعالجة حرب أكتوبر بالوطن المصرى، وهل أفلحت تلك الواجهة الخشنة في أن ترضى آثارها بعد انتهائها، بالجندى (أبو الرغما) الذي أقسم على شرف الجندية لم يزل محافظاً على قسمه بعد الحرب، ومن هنا يدخل مشارك

مسلسل الوسيلة مصورة محبة وروشى المودة

الحياة بنقسية أكتوبر ويصارع من أجل ألا يخون شرف المرسكة.. ولعل الفكرة في المسلسل هي أهم ما فيه ولو كانت المعالجة والتنفيذ على نفس المستوى لأصبح له شأن آخر.

أما (الحكم مؤجل) فهو دراما عن تغيير اتجاه الريح السياسى يستعمرها مكرراً لطفي الخولاني فيتنكر لماضيه بكل ما فيه من أفكار ومبادئ، وقوم، وأهل، وظل يصعد ويخوض حتى يتم القصص منه في الوقت الذي اعتقد فيه أنه في مأمن وقد عبر المؤلف مصرية المجلدى والمخرجة علوية زكى في المسلسل عن قناعات بدأت منذ الاربعينات وحتى قمة عصر الانفتاح الذي أداته المسلسل بوضوح.

أهلا يا ربيع العمر..

أما المسلسلات الاجتماعية الخالصة، فقد ضمت البعد الخاص مع العام وأن تغلب الأول، ولعل أبرز نموذج لها هو «ضمير أهله حكمت» الذي قدم قضية ناعرة مدرسة ومعلمة فاضلة تواجه بشجاعة وإصرار كل محاولات التدخل في أداء رسالتها تجاه طالباتها و فريق العاملين معها، واتجاه الرسالة التعليمية نفسها، وكيف استطاعت هذه المعلمة أن تفرض مآثرها الحق، لكن، بعد خسارة قاذفة.

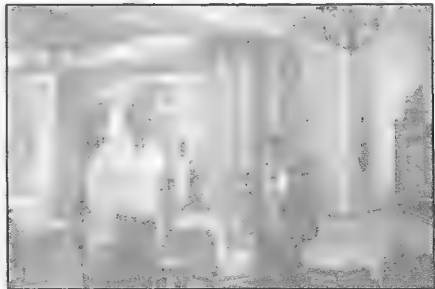
أما (قاسبل وقاسبل) للمؤلف محفوظ عبد الرحمن والمخرج إبراهيم الصحن فهو دراما عن «دورة الأرض الآن من

الثرى» والاورستقراطيين القدامى الذين عادوا وازدهروا بعد انحصار سنوات الثورة والحلم، ويلقى المسلسل بظلاله على أول جرعة الفتى عن التاريخ ويتصور عيسى يرى أن «قاسبل» المسلسل عندما القاتل حيث تبدأ الخطيئة في وجهها عن أبيه القوي..

أما (دواعي يا ربيع العمر) للمؤلف عصام الجميلاني والمخرجة علوية ياسين، فقد كان القروض أن يكون اسمه (أهلا يا ربيع العمر) لأنه يقدم حبة حارة إلى عالم كبح السن، الناضجين بعد مرحلة الطاء، ونجاة مرحلة الزاعة والاسترخاء، وبلقت المسلسل النظر إلى لفظ الجاساعى للمجتمع حينما يعتبر الاسترخاء شيخوخة، والآن الناضج عجزوا لاستحقاق الاعظام.

كوميديا.. بلا كوميديا

«أشفت فروع الدراما التلفزيونية عام ١٩٩١ كانت الكوميديا حيث سجل العام عرض أفضل مسلسل مفترض أنه كوميديا لاثنتين من كبار الفنانين المصريين هما ليم الكوميديا لحواد المخلص والفنانة العظيمة سناء جميل، وهو مسلسل (الليلة المنيونة) للمؤلف تيهيل شلام والمخرج محمد أباطة وفيه يقدم المهندس قصة مهاجر مصرى في أمريكا يعود إلى مصر للبحث عن حبيبته القوية فيجد الحياة تتدهور في كل شي، ثم مسلسل ثان، مثله، هو (فروج وأبحس للحياة) للمؤلف فيصل ندا والمخرج حمدي الأبراشي وبطولة ثلاثة كوميديانات هم سمير فاتم وأحمد بدير وسعاد نصر ويدور حول رب أسرة يبعث عن عمل بعد فشله كمحام، أما المسلسل الفنانى الاستعراضى الوحيد عام ١٩٩١ فقد كان حبس الذي لا أهله للمخرج حسن موسى وبطولة نهلى وإيهان البصر وروشى وقد عرض فور انتهاء (القوايزر نهلى) في رمضان فكان (دشا بارداً) على رؤوس الشاهدين الذين وجدوا بطلته في حالة هبوط حاد عن مستراها في القوايزر، في التمثيل والرقص والفن، ومن ناحية أخرى فقد تكفلت قصة المسلسل بالباقي لتذكيرها المشاهد بتلك التوجهات التي انفرشت لكثرة استهلاكها، فهي -إي نهلى- فتاة استعراض يحسها مليونير ويتنابها لكنه يخفى عنها شخصيته الحقيقية حتى لا تلطم في فلوله.. مع أنها غارقة فيها بالفعل!



من مواطن مصري إلى الرئيس الأمريكي جوناثان بوش

الشعوب العربية حتى اليوم لم تازل كما.. وهي تحفز لذلك اليوم الذي تنطلق فيه من عتباتها ومن أسوارها وتعيدوها.. لتعرض إرادتها .. وهذا اليوم آت لا ريب فيه..

إن كل الرثائق والمعاهدات التي أبرمت بينكم وإسرائيل من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى السابقة منها مثل معاهدات كامب ديفيد واللائحة مثل تلك التي يمكن أن تسفر عنها المفاوضات الحالية، لن تسارى الحصر الذي تكتب به.. لأنها باطلة.. وسبب بطلانها أنها تتم تحت تهديد السلاح..

سيادة الرئيس بوش، إننا نحن الشعوب العربية نعلن لكم أننا نملككم مسئولية كل الجرائم التي ارتكبتها الولايات الأمريكية في حق شعوبنا.. ومنها على سبيل المثال لا الحصر

١- ذبح إسرائيل في المنطقة .. دولة عنصرية استعمارية استوطانية.. والقلاع الشمع الفلسطيني من وطنه وأرضه وطمس معالمه وهويته، وهي أكبر الجرائم في تاريخ الجنس البشري

٢- ضد هذه الدولة العنصرية بالمال والسلاح، ومساعدتها على تهجير اليهود العالم إليها.. كي تقسم دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات

٣- قهر الشعوب العربية وإذلالها وإفئادها حتى تخضع لقوتكم الفاشية وتقبل بالسيطرة الإسرائيلية عليها..

٤- رسم وتهجير وتفكيك الحروب الضروس في

التاريخ.. وتباهت بأن أراضيها من عمق اتساعها لا تقرب عنها الشمس، ثم دالت وهي في أوج مجدها.. وتلك غنى التعدي وغرور القوة..

كما أرجو منك أن تذكر بأن أمريكا قد هزمت في كل معركة تازلتها فيها الشعوب.. في لبنان وفي كوريا وفي إيران وحسبي هنا في لبنان.. إن أمريكا وإسرائيل لم تهزما الشعوب العربية، لأن

أن يرث الله الأرض ومن عليها..

اليوم بعد أن أحكمتكم مؤمراتكم على شعوبنا العربية.. تتجلبون حتى الشار وتقرضون علينا ماتسرون مؤثر السلام للمزعم.. حتى تقرضوا علينا إسرائيل تحت تهديد السلاح..

إنني أرجو لك أن تراجع ما حدث في التاريخ البشري.. فكم من امبراطورية قامت عبر

السيد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وراعى دولة إسرائيل العنصرية الصهيونية والساعي بهمة إلى بسط جناح القوة الأمريكية الفاشية على الكون كله:

مادعاني إلى الكتابة إليكم سوى القدس وفلسطين.. القدس تلك المدينة العربية العتيقة العربية، وفلسطين تلك الأرض العربية النبيلة الأبية، والتي سوف تظل عربية نبيلة أبية إلى



المنطقة بين أهلها وبين شعبيها.. مثل الحرب بين إيران والعراق.. وحرب الخليج الأخيرة.. التي دمرت البلدين العربيين الكويت والعراق.. وهي السياسة الإستعمارية المعروفة باسم «فرق تسد»

٥- قسر الدول العربية بقدر إرهابها وترويعها وتحت تهديد السلاح الأمريكي على التوقيع مع إسرائيل وعقد مفاوضات السلام الزعومة معها.

سيادة الرئيس.. أمه أن أضع تحت أعينكم رؤية الشعوب العربية..

١- إن اليهود كبحر يمشون باليهودية اليهودية، لهم هنا كل الولد.. وكل الأوطان العربية وفي فلسطين وهنا في مصر.. عاش اليهود كمواطنين لهم مثل مسالمين ومسلمين ومثل مسالمين، وعلمهم مثل ما علمهم.. حقوق متساوية وواجبات متساوية..

٢- إن عدداً من اليهودية العنصرية المنفصلة في دولة إسرائيل لليهودية..

٣- إن التناقض الرئيسي في المنطقة هو بين مشروع الشعوب العربية والاستعمار الأمريكي وأداته إسرائيل.. وسوف ترحب الشعوب العربية كل بقائدها نحوها..

٤- إن إسرائيل هي أهم أدواتكم في السيطرة على الشعوب العربية وعلى بتدليلها.. وإتينا لتفصل لحظة واحدة عن شعارها «من النيل إلى الفرات».

٥- إن يقول العرب للعرب لصالح حاضرهم ومستقبل أجيالهم..

٦- إتينا نحن الشعب المصري وباقي الشعوب العربية طرف أصيل مع الشعب الفلسطيني في الحركة ضد إسرائيل

٧- إن هدفنا النهائي هو بناء أوطاننا ديمقراطية حرة مستقلة، وذلك بتصفية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة العربية..

٨- وبالنسبة لإسرائيل ختمكم المصود في ظهرنا.. فإننا نهدف إلى هزيمتها وإقامة دولة فلسطين العربية التي تتساوى بين كل من يقيم على أرضها.. لا عنصرية ولا تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة..

٩- إن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد هي سبيلنا إلى هذه الأهداف.. وإن الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة التي هي سبيلنا إلى هذه الحرب، وإن الديمقراطية وإطلاق الحريات لإرادة الشعوب هي سبيلنا إلى هذه الجبهة.

١٠- وفي الختام أؤكد لكم يا سيادة الرئيس أنه هنا في القدس وفي فلسطين.. وانتفاضتها وأطفال الحجارة وكفاح شعبها مع كل الشعوب العربية وفي طبيعتها الشعب المصري وموازاة كل شعوب العالم.. هنا في فلسطين مقبرتكم وعشاؤكم الأخير.. ومن هنا من القدس ومن فلسطين سوف ترفع شمس الحرية على كل شعوب العالم أجمع..

دكتور/ علي مجاهد منصور المنصورة

مصور

تميش البشرية الآن عصرا غريبا عليها.. بعد مفتقر طرق جديدة يقف فيها الإنسان غريبا عن نفسه ومحاولة يحاول أن

يتلمس طريقه ويتلمس المستقبل المثل بالقيم.

١- بعد أن انحصر هدف الإنسانية ومنذ فترة طويلة مضت في الوصول للإشراكية على أساس أن المجتمعات الاشتراكية هي المجتمعات الأكثر انسانية بعد أن عانى البشر ولقرون طويلة من مجتمعات القلة والطبقة التي تفلت في عصور العبودية والإقطاع والراسمالية. وتجدد هدف البشرية منذ ذلك الحين في مجتمع يعطي الإنسان حاجاته حسب قدرة كل انسان.

٢- بعد أن سارت المجتمعات الإنسانية خطوات جارية في هذا الطريق وتحمل أكثر من نصف سكان العالم للبشر في مجتمعات ترتفع ربات الاشتراكية فبدأ بكل تلك التجارب تتخصص في نشوات ونجاوزات وحسبة تمت تحت تلك الرابات. فديكتاتورية الطبقات الكادحة تحولت لديكتاتورية ضد الشعب.. وصودرت الحريات العامة وانتهكت حقوق الإنسان بقسوة تحت مسميات برقة وخداعة وثروات الشعوب التي كان من المفروض أن توزع عليها على قدم المساواة.. تحكم فيها واستغفلها من حكم باسم الاشتراكية والطبقات الشعبية. فكان رد الفعل الثقلاني والطبيعي أن كفر المواطن بكل تلك الشعارات ورددا كل تلك التجاوزات والأخطاء إلى طبقة النظم الاشتراكية ذاتها. فقرأنا ماراينا من ثورة على تلك النظم وسقطت التضارب التي ولعت رابات الاشتراكية وسارت بها. والحقيقة لابد أن نذكر أن هناك دائما فارقا بين الشعار والتطبيق فالشعارات والنظريات ولادة الفكر والخيال ولكنها لكي تتحول إلى واقع فهي نثر عبر إرادات واختيارات إنسانية متعددة ومتغيرة.

يمكن أن تحول بها الواقع إلى

جنة أو إلى جحيم.

لهذا فالأزمة التي يعيشها العالم اليوم لا يمكن أن تكون أزمة إفلاس لبعض الأيديولوجيات السياسية أو العائدات المذهبية فقط. ولكنها أيضا أزمة الإنسان ذاته.. هنا الإنسان الذي يحاول منذ أن وجد على الأرض أن يتجاوز ذاته ويتأنيته البشرية وأن يفرق بين رغباته وطموحاته والشخصية وبين غير المجموع ومصالح المجتمع الذي يعيش فيه.

إن كافة الفلسفات المتعددة مثالية كانت أو مادية عنيت بالإنسان من حيث إكتشاف البراعة التي تحركه وكيفية إيجاد التوازن المطلوب لتطوره ونموه.. لذلك فليس غريبا أن تكشف أن أشد عمليات النهب والنظم والرشوة والفساد والظلم قمت ويمكن أن تغم تحت رابات براقة تحمل شعارات العدل والمساواة والحرية.. وكسوت المشكلة في الإنسان في الأساس تلعب الباب وتضع التصالح مرة أخرى أمام الفلسفة الإنسانية التي راحت في آخر تطوراتها المثالية في المادية الجديدة والتاريخية على كون البشر أبناء لتطوهم الإجتماعية إن صلت الظروف صلح الإنسان. وثبت أن ذلك ليس صحيحا على إطلاقه فصيح أن الظروف تؤثر على سلوك الإنسان ولكن الإنسان أيضا إرادته في التأثير على تلك الظروف والاستفادة منها إما خلق مجتمع مثالي صحيح أو خلق مجتمعات لا تختلف عن المجتمعات التي سبقها إلا في الشعار الذي ترفعه.

إن سعى الإنسان الخبيث نحو العدل والحرية لن يتقطع ويعينا عن الاستفادة المؤقتة للمعسكر الرأسمالي يتحسم ووسوءه وبلذاته من إحتلاق التجارب الاشتراكية حاليا.. فإن

ما تخافون من الجيوش مصرى الى هناك... عندنا كاميرات بتجسس
ماركة الفاغة الداخلية.. وأى واحد عتطلع فانتها صناعة مصرية
هنعرف إنه مصرى .. وممن جينجى جنبه خالص..!



هذا ليس دليلاً على نهاية
التعذيب أو على أن النظام
الطبقي هو النظام الأمثل
للبرية فقطر التاريخ عبر
آلاف السنين يدحض ذلك
بشدة... إلا ما كانت البرية قد
لقت عهده المبرودة والإطاع
من قبل الرأسالية إلى غير
رجعة.

إن إغشاق التعذيب
الاشتراكية الحالية ليس مدعاة
حسنة لتكريس النظام
الرأسالي كنظام أبدي وحيد.
بل هو دافع لكل معسب
الإنسانية إلى البحث عن أسباب
إغشاق تلك التعذيب ومواطن
الخلل والقصور التي أدت لشلها
لتأكيها في المستقبل. فتاريخ
الإنسان ليس محصلة إغشاق
وحيد أو إنتصار وحيد بل هو
محصلة تلك الإغشاقات
والانتصارات جميعاً... والتي
تقطع بأنه رغم كل الهزائم
والإكسارات إلا أن تاريخ
الإنسان في محصلته النهائية
هو للأمام وما تلك الهزائم سوى
وقفات مؤقتة يستفيد منها
الإنسان في مصرفة أخطائه
ونواقصه مقدمة لمعاداة المعسب
الحديث نحو مجتمعات بشرية
أكثر إنسانية. وهذا لن يتم
سوى بتحضافر كل الجهود
الإنسانية المخلصة المستعدة
للتضحية وبذل الجهد على
مستويات الكفاح العملي
والممارسة والفلسفة النظرية
والدعوة لاستنفار كل ماسو
أصيل ونقى وجسيم في
الإنسان. لتجاوز الأزمة.

أحمد طاهر
المحامي

شكر من
المغرب لليبيا

لإرقام الانظمة على إطلاق
المعتقلين السياسيين وعندما
تكون المبادرة من صنف
المعارضة فتلك هي الطامة
الكبرى تراها توظف الدعاية
الحارجية حول حقوق الإنسان
ضمن والتدخل في الشؤون
الداخلية! أي «داخل» هذا الذي
تدعى هذه الصحف حمايته
ولاترضى بأن يقتطع في
الحارج.

عود إلى اليسار الغراء التي
تقتضت بنشر رسالتي في عدد
٢٤ وعلى الرغم من أن الرسالة
لها طابع ودى ولا علاقة لها
بإدانة السياسة فإن المبادرة
في حد ذاتها لها قيمة تضائية
تتم عن ضمير يستشعر ألم
الآخر تسمى لو يعم على الذين
يدعون التضال والتضحية
فيستيقظون بدهور لميعطوا
لموضوع قضاي حقوق الإنسان
والمعتقلين السياسيين
ما يستحقه من الأهمية. ومادام
هناك شخص واحد يتعذب وراء
السياسيين من أجل رأيه
فالديمقراطية ستبقى ناقصة أن لم
تقل معلقة!

لمزيان على
سجن قاس

من البلدان التي تهجرت فيه
الحركة الماركسية- اللينينية
وتوسعت نسبياً على المستوى
الشعبي منذ الثمانينات،
وماضولها حافظوا على شرف
انتمائهم إلى الثورة حتى في ظل
أغنى أساليب البطش والتعتيل
في دهاليز السجون ومعسكرات
الاعتقال. ونحن الذين نستشعر
مآزقنا تحت بطش الحكم
ومانقاسيه في سجنه كم هو
مخجل للذين اعتصموا في
صمتهم وتأمروا على عذاب
المعتقلين السياسيين العرب.
ففي ماذا يقيد أن تصدر كل
يوم العديد من الصحف العربية
وأغلبها يدبر ظهره إلى القضايا
الحساسة في كيان الأمة في
الوقت الذي نجد بعض الأحياء
صحفا غريبة قد لايت انشغالوا
الصحنى بصلة إلى قضاي
الاحداث السياسية ومع ذلك
تقوم بتغطية معينة أو نشر
صورة معتقل سياسي عربى أو
الدعاية له الخ.

والصحف العربية لاتتحرك
الا بعد أن تستفحل الدعاية
وتختصر كتحد في وجه الانظمة
العربية في الحارج ومن المؤسف
أن يحكم استراتيجيتها تحركها
كبح تلك الدعاية بدل انعاشها

اشكركم مجددا جزيل
الشكر على استماتكم المدنية
والعملية في استمرار دعمكم لى
أعداد من «مجلة اليسار»
الناشطة.

ولقد توصلت الآن بالعدد
رقم ٢٤ من نفس المجلة،
وعندما كنت منزويا في ركن
زراعتي أتصفح بشغف وإقبال
صفحات اليسار آثار انتباهي
في آخر صفحة على رسالتي
وهي منشورة في نفس العدد.
سبق لى أن راسلتكم لإشعاركم
بتواصل المجلة واليسار إلا
أننى وبعد قراءتي لتلك الرسالة
غاصرتنى فرحة وإبتهاج لالثنى
إلا لكونى أجهل ما إذا كانت
الصحف العربية حتى الناشطة
منها سبق لها أن فكرت في
وجود آليات من المعتقلين
السياسيين العرب في سجون
أنظمة البطش والاستبداد. فإذا
كان في هذا الكلام جنابة
التعميم فالاستثناء إن وجد في
الاعتصام بقضاي المعتقلين
السياسيين، لايلقى أن يكون
هذا الحكم سارى المقول.

وأغلب المعتقلين السياسيين
الموجودين في السجون لهم
انتماء سياسي إلى الحركة
الماركسية العربية والمغرب واحد

سؤال إلى الإقليم الإفريقي

مع أن صحف المعارضة المصرية، لم تكف طوال السنوات العشر السابقة عن الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر..

ومع أن أصوات كتابها ومحرريها قد بحت من كثرة المطالبة بالغاء حالة الطوارئ والكف عن عمليات الاعتقال العشوائي والكيفي- أي اعتقال فرقة سياسية دون تمييز بين من ارتكب جريمة ومن لم يرتكب- والمقبولات الجماعية...

ومع أن الأقلام التي تكتب لتلك الصحف- ومنها هذه المجلة- قد برت من فرط تكرار الإلحاح على النيابة العامة، لكي تارس السلطة التي ينيطها بها القانون، بالتفتيش على السجون العامة، والأماكن التي تقيد فيها الحرية، للتحقق من أن سكانها يقيمون فيها بشكل شرعي، أي تنفيذاً لحكم أو قرار من سلطة قضائية، والتأكد من أنهم يعاملون معاملة إنسانية، ومحاكمة كل متورط عن السجن العامة، يفرط في مسئوليته، ويعذب أو يسمح لأحد، بأن يعذب أي سجين..

ومع أن المنظمات بين المصرية والعربية، لحقوق الإنسان، قد ملأنا الدنيا صراخا، ليس فقط بسبب إدمان الحكومة المصرية لإهدار حريات المواطنين، واعتقال وتعذيب خصومها السياسيين، وممارسة العنف ضدهم، بدعوى أنهم يمارسون العنف، ولكن لأن الحكومة المصرية، تحول -كذلك- بين المنظمتين، وبين ممارسة حق تمترت به كل الأنظمة الديمقراطية في العالم، لمثل هذا النوع من المنظمات، وهو زيارة السجون للاطمئنان على حسن معاملة المقيمين بها، وللتحقق من صحة المعلومات التي تصل إليها عن انتهاكات حقوق الإنسان. بل إن وزارة الداخلية، لم تعن يوما بالرد على المنظمات، بالنفي أو الإيجاب على استفساراتهما حول ما بهلها من وقائع...

ومع أن صحف الحكومة وإبواقها الرسمية، لم تكف يوما عن اتهام كل من يدافع عن حقوق الإنسان في مصر، بأنه مشكك ومبيل وعميل، وخائن للوطن، مؤكدة أنها حكومة ديمقراطية، تطعم خصومها القلادة، وتضعهم في سجون خمس لجرم لكي يشفوا من عقدهم النفسية

رغم ذلك كله، فقد ارتجفت الحكومة ذعرا، وتخلخلت أوصالها خوفا لمجرد أن وزارة الخارجية الأمريكية، قد أصدرت تقريرا تضمن إسم مصر من بين الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، فأسرعت تهتم صحف المعارضة بتضليل الخارجية الأمريكية الصديقة، ولم تستطع أن ترفض طلبا تقدمت به منظمة «ميدل إيست واتش» الأمريكية لحقوق الإنسان، لزيارة سجن استقبال طرة..

وما كادت الزيارة تنتهي حتى خرجت صحف الحكومة بتصريح لوزير الداخلية الكهين «محمد عبد الحليم موسى»، يقول بأن وفد المنظمة عبر عن إعجابه بحسن معاملة المسجونين الذين تطبق عليهم أحدث الأساليب الإنسانية في «معاينة» المذنبين (هكذا قالت الأهرام الفضيحة)، وأنها لم تلاحظ أي مظهر من مظاهر التعذيب، أو سوء معاملة المسجونين، وكل ما لفت النظر إليه هو اكتظاظ الزنازين بالمسجونين!

وفي اليوم ذاته، أذاعت وكالة «رويترز» للأخبار.. وهي وكالة بريطانية ليست مشككة ولا مبالية- تصريحها أدلت به نائبة رئيس المنظمة، التي قامت بالزيارة، أكدت فيه أنها وجدت ٤٠٠ معتقلا بلا أحكام قضائية، مضرين عن الطعام منذ أسبوع سابق، وأنهم سلموها مذكرة كتابية رصدوا فيها أشكال المعاملة التي يلقونها: حرمان من الشمس ومن العلاج ومن الرياضة ومن الأغذية ومن الطعام المناسب وضغوط أمنية أثناء الزيارات، وأعراض ضعف وسوء تعذيب وسرقة وبرد وظلام..، وبعدة عقدت مؤقرا صحفيا في مصر أكدت تعرض المعتقلين والمسجونين للتعذيب.

وفي الأسبوع ذاته قبض على أصحاب شركة كمبيوتر بتهمة جمع وإذاعة معلومات عن حقوق الإنسان في مصر وفي اليوم ذاته استقبل الرئيس مبارك، وريتشارد شيفتر» مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الإنسان! قبل توريد الحكومة المصرية، أن تدفع المصريين للظهار، والتهافت «إلى الأمام بإبرش» لعل الرئيس الأمريكي يحسن عليهم. فيربل جنراله الشهير «شارلوتزكوف» لكي يدافع عن حقوق الإنسان في مصر بيطارتين من «البارتوت»؟! أم تريدهم أن يصرخوا فيها قائلين: يا أولاد الإغاصي.. ألا كرامة لأحد عندهم، إذا لم يكن أمريكانيا؟!

وزارة الصناعة - هيئة القطيع العام للمصنّين والمزجّين



شركة النصر لصناعة الزجاج والبلور

عراق ٥٧ عام في صناعة الزجاج

نقشات
حديثه
سمك
٣،٣ مم، ٥ مم،
٦ مم

الزجاج الأبيض المنقوش

تقدم
إنتاجها
المطور والجديد
لأول مرة من



منتجاتنا الأهم

متوفرة بمعارض الشركة

بجانب
إنتاجها
المتميز من

- ★ الزجاج المطح والشفاف والمنقوش والمصنفر والعلى والمطح بالسلك .
- ★ زجاجات المياه الغازية والمزروبات والأدوية .
- ★ زجاج أبواب الفنادق والمتاجر الكبرى . الكراسي البولستر .
- ★ الأكواب والكنوس وأطقم الشرب والأدوات المنزلية .
- ★ أمبولات الحقن بجميع المقاسات . البرطمانات الزجاجية .
- ★ خزانات المياه من البولستر الغير قابل للصدأ سعة من متر إلى ٢٥ مترا .
- ★ الزجاج الفاخر من أدوات المنازل والفنادق
- ★ منتجات البولستر المطح باللياف الزجاج .
- ★ ألواح البولستر لتبطين الآتوبيسات .



فيليب جلال.. وداعاً